

# سحابة الفقهاء

للإمام موفق الدين

أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

(المتوفى سنة ٦٢٠ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ

نسخة مضبوطة ومخرجة ومقابلة

بنصوص المنتهى في مواضع المخالفة

عني بإخراجها

د. حاتم الحاج

عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة مشكاة سابقاً

عضو مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا



مَجْلَدُ الْفَقِيرِ

# حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

دار الكتب المصرية  
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

الحاج، حاتم.

عمدة الفقه

تأليف: موفق الدين ابن محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي  
القاهرة، دار اليسر ٢٠٢٢م.

٢١٢ ص، ١٧ × ٢٤ سم.

تدمك: ٩٧٨٩٧٧٧٩٤٠٩٨٦

١- الفقه الإسلامي

٢- الفقه المقارن

أ- العنوان

ب- حاتم الحاج (مخرج)

٢٥٠

دار اليسر للنشر والتوزيع غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره وإنما يعبر الكتاب عن آراء مؤلفه.

يمنع نسخ، أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية، أو إلكترونية، أو ميكانيكية، ويشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة، أو أقراص مضغوطة، أو استخدام أية وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من الناشر.

٢١ ش عبد العزيز عيسى، المنطقة التاسعة، الحي الثامن

مدينة نصر، القاهرة، جمهورية مصر العربية

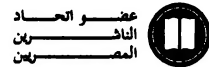
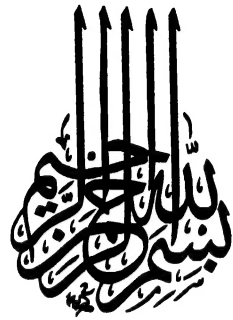
تليفون: ٠٢ ٢٤٧١٤٨٠١ محمول: ٠١٠٦٢٢٧٦٢٠٨

خدمة عملاء: ٠١١١٨٠٠٦٠٦٠

www.dar-alyousr.com

Email: alyousr@gmail.com

info@dar-alyousr.com



رقم الإيداع

٢٠٢١/٢٨٤٩٣

ترقيم دولي

978-977-794-098-6

عمدة الفقهاء

# مشكاة الفقهاء

للإمام موفق الدين

أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

( المتوفى سنة ٦٢٠ هـ ) رَحِمَهُ اللَّهُ

نسخة مضبوطة ومخرجة ومقابلة

بنصوص المنتهى في مواضع المخالفة

عني بإخراجها

د. حاتم الحاج

عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة مشكاة (سابقاً)

عضو مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مُقَدِّمَةٌ



بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله؛ أما بعد:

فكنت قد كتبت شرحًا على كتاب (عَمَدَةُ الْفَقْهَةِ) باللغة الإنكليزية، وآثرت ذلك على ترجمة (العمدة)، أو أحد شروح المعاصرين؛ لأتمكن من تناول القضايا التي تمس أهل زماننا، سيما الأقليات المسلمة بالغرب، بتفصيل أوسع، ولأعرض الفقه الإسلامي عرضًا أمينًا بلغة مناسبة للزمان والمكان، مع العناية بحكم التشريع وتبريزها.

ولإظهار السعة في الفقه الإسلامي؛ أشرت إلى مواقع الاتفاق والاختلاف بين المذهب الحنبلي والمذاهب الأخرى، مستعملًا الرموز على طريقة صاحب الفروع، ولكن، كان أولى من الإشارة للخلاف بين المذاهب بيان الخلاف داخل المذهب، سيما ما كانت فيه اختيارات (العمدة) مخالفة لما اعتمده المتأخرون.

من أجل ذلك قابلت بين عمدة الموفق وعمدة المتأخرين، المنتهى وشرحه، فاجتمع لي من مواضع الخلاف جملة عظيمة، ثم امتن عليَّ سيدي الدكتور/ وليد المنيسي بنسخة من رسالة ماجستير أعدها الشيخ/ أحمد معبد عيسى أحمد، وتتبع فيها الخلافات بين العمدة والمعتد عند المتأخرين،

فأحصى منها ستة وثمانين خلافاً، وقد أجزى البحث من المشرف والمناقشين  
الدكاترة المشايخ: وليد المنيسي، وعامر بهجت، وأحمد حطية - حفظهم الله.

لقد أفدت من هذه الرسالة، فجزى الله صاحبها خيراً، فقد نبهني إلى مواضع  
كثيرة فاتتني، ثم إني أضفت إلى ما فيها اثنين وثلاثين خلافاً، فكان حاصل ما  
اجتمع لي من مواضع الخلاف مئة وثمانية عشر موضعاً.

ولقد كانت نُسخ العمدمة المتوفرة غير مشكولة، وهذا مما يصعب قراءة  
الأصل على الطلاب، سيما من لم يتقن منهم العربية، فذكرت ذلك قبل نشر  
الشرح الإنكليزي للشيخ/ أحمد رجب الأزهري، فوفر لي نسخة مشكولة  
مضبوطة، وقد كان وقتها منشغلاً بالترتيب للسفر إلى بريطانيا؛ لمتابعة دراسته  
بالدكتوراه، فجزاه الله خيراً، ونفع به الإسلام وأهله.

ثم طلبت من الباحث الشرعي الأستاذ/ ربيع يوسف، بالقاهرة، تنسيق هذه  
النسخة المشكولة وتخريجها، فنسقها تنسيقاً حسناً، وخرّج أحاديثها بمنهج  
حسن، ثم تصرف في تخريجه ببعض الاختصار المناسب لحاجة المتفقه.

ثم صُحّحت هذه النسخة المشكولة والمخرجة على سيدي الدكتور/  
توفيق بن عمر بلطه جي رحمته الله في مجلس سماع بسنده المتصل بحنابلة الشام من  
طريق العلامة/ أحمد بن صالح الشامي الدومي رحمته الله، فحصل عندي نسخة  
مشكولة مضبوطة منسّقة مخرّجة.

ولما كانت الخلافات بين العمدمة والمعتمد عند المتأخرين صارفة لبعض  
الطلاب عن دراسته والاعتماد عليه، أضفت إلى هامش هذه النسخة التي حصلت

لي نصوص «المنتهى» في مواضع الخلاف، وحيث كانت بعض الخلافات لطيفة، وقد تخفى على بعض الدارسين؛ وضعت علامة الهامش مباشرة بعد أدل كلمة على الخلاف، أو جعلت الكلمات الدالة عليه في عبارة بخط ثقیل في الحاشية (المنتهى)، أو زدت من كلامي عند الضرورة أدنى ما يحصل به الإيضاح.

وإني لأرجو أن تحبب هذه النسخة (عمدة الموفق) إلى الطلاب، فهو حسن التأليف، يسير العبارة، مبارك بالنصوص، وصاحبه رَحِمَهُ اللهُ مِنَ المذهب بالمكان الذي لا يُجحد.

وصلّى الله على محمد وآل، والحمد لله رب العالمين

وختتم  
د. حاتم الحاج

١٧ ذو الحجة ١٤٤٢هـ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه، حمداً يفضّل على كلّ حمدٍ، كَفَضِلِ اللهُ على خلقه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة قائم لله بحقه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، غير مُرتابٍ في صدقه، ﷺ، وعلى آله وصحبه، ما جادَ سحابٌ بودقه، وما رعدَ بعد برقه.

أما بعد، فهذا كتابُ أحكامٍ في الفقه، اختصرته حسبَ الإمكان، واقتصرتُ فيه على قولٍ واحدٍ؛ ليكونَ عُمدةً لقارئه، ولا يلتبسَ عليه الصوابُ باختلاف الوجوه والروايات.

سألني بعضُ أصحابنا تلخيصه؛ ليقربَ على المتعلِّمين، ويسهلَ حفظه على الطالِبين؛ فأجبتُه إلى ذلك، مُعتمداً على الله سبحانه في إخلاصِ القصدِ لوجهه الكريم، والمُعونة على الوصول إلى رضوانه العظيم، وهو حسْبنا ونعم الوكيلُ. وأودعتهُ أحاديثَ صحيحةً؛ تبرّكاً بها، واعتماداً عليها، وجعلتها من الصّحاح لأستغني عن نسبتها إليها.



## كِتَابُ الطَّهَارَةِ

### بَابُ أَحْكَامِ الْمِيَاهِ

خُلِقَ الْمَاءُ طَهُورًا، يُطَهَّرُ مِنَ الْأَخْدَاثِ وَالنَّجَاسَاتِ، فَلَا تَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِمَائِعٍ غَيْرِهِ.

فَإِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ، أَوْ كَانَ جَارِيًا<sup>(١)</sup>، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ، أَوْ رِيحَهُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ يَنْجُسُ بِمُخَالَطَةِ النَّجَاسَةِ. وَالْقُلَّتَانِ: مَا قَارَبَ مِائَةً وَثَمَانِينَ أَرْطَالٍ بِالْدَّمَشْقِيِّ.

وَإِنْ طُبِخَ فِي الْمَاءِ مَا لَيْسَ بِطَهُورٍ، أَوْ خَالَطَهُ فَعَلَبَ عَلَى اسْمِهِ، أَوْ اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدِّ سَلَبِ طَهُورِيَّتِهِ.

وَإِذَا شَكَّ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ، أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ نَجَاسَتِهِ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ.  
وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ مِنَ الثُّوبِ أَوْ غَيْرِهِ، غَسَلَ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ غَسْلَهَا.  
وَإِنْ اشْتَبَهَ مَاءٌ طَاهِرٌ بِنَجَسٍ، وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَيَمَّمَ وَتَرَكَهُمَا، وَإِنْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِطَاهِرٍ تَوْضَأً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ اشْتَبَهَتْ ثِيَابُ طَاهِرَةٍ بِنَجَسَةٍ، صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً بَعْدَ النَّجَسِ، وَزَادَ صَلَاةً.

(١) الْمُتَشَبِّهُ: «الثَّلَاثُ نَجَسٌ، وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ بِنَجَاسَةٍ لَا يَمَحُلُ تَطْهِيرَ، وَكَذَا قَلِيلٌ لَا قَاوَمَ وَلَوْ جَارِيًا».

(٢) الْمُتَشَبِّهُ: «يَتَوَضَّأُ مَرَّةً مِنْ ذَا غَرْفَةٍ، وَمِنْ ذَا غَرْفَةٍ، وَيُصَلِّي صَلَاةً وَاحِدَةً».

وَتُغْسَلُ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ سَبْعًا، إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ.  
وَيُجْزَى فِي سَائِرِ النِّجَاسَاتِ ثَلَاثُ مُنْبِقَةٍ،<sup>(١)</sup> فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ فَصَبَّةٌ وَاحِدَةٌ  
تَذْهَبُ بِعَيْنِهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «صُبُّوا عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذَنْبًا مِنْ مَاءٍ»<sup>(٢)</sup>.  
وَيُجْزَى فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ النَّضِجَ، وَكَذَلِكَ الْمَذْيُ،<sup>(٣)</sup>  
وَيُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ<sup>(٤)</sup> وَيَسِيرِ الدَّمِ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مِنَ الْقَيْحِ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ مَا لَا يَفْحُشُ  
فِي النَّفْسِ.  
وَمَنْ فِي الْأَدَمِيِّ، وَبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ.

### بَابُ الْآنِيَةِ

لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ<sup>(٥)</sup> آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فِي طَهَارَةٍ وَلَا غَيْرِهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ  
فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) الْمُتَهَيَّ: «يُشْتَرَطُ لِكُلِّ مُتَنَجِّسٍ حَتَّى أَسْفَلَ خُفٍّ، وَحِذَاءٍ، وَذَيْلِ امْرَأَةٍ سَبْعُ غَسَلَاتٍ إِنْ أَنْقَتَ،  
وَلَا فَحَتَى تُنْقَى بِمَاءٍ طَهُورٍ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْوُضُوءِ» بَابِ: «صَبُّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ» حَدِيثُ (٢٢٠)،  
مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الْمُتَهَيَّ: «وَيُغْسَلُ بِخُرُوجِ مَذْيٍ ذَكَرٍ وَأُنْثِيَانِ مَرَّةً، وَمَا أَصَابَهُ سَبْعًا».

(٤) الْمُتَهَيَّ: «وَيُغْفَى فِي غَيْرِ مَا نَجَسَ، وَمَطْعُومٍ عَنْ يَسِيرٍ لَمْ يَنْقُضِ الْوُضُوءَ مِنْ دَمٍ، وَلَوْ حَيْضًا  
وَنَفَاسًا وَاسْتِحَاضَةً؛ وَقَيْحٍ وَصَدِيدٍ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مُصَلٍّ، لَا مِنْ حَيَوَانٍ نَجَسٍ أَوْ سَبِيلٍ».

(٥) لَمْ يَبَيِّنْ حُكْمَ الْإِتِّخَافِ، وَفِي الْمُتَهَيَّ: «الْأَوْعِيَّةُ: وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ».

(٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَطْعِمَةِ» بَابِ «الْأَكْلُ فِي إِنْاءٍ مَفْضُضٍ» حَدِيثُ (٥٤٢٦)،  
وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الْبِلَاسِ وَالزَّيْنَةِ» بَابِ «تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنْاءٍ» حَدِيثُ (٢٠٦٧)، مِنْ حَدِيثِ  
حَدِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَحُكْمُ الْمُضْطَبِّ بِهِمَا حُكْمُهُمَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّبَّةُ يَسِيرَةً مِنَ الْفِضَّةِ.  
وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ سَائِرِ الْآيَةِ الطَّاهِرَةِ وَاتِّخَاذُهَا، وَاسْتِعْمَالُ أَوَانِي أَهْلِ  
الْكِتَابِ،<sup>(١)</sup> وَثِيَابِهِمْ مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا.  
وَصُوفُ الْمَيْتَةِ وَشَعْرُهَا طَاهِرٌ<sup>(٢)</sup>، وَكُلُّ جِلْدٍ مَيْتَةٍ دُبْغٌ أَوْ لَمْ يُدْبَغْ فَهُوَ نَجِسٌ،  
وَكَذَلِكَ عِظَامُهَا.

وَكُلُّ مَيْتَةٍ نَجِسَةٌ إِلَّا الْآدَمِيَّ، وَحَيَوَانَ الْمَاءِ، الَّذِي لَا يَعِيشُ إِلَّا فِيهِ؛ لِقَوْلِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَأْوُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»<sup>(٣)</sup>. وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ  
إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَوَلِّدًا مِنَ النَّجَاسَاتِ.

### بابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ  
وَالْخَبَائِثِ، وَمِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: غُفْرَانُكَ،  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي.  
وَيُقَدَّمُ رِجْلُهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ وَالْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ، وَلَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ فِيهِ

(١) الْمُتَشَهَّى: «وَكُلُّ طَاهِرٍ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ مُبَاحٌ وَلَوْ ثَمِينًا، وَمَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهُ مِنْ آيَةٍ كُفَّارٍ وَلَوْ لَمْ  
تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُمْ وَثِيَابِهِمْ وَلَوْ وَلَيْتَ عَوْرَاتِهِمْ».

(٢) الْمُتَشَهَّى: «وَحَافِرٍ مِنْ مَيْتَةِ نَجِسٍ، لَا صُوفٌ، وَشَعْرٌ، وَرِيْشٌ، وَوَبَرٌّ مِنْ طَاهِرٍ فِي حَيَاةٍ».

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ «الطَّهَارَةِ» بَابِ «الْوُضوء بِمَاءِ الْبَحْرِ» حَدِيثُ (٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي  
كِتَابِ «الطَّهَارَةِ» بَابِ «مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ» حَدِيثُ (٦٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ<sup>(١)</sup>، وَيَعْتَمِدُ فِي جُلُوسِهِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى.  
وَأِنْ كَانَ فِي الْفَضَاءِ، أَبْعَدَ وَاسْتَرَّ، وَارْتَادَ مَوْضِعًا رَخْوًا، وَلَا يَبُولُ فِي ثُغْبٍ  
وَلَا شَقٍّ، وَلَا طَرِيقٍ وَلَا ظِلٍّ نَافِعٍ، وَلَا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ.  
وَلَا يَسْتَقْبِلُ شَمْسًا وَلَا قَمَرًا، وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَذِيرُهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:  
«لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ، وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا»<sup>(٢)</sup>. وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْبُنْيَانِ.  
فَإِذَا انْقَطَعَ الْبَوْلُ مَسَحَ مِنْ أَضْلٍ ذَكَرَهُ إِلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يَتَرَّهُ ثَلَاثًا، وَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ  
بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ بِهَا، ثُمَّ يَسْتَجِمِرُ وَتَرًا، ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى  
الِاسْتِجْمَارِ أَجْزَأَهُ، وَإِنَّمَا يُجْزَى الْإِسْتِجْمَارُ إِذَا لَمْ تَتَعَدَّ النَّجَاسَةُ مَوْضِعَ الْحَاجَةِ.  
وَلَا يُجْزَى أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ مُنْقِيَةٍ، وَيَجُوزُ الْإِسْتِجْمَارُ بِكُلِّ طَاهِرٍ  
يُنْقِي الْمَحَلَّ، إِلَّا الرُّوثَ وَالْعِظَامَ، وَمَا لَهُ حُرْمَةٌ.

## بَابُ الْوُضُوءِ

لَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ، وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:  
«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(٣)</sup>.

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَكُرَّةَ رَفَعَ نَوِيَهُ قَبْلَ ذُنُوبِهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَنْ يَضْحَبَ مَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَمُحَمَّدٌ  
رَسُولُ اللَّهِ بِلا حَاجَةٍ».

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة» باب «قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق»  
حديث (٣٩٤)، ومسلم في كتاب «الطهارة» باب «الاستطابة» حديث (٢٦٤)، من حديث  
أبي أيوب رضي الله عنه.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «بدء الوحي» باب «بدء الوحي» حديث (١)، ومسلم في  
كتاب «الإمارة» باب «قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنية» حديث (١٩٠٧) من حديث عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه.

ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ. وَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَتَمَضَّمُضُ، وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بَغْرَفَةً أَوْ ثَلَاثَ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ، وَإِلَى أَصُولِ الْأُذُنَيْنِ، وَيُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ إِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً، وَإِنْ كَانَتْ تَصِفُ الْبَشْرَةَ لِرَمَةِ غَسْلُهَا، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، وَيُدْخِلُهُمَا فِي الْغَسْلِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَعَ الْأُذُنَيْنِ، يَبْدَأُ بِيَدَيْهِ مِنْ مُقَدَّمِهِ، ثُمَّ يُمَرِّهُمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مُقَدَّمِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا، وَيُدْخِلُهُمَا فِي الْغَسْلِ، وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَهُمَا، ثُمَّ يَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ: النِّيَّةُ، وَالْغَسْلُ مَرَّةً مَرَّةً، مَا خَلَا الْكَفَّيْنِ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ، وَتَرْتِيبُ الْوُضُوءِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَأَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلُ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَالْمَسْنُونُ التَّسْمِيَةُ<sup>(١)</sup> وَغَسْلُ الْكَفَّيْنِ<sup>(٢)</sup> وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا، وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَغَسْلُ الْمَيَامِينِ قَبْلَ الْمَيَاسِرِ، وَالْغَسْلُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. وَتَكَرُّهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا، وَالِإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ.

وَيُسَنُّ السَّوَاكُ عِنْدَ تَغْيِيرِ الْفَمِ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ، وَعِنْدَ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٤)</sup>. وَيُسْتَحَبُّ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ.

(١) الْمُتَهَيُّ: «وَتَجِبُ التَّسْمِيَةُ وَتَسْقُطُ سَهْوًا».

(٢) الْمُتَهَيُّ: «وَغَسْلُ يَدَيْ غَيْرِ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِضٍ لَوْضُوءٍ، وَيَجِبُ لِذَلِكَ تَعَبُّدًا ثَلَاثَ بِنِيَّةٍ».

(٣) الْمُتَهَيُّ: «وَقُرُوضُهُ... وَمَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ، وَمِنْهُ الْأَذْنَانِ».

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الجمعة» باب «السواك يوم الجمعة» حديث (٨٣٨)،

ومسلم في كتاب «الطهارة» باب «السواك» حديث (٢٠٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



## بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَمَا أَشْبَهُهُمَا مِنَ الْجَوَارِبِ الصَّفِيقَةِ الَّتِي تَثْبُتُ فِي الْقَدَمَيْنِ، وَالْجَرَامِيقِ الَّتِي تُجَاوِزُ الْكَعْبَيْنِ فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى، يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ، وَثَلَاثًا لِلْمُسَافِرِ، مِنَ الْحَدَثِ إِلَى مِثْلِهِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَالْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً»<sup>(١)</sup>.

وَمَتَى مَسَحَ ثُمَّ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ، أَوْ خَلَعَ قَبْلَهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ. وَمَنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ، أَوْ مُقِيمًا ثُمَّ سَافَرَ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ.

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ دُؤَابَةٍ<sup>(٢)</sup>، سَاتِرَةً لِجَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ، وَمِنْ شَرْطِ الْمَسْحِ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ.

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيْرَةِ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ بِشِدَّهَا مَوْضِعَ الْحَاجَةِ إِلَى أَنْ يَحُلَّهَا، وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الطهارة» باب «التوقيت في المسح على الخفين» حديث (٢٧٦) عن شريح بن هانئ، قال: أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بابن أبي طالب، فسله؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ، فسألناه فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويومًا وليلة للمقيم.

(٢) الْمُتَنَهَّى: «وَشَرْطُ فِي عِمَامَةٍ كَوْنُهَا مُحَنَكَةً، أَوْ ذَاتَ دُؤَابَةٍ».

(٣) لا تلبس المرأة العمامة، ولكن في الْمُتَنَهَّى: ذكر جواز المسح على الخمر: «وَيَصِحُّ عَلَى... وَعَلَى عِمَامَةٍ، وَجَبَائِرٍ، وَخُمُرٍ نِسَاءً مُدَارَةً تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ».

## بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

وَهِيَ سَبْعَةٌ<sup>(١)</sup>: الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْخَارِجُ مِنَ النَّجَسِ مِنْ غَيْرِهِمَا، إِذَا فَحُشَ. وَزَوَالُ الْعَقْلِ إِلَّا النَّوْمَ الْيَسِيرَ جَالِسًا أَوْ قَائِمًا، وَلَمَسُ الذَّكَرِ بِيَدِهِ<sup>(٢)</sup>، وَلَمَسُ امْرَأَةٍ لِشَهْوَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَالرَّدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَكْلُ لَحْمِ الْجَزُورِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قِيلَ لَهُ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَوَضَّؤُوا مِنْهَا»، قِيلَ: أَفَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ»<sup>(٤)</sup>. وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ، وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ، أَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ، وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ، فَهُوَ عَلَى مَا تَيَقَّنَ مِنْهُمَا.

## بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

وَالْمُوجِبُ لَهُ: خُرُوجُ الْمَنِيِّ، وَهُوَ: الْمَاءُ الدَّافِقُ، وَالتِّقَاءُ الْخِتَائِنِ<sup>(٥)</sup>. وَالْوَاجِبُ فِيهِ: النِّيَّةُ، وَتَعْمِيمُ بَدَنِهِ بِالْغُسْلِ<sup>(٦)</sup>، مَعَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ.

(١) ثمانية في الْمُتَنَهَى، ومنها: «السَّادِسُ: غَسْلُ مِيتٍ أَوْ بَعْضِهِ، لَا إِنْ يَمَمَهُ».

(٢) الْمُتَنَهَى: «مَسُّ فَرجِ آدَمِيٍّ وَلَوْ دُبُرًا».

(٣) الْمُتَنَهَى: «لَمَسُ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى الْآخَرِ لِشَهْوَةٍ».

(٤) أخرجه مسلم في كتاب «الحيض» باب «الوضوء من لحوم الإبل» حديث (٣٦٠)، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) لم يذكر سوى الغسل من الجنابة، ولم يذكر انتقال المني دون خروجه، وموجبات الغسل في المذهب كما في الْمُتَنَهَى: «وَمُوجِبُهُ سَبْعَةٌ: انْتِقَالُ مَنِيِّ... الثَّانِي: خُرُوجُهُ. . الثَّالِثُ: تَغَيُّبُ حَشَفَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ قَدْرَ مَا يَلَا حَائِلَ فِي فَرجِ أَصْلَبِي... الرَّابِعُ: إِسْلَامُ كَافِرٍ... الْخَامِسُ: خُرُوجُ حَيْضٍ... السَّادِسُ: خُرُوجُ دَمٍ نَفَاسٍ... السَّابِعُ: الْمَوْتُ تَعَبْدًا غَيْرَ شَهِيدٍ مَعْرُكَةٍ».

(٦) ظاهره مرة، كما أشار إليه صاحب الإنصاف (وتنبهت إليه من رسالة الشيخ أحمد معبد عيسى أحمد)،

وَتُسَنُّ التَّسْمِيَةُ<sup>(١)</sup> وَأَنْ يَذْلِكَ بَدَنُهُ بِيَدِهِ، وَيَفْعَلَ كَمَا رَوَتْ مِثْمُونَةُ، قَالَتْ: «سَتَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَاغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَبَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ بِمِثْمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى بَدَنِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>. وَلَا يَجِبُ نَقْضُ الشَّعْرِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ إِذَا رَوَى أَصُولُهُ. وَإِذَا نَوَى بَغْسِلِهِ الطَّهَارَتَيْنِ، أَجْزَأُ عَنْهُمَا. وَكَذَلِكَ لَوْ تَيَمَّمَ لِلْحَدِيثَيْنِ وَالنَّجَاسَةِ عَلَى بَدَنِهِ أَجْزَأُ عَنْ جَمِيعِهَا، وَإِنْ نَوَى بَعْضَهَا فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا نَوَى.

### بَابُ التَّيَمُّمِ

وَصِفَتُهُ: أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، ضَرْبَةً وَاحِدَةً، فَيَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعِمَّارٍ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا»، وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ تَيَمَّمَ بِأَكْثَرِ مِنْ ضَرْبَةٍ، أَوْ مَسَحَ أَكْثَرَ، جَازَ. وَلَهُ شُرُوطُ أَرْبَعَةٍ:

أَحَدُهَا: الْعَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ؛ لِعَدَمِهِ، أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِهِ؛ لِمَرَضٍ، أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ، أَوْ خَوْفِ الْعَطَشِ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ أَوْ رَفِيقِهِ، أَوْ خَوْفٍ عَلَى

وفي الْمُتَهَيَّ: «وَصِفَةُ الْغُسْلِ الْكَامِلِ: أَنْ يَنْوِيَ، وَيُسَمِّيَ، وَيَغْسِلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَمَا لَوَّهَ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءًا كَامِلًا، وَيُرْوِي رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ بَقِيَّةَ جَسَدِهِ ثَلَاثًا».

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَالْمُجْزِئُ: أَنْ يَنْوِيَ، وَيُسَمِّيَ».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الغسل» باب «التستر في الغسل عند الناس» حديث (٢٧٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «التيمم» باب «التميم هل ينفخ فيهما» حديث (٣٣٨)،

ومسلم في كتاب «الطهارة» باب «التيمم» حديث (٣٦٨)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ فِي طَلَبِهِ، أَوْ إِعْوَازٍ إِلَّا بِشَمَنِ كَثِيرٍ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي بَعْضِ بَدَنِهِ، أَوْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ لِبَهَارَتِهِ، اسْتَعْمَلَهُ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي.

الثَّانِي: الْوَقْتُ، فَلَا يَتَيَمَّمُ لِفَرِيضَةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا، وَلَا لِنَافِلَةٍ فِي وَقْتِ النَّهْيِ عَنْهَا.

الثَّالِثُ: النِّيَّةُ، فَإِنْ تَيَمَّمَ لِنَافِلَةٍ، لَمْ يُصَلِّ بِهِ فَرِيضَةً، وَإِنْ تَيَمَّمَ لِفَرِيضَةٍ، فَلَهُ فِعْلُهَا، وَفَعَلَ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ، حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا.

الرَّابِعُ: التُّرَابُ، فَلَا يَتَيَمَّمُ إِلَّا بِتُرَابٍ طَاهِرٍ، لَهُ غُبَارٌ.

وَيُنْظَلُ التَّيَمُّمُ: مَا يُنْظَلُ طَهَارَةُ الْمَاءِ، وَخُرُوجُ الْوَقْتِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ.

## باب الحيض

وَيَمْنَعُ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ: فِعْلَ الصَّلَاةِ، وَوُجُوبَهَا، وَفِعْلَ الصِّيَامِ، وَالطَّوَافِ، وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَمَسَّ الْمُضْحَفِ، وَاللُّبْثَ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْوُطْءَ فِي الْفَرْجِ، وَسُنَّةَ الطَّلَاقِ، وَالْإِعْتِدَادَ بِالشَّهْرِ.

وَيُوجِبُ الْغُسْلَ، وَالْبُلُوغَ، وَالْإِعْتِدَادَ بِهِ، فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ، أُبِيحَ فِعْلُ الصَّوْمِ، وَالطَّلَاقِ، وَلَمْ يَبَحْ سَائِرُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ.

وَيَجُوزُ الْاسْتِمْتَاعُ مِنَ الْحَائِضِ، بِمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّكَاحِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الحيض» باب «جواز غسل الحائض رأس زوجها، وترجيله، وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه» حديث (٣٠٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَأَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا، وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ. وَأَقْلُ سِنِّ تَحِيضٍ لَهَا الْمَرْأَةُ تِسْعُ سِنِينَ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ<sup>(١)</sup>.

وَالْمُبْتَدَأَةُ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ لَوْ قَتِ تَحِيضٌ فِي مِثْلِهِ، جَلَسَتْ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقْلٍ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَلَيْسَ بِحَيْضٍ، وَإِنْ جَاوَزَ ذَلِكَ وَلَمْ يَغْبِرْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَهُوَ حَيْضٌ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، صَارَ عَادَةً، وَإِنْ عَبَرَ فَالزَّائِدُ اسْتَحَاضَةٌ. وَعَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ آخِرِ الْحَيْضِ، وَتَغْسِلَ فَرْجَهَا وَتَغْصِبَهُ، ثُمَّ تَتَوَضَّأَ لَوْ قَتِ كُلُّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّيَ.

وَكَذَا حُكْمُ مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ.

فَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فِي الشَّهْرِ الْآخِرِ، فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، فَحَيْضُهَا أَيَّامٌ عَادَتِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَادَةً وَكَانَ لَهَا تَمْيِيزٌ - وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ دَمِهَا أَسْوَدَ ثَخِينًا، وَبَعْضُهُ أَحْمَرَ رَقِيقًا - فَحَيْضُهَا زَمَنُ الْأَسْوَدِ الشَّخِينِ. وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً، أَوْ نَاسِيَةً لِعَادَتِهَا، وَلَا تَمْيِيزَ لَهَا، فَحَيْضُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةُ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ غَالِبُ عَادَاتِ النِّسَاءِ.

وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ. إِلَّا أَنْ تَرَى الدَّمَ قَبْلَ وَلَادَتِهَا يَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَيَكُونُ دَمٌ نَفَاسٍ.

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَأَقْلُ سِنِّ حَيْضٍ تَمَامُ تِسْعِ سِنِينَ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسُونَ سَنَةً».

(٢) الْمُتَهَيَّ: «وَالْمُبْتَدَأَةُ بَدَمٌ أَوْ وَصْفَرَةٌ أَوْ كُذْرَةٌ تَجْلِسُ بِمَجْرَدِ مَا تَرَاهُ أَقْلَهُ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، فَإِذَا جَاوَزَ الدَّمَ أَقْلَ الْحَيْضِ، ثُمَّ انْقَطَعَ وَلَمْ يَجَاوِزْ أَكْثَرَهُ اغْتَسَلَتْ أَيْضًا، تَفَعَّلَهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ صَارَ عَادَةً تَنْقَلِبُ إِلَيْهِ».



## بَابُ النَّفَاسِ

وَهُوَ: الدَّمُ الْخَارِجُ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْحَيْضِ فِيمَا يَحِلُّ، وَيَحْرُمُ، وَيَجِبُ، وَيَسْقُطُ بِهِ. وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَلَا حَدَّ لَأَقْلِهِ، وَمَتَى رَأَتْ الطُّهْرَ، اغْتَسَلَتْ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ، فَإِنْ عَادَ فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ، فَهُوَ نَفَاسٌ أَيْضًا<sup>(١)</sup>.



(١) الْمُنْتَهَى: «إِنْ عَادَ الدَّمُ فِي الْأَرْبَعِينَ، أَوْ لَمْ تَرَهُ، ثُمَّ رَأَتْهُ فِيهَا، فَمَشْكُوكٌ فِيهِ، فَتُصُومُ، وَتُصَلِّي، وَتَقْضِي الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ وَنَحْوَهُ، وَلَا تُوطَأُ».

## كِتَابُ الصَّلَاةِ

رَوَى عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَمَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

فَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، عَاقِلٍ، بَالِغٍ، إِلَّا الْحَائِضُ، وَالنَّفْسَاءُ. فَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَهَا لِحَبْلِهِ، عُرِفَ ذَلِكَ، وَإِنْ جَحَدَهَا عِنَادًا، كَفَرَ. وَلَا يَحِلُّ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ وَجُوبِهَا إِلَّا لِنَاوٍ جَمَعَهَا، أَوْ مُشْتَغِلٍ بِشَرْطِهَا، فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا، اسْتُبِيحَ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ.

### بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

وَهُمَا مَشْرُوعَانِ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ دُونَ غَيْرِهَا، لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ. وَالْأَذَانُ خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً، لَا تَرْجِعُ فِيهِ، وَالْإِقَامَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ كَلِمَةً.

---

(١) أخرجه مالك في «موطئه» (١٦٩/٢) حديث (٤٠٠)، وأحمد في «مسنده» (٣٧٧/٣٧) حديث (٢٢٧٠٤)، وأبو داود في كتاب «الصلاة» باب «في المحافظة على وقت الصلوات» حديث (٤٢٥)، وذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣٨/٢٣) وقال: «لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث، فهو حديث صحيح ثابت».

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ أَمِينًا، صَيِّتًا، عَالِمًا بِالْأَوْقَاتِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ قَائِمًا، وَمُتَطَهِّرًا، عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا بَلَغَ الْحَيْعَلَةَ، التَفَتَ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يُزِيلُ قَدَمَيْهِ، وَيَجْعَلُ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَيَتَرَسَّلُ فِي الْأَذَانِ، وَيَحْذُرُ الْإِقَامَةَ.

وَيَقُولُ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»، مَرَّتَيْنِ بَعْدَ الْحَيْعَلَةِ، وَلَا يُؤَذِّنُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا لَهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ، أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»<sup>(٢)</sup>.

## بَابُ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ

وَهِيَ سِتَّةٌ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مَنْ أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الأذان» باب «أذان الأعمى إذا كان له من يخبره» حديث (٦١٧)، ومسلم في كتاب «الصيام» باب «بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر» حديث (١٠٩٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الأذان» باب «ما يقول إذا سمع المنادي» حديث (٦١١)، ومسلم في كتاب «الصلاة» باب «القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل له الوسيلة» حديث (٣٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء» باب: «لا تقبل صلاة بغير طهور» حديث (١٣٥)، ومسلم في كتاب «الطهارة» باب «وجوب الطهارة للصلاة» حديث (٢٢٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: الْوَقْتُ، وَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ - وَهِيَ الْوُسْطَى - مِنْ آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ، إِلَى أَنْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ <sup>(١)</sup>، ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ، وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ. وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ: مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ. وَوَقْتُ الْعِشَاءِ: مِنْ ذَلِكَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ <sup>(٢)</sup>، وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي. وَوَقْتُ الْفَجْرِ: مِنْ ذَلِكَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَمَنْ كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا، فَقَدْ أَدْرَكَهَا.

وَالصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ إِلَّا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، وَفِي شِدَّةِ الْحَرِّ فِي الظُّهْرِ. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: سِتْرُ الْعَوْرَةِ، بِمَا لَا يَصِفُ الْبَسْرَةَ. وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَةِ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ، إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا. <sup>(٣)</sup> وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهَا كَالْأَمَةِ.

وَمَنْ صَلَّى فِي نَوْبٍ مَغْضُوبٍ، أَوْ دَارٍ مَغْضُوبَةٍ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ. وَلَبَسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ مَبَاحٌ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ، إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ: «هَذَانِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ» <sup>(٤)</sup>.

(١) الْمُتَمَتَّى: «وَلَيْلِهِ الْمُخْتَارُ لِلْعَصْرِ، وَهِيَ الْوُسْطَى، حَتَّى يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ».

(٢) الْمُتَمَتَّى: «وَلَيْلِهِ الْمُخْتَارُ لِلْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ».

(٣) الْمُتَمَتَّى: «وَالْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ، إِلَّا وَجْهَهَا، وَلَمْ يَسْتَنْ كَفَّيْهَا».

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٩٦/١) حَدِيثُ (٧٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ «الْبِلَاسِ» بَابِ «فِي الْحَرِيرِ

لِلنِّسَاءِ» حَدِيثُ (٤٠٥٧)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمَلِكَيْنِ فِي «خِلَاصَةِ

الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (٢٦/١) وَقَالَ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرِجَالُهُ مَعْرُوفُونَ».

وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، بَغَضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ، أَجْزَأُهُ ذَلِكَ.  
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، سَتَرَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيعَهَا، سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ،  
فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا، سَتَرَ أَحَدَهُمَا<sup>(١)</sup>، فَإِنْ عَدِمَ السُّتْرَ بِكُلِّ حَالٍ، صَلَّى جَالِسًا يَوْمِي  
بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا، جَازَ. وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا نَجِسًا، أَوْ مَكَانًا  
نَجِسًا، صَلَّى فِيهِمَا، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: الطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ فِي بَدَنِهِ، وَثَوْبِهِ، وَمَوْضِعِ صَلَاتِهِ، إِلَّا  
النَّجَاسَةَ الْمَغْفُورَ عَنْهَا، كَيْسِيرِ الدَّمِ وَنَحْوِهِ.

وَإِنْ صَلَّى وَعَلَيْهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَكُنْ عَلِيمَ بِهَا، أَوْ عَلِمَ بِهَا، ثُمَّ نَسِيَهَا، فَصَلَاتُهُ  
صَحِيحَةٌ<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ عَلِمَ بِهَا فِي الصَّلَاةِ أَرَاَلَهَا، وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ.  
وَالْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا، إِلَّا الْمَقْبَرَةَ، وَالْحِمَامَ، وَالْحُشَّ،  
وَأَعْطَانَ الْإِبِلِ.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: اسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ، إِلَّا فِي النَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ، فَإِنَّهُ  
يُصَلِّي حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ، وَالْعَاجِزُ عَنِ الْإِسْتِيقْبَالِ؛ لِخَوْفٍ، أَوْ غَيْرِهِ، فَيُصَلِّي  
كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُ، وَمَا عَدَاهُمَا، لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ إِلَّا مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ. فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا  
مِنْهَا، لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ إِلَى عَيْنِهَا، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا، فَأِلَى جِهَتِهَا.

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ أَوْ مَا يَسْتُرُ الْفَرْجَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا سَتَرَهُ، وَالدُّبُرُ أَوَّلَى».

(٢) الْمُتَهَيَّ: «وَيُصَلِّي غُرْبَانًا مَعَ غَضَبٍ وَفِي حَرِيرٍ لِعَدَمٍ، وَلَا إِعَادَةَ، وَفِي نَجَسٍ لِعَدَمٍ، وَيُعِيدُ».

(٣) الْمُتَهَيَّ: «تَصِحُّ... لَا إِنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهَا عَنْهُ، أَوْ نَسِيَهَا، أَوْ جَهِلَ عَيْنَهَا، أَوْ حُكِمَهَا، أَوْ أَنَّهَا  
كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ عَلِمَ».



وَإِنْ خَفِيتَ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ فِي الْحَضَرِ، سَأَلَ، وَاسْتَدَلَّ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ أَخْطَأَ فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. وَإِنْ خَفِيتَ فِي السَّفَرِ، اجْتَهِدْ، وَصَلِّ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَإِنْ اخْتَلَفَ مُجْتَهِدَانِ، لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ. وَيَتَّبِعُ الْأَعْمَى وَالْعَامِي أَوْثَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ.

الشَّرْطُ السَّادِسُ: النِّيَّةُ لِلصَّلَاةِ بِعَيْنَيْهَا، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّكْبِيرِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ، إِذَا لَمْ يَفْسَخْهَا.

### بَابُ آدَابِ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ

يُسْتَحَبُّ الْمَشْيُ إِلَى الصَّلَاةِ، بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وَيُقَارَبُ بَيْنَ خُطَاةِ، وَلَا يُسَبِّكُ أَصَابِعُهُ، وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨]، الْآيَاتُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩].

وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا، وَلَا بَطْرًا، وَلَا رِيَاءً، وَلَا سُمْعَةً، خَرَجْتُ اتِّقَاءَ سَخَطِكَ، وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُنْقِذَنِي مِنَ النَّارِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٤٧/١٧) حديث (١١١٥٦)، وابن ماجه في كتاب «المساجد والجماعات» باب «المشي إلى الصلاة» حديث (٧٧٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واختلفوا فيه فضعفه من الأئمة ابن تيمية، والهيتمي في مجمع الزوائد، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: «قال أبو حاتم: وقفه أشبه»، وحسنه من الأئمة العراقي في تخريج الإحياء، وابن حجر في أمالي الأذكار.

فَإِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ، لَمْ يَسْعَ إِلَيْهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَاتُّوْهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ، فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ، فَأَتِمُّوا»<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ.

وَإِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ، قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى فِي الدُّخُولِ، وَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»، وَإِذَا خَرَجَ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: «وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

### بابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

وَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، يَجْهَرُ بِهَا الْإِمَامُ، وَبِسَائِرِ التَّكْبِيرِ، لِيُسْمِعَ مَنْ خَلْفَهُ، وَيُخْفِيهِ غَيْرُهُ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، أَوْ إِلَى فُرُوعِ أُذُنَيْهِ،<sup>(٣)</sup> وَيَجْعَلُهُمَا تَحْتَ سُرَّتَيْهِ، وَيَجْعَلُ نَظْرَهُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ، ثُمَّ يَقُولُ:

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الأذان» باب «لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار» حديث (٦٣٦)، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة» باب «استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا» حديث (٦٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تمام الحديث عند أحمد والترمذي من حديث فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وصححه الألباني والأرنؤوط.

وأخرج مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» باب «ما يقول إذا دخل المسجد» حديث (٧١٣) من حديث أبي أسيد الأنصاري أو أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ».

(٣) الْمُتَمَتَّى: «وَسَنَّ رَفَعَ يَدَيْهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا عَجْزًا مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ مَمْدُودَتَيْنِ الْأَصَابِعِ، مَضْمُومَتَيْهَا، مُسْتَقْبِلًا يَبْطُونُهَا الْقِبْلَةَ إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ»، ولم يذكر فروع أذنيه.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، ثُمَّ يَقُولُ:  
أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، ثُمَّ يَقْرَأُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَا يَجْهَرُ بِشَيْءٍ  
مِنْ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِ(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)»<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا، إِلَّا الْمَأْمُومُ؛ فَإِنْ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ  
قِرَاءَةٌ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَكَتَاتِ الْإِمَامِ، وَمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ، ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةَ  
تَكُونُ فِي الصُّبْحِ مِنْ طَوَالِ الْمُفْصَلِ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِنْ قَصَارِهِ، وَفِي سَائِرِ  
الصَّلَوَاتِ مِنْ أَوْسَاطِهِ. وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ  
وَالْعِشَاءِ، وَيُسِرُّ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ.

ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَرَفْعِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَيُفَرِّجُ  
أَصَابِعَهُ، وَيَمُدُّ ظَهْرَهُ، وَيَجْعَلُ رَأْسَهُ حَيَالَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثَلَاثًا.  
ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَائِلًا: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَرَفْعِهِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا  
اعْتَدَلَ قَائِمًا، قَالَ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا  
شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، وَيَقْتَصِرُ الْمَأْمُومُ عَلَى قَوْلِ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

ثُمَّ يَخِرُّ سَاجِدًا مُكَبِّرًا، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَكُونُ أَوَّلَ مَا يَقَعُ مِنْهُ عَلَى الْأَرْضِ  
رُكْبَتَاهُ، ثُمَّ كَفَاهُ، ثُمَّ جَبْهَتُهُ وَأَنْفُهُ، وَيُجَافِي عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذِيهِ،  
وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ. وَيَكُونُ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الصلاة» باب «حجة من قال: لا يجهر بالبسملة» حديث (٣٩٩).

الْأَعْلَى، ثَلَاثًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا، وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا، فَيَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى، وَيُثْنِي أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَيَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي، ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا، وَيَنْهَضُ قَائِمًا، فَيُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى.

فَإِذَا فَرَغَ مِنْهُمَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ مُفْتَرِشًا، فَيَسْطُرُ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، وَيَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى، يَقْبِضُ مِنْهَا الْخَنَصِرَ وَالْبَنْصِرَ، وَيُحَلِّقُ الْإِبْهَامَ مَعَ الْوُسْطَى وَيُشِيرُ بِالسَّبَابَةِ، وَيَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، فَهَذَا أَصَحُّ مَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُدِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»<sup>(١)</sup>. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ أَكْثَرَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، نَهَضَ بَعْدَ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، كَنُحُوضِهِ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لَا يَقْرَأُ فِيهِمَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ شَيْئًا.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الأذان» باب «التشهد في الآخرة» حديث (٨٣١)، ومسلم في كتاب «الصلاة» باب «التشهد في الصلاة» حديث (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ الْآخِرِ، تَوَرَّكَ؛ فَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَفَرَشَ الْيُسْرَى،  
وَأَخْرَجَهَا عَنْ يَمِينِهِ. وَلَا يَتَوَرَّكُ إِلَّا فِي صَلَاةٍ فِيهَا تَشَهُدَانِ، فِي الْآخِرِ مِنْهُمَا.  
فَإِذَا سَلَّمَ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا  
ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

## بَابُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَوَاجِبَاتِهَا

أَرْكَانُهَا اثْنَا عَشَرَ: الْقِيَامُ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ، وَالرُّكُوعُ،  
وَالرَّفْعُ مِنْهُ، وَالسُّجُودُ، وَالسُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَالْجُلُوسُ عَنْهُ، وَالطَّمَأْنِينَةُ  
فِي هَذِهِ الْأَرْكَانِ، وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ، وَالْجُلُوسُ لَهُ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى <sup>(١)</sup>، وَتَرْتِيبُهَا  
عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ. فَهَذِهِ الْأَرْكَانُ لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهَا.

وَوَاجِبَاتُهَا سَبْعَةٌ: التَّكْبِيرُ غَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ مَرَّةً مَرَّةً، وَالتَّسْمِيعُ وَالتَّحْمِيدُ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَقَوْلُ: رَبِّ اغْفِرْ  
لِي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ، وَالْجُلُوسُ لَهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي  
التَّشَهُدِ الْآخِرِ <sup>(٢)</sup>، فَهَذِهِ إِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا، سَجَدَ  
لَهَا، وَمَا عَدَا هَذَا فَسُنَنٌ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا، وَلَا يَجِبُ السُّجُودُ لِسَهْوِهَا.

(١) الْمُتَمَّتَى: «أَرْكَانُهَا... وَالتَّسْلِيمَتَانِ، وَالتَّرتِيبُ».

(٢) الْمُتَمَّتَى: «وَتَشَهُدُ آخِرٍ، وَجُلُوسٌ لَهُ، وَالتَّسْلِيمَتَيْنِ، وَالرُّكْنَ مِنْهُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، بَعْدَ  
مَا يُجْزَى مِنَ الْأَوَّلِ».

## بَابُ سَجْدَتِي السَّهْوِ

وَالسَّهْوُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: زِيَادَةُ فِعْلٍ مِنْ جِنْسِهَا، كَرُكْعَةٍ، أَوْ رُكْنٍ، فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِعَمْدِهِ، وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ. وَإِنْ ذَكَرَ وَهُوَ فِي الرُّكْعَةِ الزَّائِدَةِ، جَلَسَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ فِي صَلَاتِهِ، أَتَى بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا، ثُمَّ سَجَدَ، وَلَوْ فَعَلَ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ، لَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا، أَبْطَلَهَا، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، كَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَمْلِهِ أُمَامَةً<sup>(١)</sup>، وَفَتَحَ الْبَابَ لِعَائِشَةَ<sup>(٢)</sup>، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: النِّقْصُ، كَنِسْيَانِ وَاجِبٍ، فَإِنْ قَامَ عَنِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، فَذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَمَّ قَائِمًا، رَجَعَ، فَأَتَى بِهِ، وَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا، لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ نَسِيَ رُكْنًا، فَذَكَرَهُ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ رُكْعَةٍ أُخْرَى، رَجَعَ، فَأَتَى بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، بَطَلَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي تَرَكَهُ مِنْهَا، وَإِنْ نَسِيَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَذَكَرَ فِي التَّشَهُّدِ، سَجَدَ فِي الْحَالِ، فَصَحَّتْ لَهُ رُكْعَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ.

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: الشُّكُّ، فَمَتَى شُكَّ فِي تَرْكِ رُكْنٍ، فَهُوَ كَتَرَكِهِ، وَإِنْ شُكَّ فِي عَدَدِ الرُّكَعَاتِ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، إِلَّا الْإِمَامَ خَاصَّةً، فَإِنَّهُ يَنْبِي عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة» باب «إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة» حديث (٥١٦)، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة» باب «جواز حمل الصبيان في الصلاة» حديث (٥٤٣)، من حديث أبي قتادة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الصلاة» باب «العمل في الصلاة» حديث (٩٢٢)، والترمذي في كتاب «الجمعة» باب «ذكر ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع» حديث (٦٠١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب».

وَلِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ قَبْلَ السَّلَامِ، إِلَّا مَنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ فِي صَلَاتِهِ، وَالْإِمَامَ إِذَا بَنَى عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ، وَالنَّاسِي لِلْسُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ سَلَامِهِ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ<sup>(١)</sup>.

وَلَيْسَ عَلَى الْمَأْمُومِ سُجُودُ سَهْوٍ، إِلَّا أَنْ يَسْهَوْا إِمَامُهُ، فَيَسْجُدُ مَعَهُ<sup>(٢)</sup>.  
وَمَنْ سَهَا إِمَامُهُ، أَوْ نَابَهُ أَمْرٌ فِي صَلَاتِهِ، فَالتَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ.

## بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

وَهِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: السُّنَنُ الرَّائِبَةُ، وَهِيَ الَّتِي قَالَ ابْنُ عُمَرَ: عَشْرُ رَكَعَاتٍ، حَفِظْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: رَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ<sup>(٣)</sup>. حَدَّثَنِي حَفْصَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَأَذَنَ الْمُؤَذِّنُ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>. وَهُمَا آكِدُهَا.

(١) الْمُتَنَهَى: «وَيَكْفِي لِجَمِيعِ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ مَحَلُّهُمَا وَيَغْلِبُ مَا قَبْلَ السَّلَامِ».

(٢) الْمُتَنَهَى: «فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ [الْإِمَامُ] سَجْدَةً مُسْبِقَةً إِذَا قَرَعَ وَغَيْرُهُ بَعْدَ إِيَّاسِهِ مِنْ سُجُودِهِ».

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «التَّهَجُّدِ» بَابِ «التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ» حَدِيثُ (١١٧٢)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرِهَا» بَابِ «فَضْلِ السُّنَنِ الرَّائِبَةِ قَبْلَ الْفَرَائِضِ وَبَعْدَهَا، وَبَيَانُ عَدَدِهَا» حَدِيثُ (٧٢٩).

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «التَّهَجُّدِ» بَابِ «الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ» حَدِيثُ (١١٨١)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرِهَا» بَابِ «اسْتِحْبَابِ رَكَعَتِي سَنَةِ الْفَجْرِ، وَالْحَثُّ عَلَيْهِمَا وَتَخْفِيفُهُمَا، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَيْهِمَا، وَبَيَانُ مَا يَسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا» حَدِيثُ (٧٢٣).

وَيَسْتَحَبُّ تَخْفِيفُهُمَا، وَفِعْلُهُمَا فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ، <sup>(١)</sup> وَكَذَلِكَ رَكْعَتَا الْمَغْرِبِ.  
الضَّرْبُ الثَّانِي: الْوِثْرُ، وَوَقْتُهُ: مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ، وَأَقْلَهُ: رَكْعَةٌ، وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى  
عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَأَدْنَى الْكَمَالِ: ثَلَاثٌ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، وَيَقْتَضِي فِي الثَّالِثَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ.  
الضَّرْبُ الثَّالِثُ: التَّطَوُّعُ الْمَطْلُوقُ، وَتَطَوُّعُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ تَطَوُّعِ النَّهَارِ،  
وَالنِّصْفُ الْأَخِيرُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَصَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى  
النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ.

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: مَا تُسَنُّ لَهُ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:  
أَحَدُهَا: التَّرَاوِيعُ، وَهِيَ: عِشْرُونَ رَكْعَةً بَعْدَ الْعِشَاءِ <sup>(٢)</sup> فِي رَمَضَانَ.  
وَالثَّانِي: صَلَاةُ الْكُشُوفِ، فَإِذَا كُشِفَتِ الشَّمْسُ، أَوْ الْقَمَرُ، فَرَعَ النَّاسُ إِلَى  
الصَّلَاةِ. إِنْ أَحَبُّوا جَمَاعَةً، وَإِنْ أَحَبُّوا فَرَادَى <sup>(٣)</sup>، فَيُكَبِّرُ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ  
طَوِيلَةً، ثُمَّ يَرْكَعُ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ طَوِيلَةً دُونَ الَّتِي  
قَبْلَهَا، ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيلُ دُونَ الَّذِي قَبْلَهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ  
يَقُومُ فَيَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ أَرْبَعُ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعُ سُجُودَاتٍ.

الثَّالِثُ: صَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ، إِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ، وَاحْتَبَسَ الْقَطَرُ، خَرَجُوا مَعَ  
الْإِمَامِ مُتَخَشِّعِينَ، مُتَبَدِّلِينَ، مُتَذَلِّلِينَ، مُتَضَرِّعِينَ، فَيُصَلِّي بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، كَصَلَاةِ  
الْعِيدِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بِهِمْ خُطْبَةً وَاحِدَةً، وَيُكْثِرُ فِيهَا مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ، وَتِلَاوَةِ الْآيَاتِ

(١) الْمُتَنَهَى: «وَالسُّنَنُ غَيْرُ الرُّوَائِبِ... وَفِعْلُ الْكُلِّ بَيْنَتِ أَفْضَلُ».

(٢) الْمُتَنَهَى: «وَوَقْتُهَا بَيْنَ سُنَّةِ عِشَاءٍ وَوِثْرٍ».

(٣) الْمُتَنَهَى: «وَفِعْلُهَا جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ أَفْضَلُ».



الَّتِي فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ، وَيُحَوَّلُ النَّاسُ أُرْدِيَتَهُمْ، وَإِنْ خَرَجَ مَعَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يُمْنَعُوا  
وَأَمَرُوا أَنْ يَنْفَرِدُوا عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

الضَّرْبُ الْخَامِسُ: سُجُودُ التَّلَاوَةِ، وَهُوَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً، فِي الْحَجِّ مِنْهَا  
اِثْنَتَانِ، وَيُسَنُّ السُّجُودُ لِلتَّالِي، وَالْمُسْتَمِعِ دُونَ السَّامِعِ. وَيُكَبَّرُ إِذَا سَجَدَ، وَإِذَا  
رَفَعَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ.

### بَابُ السَّاعَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا

وَهِيَ خَمْسٌ: بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ طُلُوعِهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ قِيَدُ  
رُمْحٍ، وَعِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّى تَزُولَ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَضَيَّفَ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ،  
وَإِذَا تَضَيَّفَتْ حَتَّى تَغْرُبَ.

فَهَذِهِ السَّاعَاتُ لَا يُصَلِّي فِيهَا تَطَوُّعًا، إِلَّا إِعَادَةَ الْجَمَاعَةِ إِذَا أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي  
الْمَسْجِدِ، وَرَكَعَتَيِ الطَّوَافِ بَعْدَهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَقَضَاءُ الشَّنَنِ الرَّوَاطِبِ  
فِي وَقَتَيْنِ مِنْهَا، <sup>(١)</sup> وَهُمَا: بَعْدَ الْفَجْرِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ <sup>(٢)</sup>.

وَيَجُوزُ قَضَاءُ الْمَفْرُوضَاتِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ.

### بَابُ الْإِمَامَةِ

رَوَى أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَيَحْرُمُ إِيقَاعُ تَطَوُّعٍ أَوْ بَعْضِهِ بِغَيْرِ سُنَّةٍ فَجَرِ قَبْلَهَا فِي وَقْتٍ مِنَ الْخَمْسَةِ».

(٢) الْمُتَهَيَّ: «وَيَحْرُمُ إِيقَاعُ تَطَوُّعٍ... وَنَحْيَةُ مَسْجِدٍ إِلَّا حَالَ خُطْبَةِ جُمُعَةٍ مُطْلَقًا».

الله ﷻ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، <sup>(١)</sup> فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَلَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ، وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ <sup>(٢)</sup>. وَقَالَ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَصَاحِبِهِ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمَا، وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرَكُمَا» <sup>(٣)</sup>. وَكَانَتْ قِرَاءَتُهُمَا مُتَقَارِبَةً.

وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ صَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ، إِلَّا مَنْ لَمْ يَعْلَمْ حَدَثَ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْهُ الْمَأْمُومُ حَتَّى سَلَّمَ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ وَحْدَهُ.

وَلَا تَصِحُّ خَلْفَ تَارِكِ رُكْنٍ، إِلَّا إِمَامَ الْحَيِّ، إِذَا صَلَّى جَالِسًا؛ لِمَرْضٍ يُرْجَى بُرْؤُهُ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ وَرَاءَهُ جُلُوسًا، إِلَّا أَنْ يَتَدَيَّنَهَا قَائِمًا، ثُمَّ يَعْتَلَّ، فَيَجْلِسُ، فَإِنَّهُمْ يُتِمُّونَ مَعَهُ قِيَامًا.

وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ، وَلَا مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبُولِ، وَالْأُمِّيُّ الَّذِي لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ، أَوْ يُخِلُّ بِحَرْفٍ مِنْهَا، إِلَّا بِمِثْلِهِمْ.

وَيَجُوزُ ائْتِمَامُ الْمُتَوَضَّعِ بِالْمُتِمِّمِ، وَالْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ <sup>(٤)</sup>.

(١) فِي الشَّامِيَةِ وَالْيَمِينِيَةِ زِيَادَةٌ بَعْدَ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً «فَأَكْبَرَهُمْ سَنًا»، وَالْمَذْهَبُ كَمَا فِي الْمُتَنَهَّى: «الْأَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ... ثُمَّ أَسَنُ، ثُمَّ أَشْرَفُ وَهُوَ الْقُرَشِيُّ - فَتَقَدَّمَ بَنُو هَاشِمٍ ثُمَّ قُرَيْشٌ - ثُمَّ الْأَقْدَمُ هِجْرَةً بِنَفْسِهِ...».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ» بَابِ «مَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ» حَدِيثُ (٦٧٣).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ» بَابِ «سَفَرِ الْاِثْنَيْنِ» حَدِيثُ (٢٨٤٨)،

وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ» بَابِ «مَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ» حَدِيثُ (٦٧٤).

(٤) الْمُتَنَهَّى: «وَلَا [يَصِحُّ ائْتِمَامُ] مُفْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ».

وَإِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا، وَقَفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ قُدَّامَهُ أَوْ وَخْدَهُ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً، فَتَقِفُ وَخْدَهَا خَلْفَهُ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً، وَقَفُوا خَلْفَهُ، فَإِنْ وَقَفُوا عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ جَانِبَيْهِ، صَحَّ، فَإِنْ وَقَفُوا قُدَّامَهُ، أَوْ عَنْ يَسَارِهِ، لَمْ يَصَحَّ. وَإِنْ صَلَّتِ امْرَأَةٌ بِالنِّسَاءِ، قَامَتْ مَعَهُنَّ فِي الصَّفِّ وَسَطًا، وَكَذَلِكَ إِمَامُ الرِّجَالِ الْعُرَاةِ يَقُومُ وَسَطَهُمْ. وَإِنْ اجْتَمَعَ رِجَالٌ وَصَبِيَانُ، وَخَنَائِي وَنِسَاءٌ، تَقَدَّمَ الرِّجَالُ، ثُمَّ الصَّبِيَانُ، ثُمَّ الْخَنَائِي، ثُمَّ النِّسَاءُ. وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ، وَمَنْ أَذْرَكَ الرُّكُوعَ، فَقَدْ أَذْرَكَ الرَّكْعَةَ، وَإِلَّا فَلَا.

### بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

وَالْمَرِيضُ إِذَا كَانَ الْفَيْتَامُ يَزِيدُ فِي مَرَضِهِ، صَلَّى جَالِسًا، فَإِنْ لَمْ يُطِقْ، فَعَلَى جَنْبِهِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(١)</sup>. فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ، فَعَلَى ظَهْرِهِ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَوْ مَأْيَهُمَا.

وَعَلَيْهِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ فِي إِعْمَائِهِ.

وَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ فَعَلْ كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَفْتِهَا، فَلَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا. فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى، اشْتَرَطَ نِيَّةُ الْجَمْعِ عِنْدَ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الجمعة» باب «إذا لم يطق قاعدًا، صلى على جنب» حديث (١١١٧).

فِعْلُهَا، وَاسْتِمْرَارُ الْعُذْرِ حَتَّى يَشْرَعَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا، وَأَنْ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا، إِلَّا بِقَدْرِ الْوُضُوءِ. وَإِنْ آخَرَ، اعْتَبِرَ اسْتِمْرَارُ الْعُذْرِ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا، وَأَنْ يَنْوِيَ الْجَمْعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى، قَبْلَ أَنْ يَضِيقَ عَنْ فِعْلِهَا.  
وَيَجُوزُ الْجَمْعُ لِلْمُسَافِرِ الَّذِي لَهُ الْقَصْرُ.  
وَيَجُوزُ الْجَمْعُ فِي الْمَطَرِ<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ خَاصَّةً.

### بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

وَإِذَا كَانَتْ مَسَافَةُ سَفَرِهِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا، وَهِيَ مَسِيرَةُ يَوْمَيْنِ قَاصِدَيْنِ، وَكَانَ مُبَاحًا، فَلَهُ قَصْرُ الرَّبَاعِيَّةِ خَاصَّةً. إِلَّا أَنْ يَأْتَمَّ بِمُقِيمٍ، أَوْ لَا يَنْوِيَ الْقَصْرَ، أَوْ يَنْسَى صَلَاةَ حَضَرٍ، فَيَذْكُرَهَا فِي السَّفَرِ، أَوْ صَلَاةَ سَفَرٍ، فَيَذْكُرَهَا فِي الْحَضَرِ، فَعَلَيْهِ الْإِتْمَامُ. وَلِلْمُسَافِرِ أَنْ يُتِمَّ، وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ.  
وَمَنْ نَوَى الْإِقَامَةَ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً،<sup>(٢)</sup> أَتَمَّ، وَإِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَى ذَلِكَ، قَصَرَ أَبَدًا.

### بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْخَوْفِ، عَلَى كُلِّ صِفَةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَالْمُخْتَارُ مِنْهَا:

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَيَخْتَصُّ بِالْعِشَاءَيْنِ: ثَلَاثٌ، وَبَرْدٌ، وَجَلِيدٌ، وَوَحْلٌ، وَرِيحٌ شَدِيدَةٌ بَارِدَةٌ، وَمَطَرٌ يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَتُوجَدُ مَعَهُ مَشَقَّةٌ، وَلَوْ صَلَّى بَيْنَهُمَا».

(٢) الْمُتَهَيَّ: «وَمَنْ مَرَّ بِوَطْنِهِ أَوْ بِبَلَدٍ لَهُ بِهِ امْرَأَةٌ... أَوْ نَوَى إِقَامَةً مُطْلَقَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ صَلَاةً... لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ».

أَنْ يَجْعَلَهُمُ الْإِمَامُ طَائِفَتَيْنِ، طَائِفَةٌ تَحْرُسُ، وَالْأُخْرَى تُصَلِّي مَعَهُ رَكْعَةً، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ، نَوَتْ مُفَارَقَتَهُ وَأَتَمَّتْ صَلَاتَهَا، وَذَهَبَتْ تَحْرُسُ، وَجَاءَتِ الْأُخْرَى، فَصَلَّتْ مَعَهُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ، قَامَتْ فَأَتَتْ بِرَكْعَةِ أُخْرَى، وَتَنْتَظِرُهَا حَتَّى تَتَشَهَّدَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهَا<sup>(١)</sup>. وَإِنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلَّوْا رِجَالًا وَرُكْبَانًا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَإِلَى غَيْرِهَا. يُؤْمِنُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ خَائِفٍ عَلَى نَفْسِهِ، يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَيَفْعَلُ كُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِ، مِنْ هَرَبٍ، أَوْ غَيْرِهِ.

### بابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

كُلُّ مَنْ لَزِمَتْهُ الْمَكْتُوبَةُ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ، إِذَا كَانَ مُسْتَوِطِنًا بَيْنَاءٍ، بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَرَسَخٌ فَمَا دُونََ، إِلَّا الْمَرْأَةُ، وَالْعَبْدُ، وَالْمُسَافِرُ، وَالْمَعْدُورُ بِمَرَضٍ، أَوْ مَطَرٍ، أَوْ خَوْفٍ، وَإِنْ حَضَرُوهَا أَجْزَأَتْهُمْ، وَلَمْ تَنْعَقِدْ بِهِمْ، إِلَّا الْمَعْدُورُ إِذَا حَضَرَهَا، وَجَبَتْ عَلَيْهِ، وَانْعَقَدَتْ بِهِ.

وَمِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا: فِعْلُهَا فِي وَقْتِهَا، فِي قَرْيَةٍ، وَأَنْ يَخْضُرَهَا مِنَ الْمُسْتَوِطِنِينَ بِهَا أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِهَا، وَأَنْ يَتَقَدَّمَهَا خُطْبَتَانِ، فِي كُلِّ خُطْبَةٍ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقِرَاءَةُ آيَةٍ، وَالْمَوْعِظَةُ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «المغازي» باب «غزوة ذات الرقاع» حديث (٤١٢٩)، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» باب «صلاة الخوف» حديث (٨٤٢)، من حديث سهل بن أبي حثمة الأنصاري رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنْبَرٍ، فَإِذَا صَعِدَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فَرَاغِ الْأَذَانِ، ثُمَّ يَقُومُ الْإِمَامُ، فَيَخْطُبُ، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ الْخُطْبَةَ الثَّانِيَّةَ، ثُمَّ تُقَامُ الصَّلَاةُ، فَيَنْزِلُ، فَيُصَلِّي بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ.

فَمَنْ أَدْرَكَ مَعَهُ مِنْهَا رَكَعَةً، أَتَمَّهَا جُمُعَةً، وَإِلَّا أَتَمَّهَا ظُهُرًا، وَكَذَلِكَ إِذَا نَقَصَ الْعَدَدُ، أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَقَدْ صَلَّوْا رَكَعَةً، أَتَمُّوْهَا جُمُعَةً، وَإِلَّا أَتَمُّوْهَا ظُهُرًا<sup>(١)</sup>. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَضِرِّ أَكْثَرَ مِنْ جُمُعَةٍ، إِلَّا أَنْ تَدْعُوا الْحَاجَةَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا.

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ نَظِيفَيْنِ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيُبَكِّرُ إِلَيْهَا، فَإِنْ جَاءَ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، لَمْ يَجْلِسْ، حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ يُوجِزُ فِيهِمَا.

وَلَا يَجُوزُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، إِلَّا لِلْإِمَامِ أَوْ مَنْ كَلَّمَهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) الْمُتَشَّي: «ولصحتها شروط... الوقت... وَلَا تَسْقُطُ بِشَكٍّ فِي خُرُوجِهِ، فَإِنْ تَحَقَّقُوا قَبْلَ التَّخْرِيمَةِ صَلَّوْا ظُهُرًا، وَإِلَّا أَتَمُّوْا جُمُعَةً».

(٢) الْمُتَشَّي: «وَحَرَّمَ أَنْ يُقِيمَ غَيْرُهُ وَلَوْ عَبْدُهُ... وَكَلَامُ الْإِمَامِ يَخْطُبُ وَهُوَ مِنْهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ إِلَّا لَهُ أَوْ لِمَنْ كَلَّمَهُ لِمَصْلَحَةٍ، وَيَجِبُ لِتَحْذِيرِ ضَرِيرٍ، وَغَافِلٍ عَنْ هَلَكَةٍ وَبَثَرٍ وَنَحْوِهِ، وَيُبَاحُ إِذَا سَكَتَ بَيْنَهُمَا، أَوْ سَرَعَ فِي دُعَاءٍ، وَلَهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِذَا سَمِعَهَا، وَتُسَنُّ سِرًّا، كَدُعَاءٍ، وَحَمْدُهُ خُفْيَةً إِذَا عَطَسَ، وَرَدُّ سَلَامٍ، وَتَشْمِيتُ عَاطِسٍ، وَإِشَارَةُ أَخْرَسٍ إِذَا فُهِمَتْ كَلَامٌ».

## بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

وَهِيَ فَرُضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، إِذَا قَامَ بِهَا أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ، سَقَطَتْ عَنْ سَائِرِهِمْ.

وَوَقْتُهَا: مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ.

وَالسُّنَّةُ فِعْلُهَا فِي الْمُصَلَّى، وَتَعْجِيلُ الْأُصْحَى، وَتَأْخِيرُ الْفِطْرِ، وَالْإِفْطَارُ فِي الْفِطْرِ خَاصَّةً، قَبْلَ الصَّلَاةِ. وَيُسْنُ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَتَنَظَّفَ، وَيَتَطَيَّبَ.

فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلَاةُ، تَقَدَّمَ الْإِمَامُ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا سِوَى تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً، يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ بِهِمْ خُطْبَتَيْنِ. فَإِنْ كَانَ فِطْرًا، حَضَّهُمْ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَبَيَّنَ لَهُمْ حُكْمَهَا، وَإِنْ كَانَ أُصْحَى، بَيَّنَ لَهُمْ حُكْمَ الْأُصْحِيَّةِ.

وَالتَّكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدُ، وَالْخُطْبَتَانِ سُنَّةٌ، وَلَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهَا.

وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ سَلَامِهِ، أَتَمَّهَا عَلَى صِفَتِهَا، وَمَنْ فَاتَتْهُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَحَبَّ صَلَّاهَا تَطَوُّعًا، إِنْ شَاءَ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ أَرْبَعًا، وَإِنْ شَاءَ صَلَّاهَا عَلَى صِفَتِهَا<sup>(١)</sup>.

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَيُسْنُ لِمَنْ فَاتَتْهُ قَضَاؤُهَا فِي يَوْمِهَا عَلَى صِفَتِهَا».

وَيُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ فِي لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ، وَيُكَبَّرُ فِي الْأَضْحَى عَقِبَ الْفَرَائِضِ فِي  
الْجَمَاعَةِ، مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إِلَّا الْمُحْرِمَ  
فَإِنَّهُ يُكَبَّرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَصِفَةُ التَّكْبِيرِ  
شَفْعًا: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ.





## كِتَابُ الْجَنَائِزِ

وَإِذَا تُقِيَنَّ مَوْتَهُ، غُمِّصَتْ عَيْنَاهُ، وَشُدَّ لَحْيَاهُ، وَجُعِلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْأَةٌ أَوْ غَيْرُهَا، كَحَدِيدَةٍ.

فَإِذَا أَخَذَ فِي غَسْلِهِ سَتَرَ عَوْرَتَهُ، ثُمَّ يَعْصِرُ بَطْنَهُ عَصْرًا رَفِيقًا، ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً ثُمَّ يُنَجِّيهِ، ثُمَّ يُوضُّهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، ثُمَّ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ، ثُمَّ يَغْسِلُهُ كَذَلِكَ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَثَالِثَةً، يُمرُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، غَسَلَهُ، وَسَدَّهُ بِقُطْنٍ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ، فَبِطِينٍ حُرٍّ، وَيُعِيدُ وَضْوءَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِ بِثَلَاثٍ، زَادَ إِلَى خَمْسٍ أَوْ إِلَى سَبْعٍ، ثُمَّ يُشَفِّهُ بِثَوْبٍ، وَيَجْعَلُ الطِّيبَ فِي مَعَايِنِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ. وَإِنْ طَيَّبَهُ كُلُّهُ، كَانَ حَسَنًا، وَيُجَمَّرُ أَكْفَانَهُ، وَإِنْ كَانَ شَارِبُهُ أَوْ أَظْفَارُهُ طَوِيلَةً أَخَذَ مِنْهُ، وَلَا يُسَرِّحُ شَعْرَهُ، وَالْمَرْأَةُ يُضْفَرُ شَعْرُهَا ثَلَاثَةً قُرُونٍ، وَيُسَدَّلُ مِنْ وَرَائِهَا.

ثُمَّ يَكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بِيضٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، يُدْرَجُ فِيهَا إِذْرَاجًا، وَإِنْ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ وَإِزَارٍ وَلِفَافَةٍ، فَلَا بَأْسَ. وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثَوَابٍ: فِي دِرْعٍ، وَإِزَارٍ، وَمِقْنَعَةٍ، وَلِفَافَتَيْنِ.

وَأَحَقُّ النَّاسِ بِغَسْلِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ: وَصِيُّهُ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ الْأَبُّ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ، مِنَ الْعَصَبَاتِ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِغَسْلِ الْمَرْأَةِ: الْأُمُّ، ثُمَّ الْجَدَّةُ، ثُمَّ

الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ مِنْ نِسَائِهَا، إِلَّا أَنْ الْأَمِيرَ يُقَدِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَبِ وَمَنْ بَعْدَهُ.  
وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ: يُكَبِّرُ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يُكَبِّرُ،  
وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا،  
إِنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمَمُوتَنَا، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا، فَأَخِيهِ  
عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا، فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ  
وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ مَذْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ  
الدُّنُوبِ وَالْخَطَايَا، كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ،  
وَجِوَارًا خَيْرًا مِنْ جِوَارِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ  
الْقَبْرِ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّزْ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَيُسَلِّمُ  
تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ: التَّكْبِيرَاتُ، وَالْقِرَاءَةُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَذْنَى  
دُعَاءٍ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلَامُ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ.  
وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ، صَلَّيْ عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ.

وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ لِعَدَمِ الْمَاءِ، أَوْ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِ مِنَ التَّقَطُّعِ، كَالْمَجْدُورِ  
وَالْمُخْتَرِقِ، أَوْ لِكَوْنِ الْمَرْأَةِ بَيْنَ رَجَالٍ، أَوْ الرَّجُلِ بَيْنَ نِسَاءٍ، فَإِنَّهُ يُيَمَّمُ، إِلَّا أَنْ  
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلَ صَاحِبِهِ، وَكَذَلِكَ أُمُّ الْوَلَدِ مَعَ سَيِّدِهَا.

(١) الْمُتَّهَى: «وَوَاجِبُهَا: قِيَامٌ فِي فَرْضِهَا».

وَالشَّهِيدُ إِذَا مَاتَ فِي الْمَعْرَكَةِ، لَمْ يُغَسَّلْ، وَلَمْ يَصَلَّ عَلَيْهِ، وَيُنْحَى عَنْهُ  
 الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ، ثُمَّ يُزَمَّلُ فِي ثِيَابِهِ، وَإِنْ كُفِّنَ فِي غَيْرِهَا فَلَا بَأْسَ.  
 وَالْمُحْرِمُ يُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا يُلْبَسُ مَخِيطًا، وَلَا يُقَرَّبُ طَيِّبًا، وَلَا يُغَطَّى  
 رَأْسُهُ وَلَا رِجْلَاهُ، وَلَا يُقَطَّعُ شَعْرُهُ وَلَا ظُفْرُهُ.  
 وَيُسْتَحَبُّ دَفْنُ الْمَيِّتِ فِي لَحْدٍ، وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبْنُ نَضْبًا، كَمَا فَعَلَ بِرَسُولِ  
 اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يُدْخِلُ الْقَبْرَ آجْرًا وَلَا خَشَبًا، وَلَا شَيْئًا مَسَّتُهُ النَّارُ.  
 وَيُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ. وَالْبُكَاءُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَذْبٌ وَلَا  
 نِيَاحَةٌ.

وَلَا بَأْسَ<sup>(٢)</sup> بِزِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ، وَيَقُولُ إِذَا مَرَّ بِهَا أَوْ زَارَهَا: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ  
 دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا  
 تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاعْفُ رَنَا وَلَهُمْ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ.  
 وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا، وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ، نَفَعَهُ ذَلِكَ.



(١) فقد أخرج مسلم في كتاب «الجنائز» باب «في اللحد ونصب اللبن على الميت» حديث  
 (٩٦٦): أن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال في مرضه الذي مات فيه: الحدوا لي لحداً،  
 وانصبوا علي اللبن نضباً، كما صنع برسول الله ﷺ.

(٢) الْمُتَهَيَّ: «تُسَنُّ لِرَجُلٍ زِيَارَةُ قَبْرِ مُسْلِمٍ».

## كِتَابُ الزَّكَاةِ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ، مَلَكٍ نَصَابًا، مِلْكًا تَامًّا.  
 وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، إِلَّا الْخَارِجَ مِنَ الْأَرْضِ، وَنَمَاءَ  
 النَّصَابِ مِنَ النَّتَاجِ وَالرَّيْحِ، فَإِنْ حَوَّلَهُمَا حَوْلَ أَصْلِهِمَا.  
 وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: السَّائِمَةِ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَالْخَارِجِ مِنَ  
 الْأَرْضِ، وَالْأَثْمَانِ، وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ.  
 وَلَا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ نَصَابًا، وَتَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ  
 بِحِسَابِهِ، إِلَّا السَّائِمَةَ، فَلَا شَيْءَ فِي أَوْقَاصِهَا.

### بَابُ زَكَاةِ السَّائِمَةِ

وَهِيَ الرَّاعِيَّةُ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:  
 أَحَدُهَا: الْإِبِلُ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا، فَيَجِبُ فِيهَا شَاةٌ، وَفِي الْعَشْرِ  
 شَاتَانِ، وَفِي خَمْسِ عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ، إِلَى خَمْسِ  
 وَعِشْرِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ، وَهِيَ: بِنْتُ سَنَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ، فَابْنُ لَبُونٍ،  
 وَهُوَ: ابْنُ سَتَيْنِ، إِلَى سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، فَيَجِبُ فِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ، إِلَى سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ،  
 فَيَجِبُ فِيهَا حِقَّةٌ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ، إِلَى إِحْدَى وَسِتِّينَ، فَيَجِبُ فِيهَا جَذَعَةٌ، وَلَهَا  
 أَرْبَعُ سِنِينَ، إِلَى سِتٍّ وَسَبْعِينَ، فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ، إِلَى إِحْدَى وَتِسْعِينَ، فَفِيهَا

حِقَّتَانِ، إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونِ، ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ، إِلَى مِثَّتَيْنِ، فَيَجْتَمِعُ الْفَرَضَانِ، فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ حَقَاقٍ، وَإِنْ شَاءَ خَمْسَ بَنَاتٍ لَبُونِ. وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ سِنٌّ فَلَمْ يَحِذْهَا، أَخْرَجَ أَذْنَى مِنْهَا وَمَعَهَا شَاتَانِ، أَوْ عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَعْلَى مِنْهَا وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا.

النَّوعُ الثَّانِي: الْبَقَرُ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ، فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ، أَوْ تَبِيعَةٌ، لَهَا سَنَةٌ، إِلَى أَرْبَعِينَ، فَفِيهَا مُسِنَّةٌ، لَهَا سَتَتَانِ، إِلَى سِتِّينَ، فَفِيهَا تَبِيعَانِ، إِلَى سَبْعِينَ، فَفِيهَا تَبِيعٌ وَمُسِنَّةٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ.

النَّوعُ الثَّالِثُ: الْغَنَمُ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ، فَفِيهَا شَاةٌ، إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا شَاتَانِ، إِلَى مِثَّتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ.

وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ <sup>(١)</sup>، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا هَرِمَةٌ، وَلَا الرُّبَى، وَلَا الْمَاحِضُ، وَلَا الْأَكُولَةُ، وَلَا يُؤْخَذُ شِرَارُ الْمَالِ، وَلَا كَرَائِمُهُ، إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّعُوا بِهِ، وَلَا يُخْرِجُ إِلَّا أُتْنَى صَحِيحَةً، إِلَّا فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ، وَابْنُ لَبُونٍ مَكَانَ بِنْتِ مَخَاضٍ إِذَا عَدِمَهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَا شِئْتُهُ كُلُّهَا ذُكُورًا أَوْ مِرَاضًا، فَيُجْزَى وَاحِدٌ مِنْهَا، وَلَا يُخْرِجُ إِلَّا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ، أَوْ ثَنِيَّةً مِنَ الْمَعْزِ، أَوْ السِّنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ رَبُّ الْمَالِ إِنْخَرَجَ سِنٌّ أَعْلَى مِنَ الْوَاجِبِ، أَوْ تَكُونَ كُلُّهَا

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَلَا يُؤْخَذُ تَيْسٌ حَيْثُ يُجْزَى ذَكَرٌ إِلَّا تَيْسٌ ضِرَابٍ لِحَبْرِهِ يَرْضَى رَبَّهُ».

صِغَارًا، فَيُجْزَى صَغِيرَةً. وَإِنْ كَانَ فِيهَا صِحَاحٌ وَمَرَاضٌ، وَذُكُورٌ وَإِناثٌ، وَصِغَارٌ وَكِبَارٌ، أَخْرَجَ صَحِيحَةً كَبِيرَةً، قِيمَتُهَا عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ الْمَالَيْنِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا بَخَاتِيٌّ وَعِرَابٌ، وَبَقَرٌ وَجَوَامِيسُ، وَمَعَزٌ وَضَانٌ، وَكِرَامٌ وَلِثَامٌ، وَسِمَانٌ وَمَهَازِيلُ، أَخَذَ مِنْ أَحَدِهِمَا بِقَدْرِ قِيمَةِ الْمَالَيْنِ.

وَإِنْ اخْتَلَطَ جَمَاعَةٌ فِي نِصَابٍ مِنَ السَّائِمَةِ حَوْلًا كَامِلًا، وَكَانَ مَرْعَاهُمْ وَفَحْلُهُمْ، وَمَيْتُهُمْ وَمَخْلَبُهُمْ، وَمَشْرِئُهُمْ وَاحِدًا، فَحُكْمُ زَكَاتِهِمْ حُكْمُ زَكَاةِ الْوَاحِدِ. وَإِذَا أُخْرِجَ الْفَرَضُ مِنْ مَالٍ أَحَدِهِمْ، رَجَعَ عَلَى خُلَطَائِهِ بِحِصَصِهِمْ مِنْهُ، وَلَا تُؤَثِّرُ الْخِلَاطَةُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ.

## بابُ زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ

وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: النَّبَاتُ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ مِنْهُ فِي كُلِّ حَبٍّ وَثَمَرٍ، يُكَالُ وَيُدَخَرُ، إِذَا خَرَجَ مِنْ أَرْضِهِ، وَبَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ»<sup>(١)</sup>، وَالْوَسْقُ: سِتُّونَ صَاعًا، وَالصَّاعُ: رِطْلٌ بِالْدمَشْقِيِّ وَأَوْقِيَّةٌ وَخَمْسَةُ أَصْبَاعٍ أَوْقِيَّةٌ. فَجَمِيعُ النَّصَابِ: مَا قَارَبَ ثَلَاثِمِائَةَ وَائْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ رِطْلًا وَسِتَّةَ أَصْبَاعٍ رِطْلٍ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الزكاة» باب «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» حديث (١٤٨٤)، ومسلم في كتاب «الزكاة» باب «الزكاة» حديث (٩٧٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَجِبُ الْعُشْرُ فِيمَا سُقِيَ مِنَ السَّمَاءِ وَالسُّيُوحِ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِكُلْفَةٍ، كَالدَّوَالِي وَالنَّوَاضِحِ، وَإِذَا بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي الثَّمَرِ، وَاشْتَدَّ الْحَبُّ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ، وَلَا يُخْرَجُ الْحَبُّ إِلَّا مُصَفًّى، وَلَا الثَّمَرُ إِلَّا يَابِسًا.  
وَلَا زَكَاةَ فِيمَا يَكْسِبُهُ مِنْ مَبَاحِ الْحَبِّ وَالثَّمَرِ، وَلَا فِي اللَّقَاطِ، وَلَا مَا يَأْخُذُهُ أَجْرَةٌ لِحَصَادِهِ.

وَلَا يُضْمُّ صِنْفٌ مِنَ الْحَبِّ وَالثَّمَرِ إِلَى غَيْرِهِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، فَإِنْ كَانَ صِنْفًا وَاحِدًا، مُخْتَلِفَ الْأَنْوَاعِ، كَالثَّمُورِ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ، وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ زَكَاتُهُ، وَإِنْ أَخْرَجَ جَيِّدًا عَنِ الرَّدِيِّ، جَارَ، وَلَهُ أَجْرُهُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: الْمَعْدِنُ، فَمَنْ اسْتَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنٍ نَصَابًا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ مِنَ الْجَوَاهِرِ، أَوْ الْكُحْلِ أَوْ الصُّفْرِ، أَوْ الْحَدِيدِ، أَوْ غَيْرِهِ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَلَا يُخْرَجُ إِلَّا بَعْدَ السَّبْكِ وَالتَّصْفِيَةِ.

وَلَا شَيْءٌ فِي اللَّؤْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ، وَالْعَنْبَرِ وَالسَّمَكِ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ.

وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ، أَيْ نَوْعٍ كَانَ مِنَ الْمَالِ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، لِأَهْلِ الْفَيْءِ، وَبَاقِيهِ لَوَاجِدِهِ.

## بَابُ زَكَاةِ الْأَثْمَانِ

وَهِيَ نَوْعَانِ: ذَهَبٌ، وَفِضَّةٌ.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْفِضَّةِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَيَجِبُ فِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَا فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا، فَيَجِبُ فِيهِ نِصْفُ مِثْقَالٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا

غَشٍّ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِمَا حَتَّى يَبْلُغَ قَدْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نِصَابًا. فَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ، خَيْرٌ بَيْنَ الْإِخْرَاجِ وَبَيْنَ سَبْكِهِمَا؛ لِيَعْلَمَ قَدْرَ ذَلِكَ.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ، الْمُعَدَّةِ لِلِاسْتِعْمَالِ، وَالْعَارِيَةِ. وَيُتَابَحُ لِلنِّسَاءِ كُلِّ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلُبْسِهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. وَيُتَابَحُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْفِضَّةِ: الْحَاتَمُ، وَحَلِيَّةُ السَّيْفِ، وَالْمِنْطَقَةُ، وَنَحْوُهَا. فَأَمَّا الْمُعَدَّةُ لِلْكِرَاءِ وَالِادِّخَارِ، أَوِ الْمُحَرَّمُ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ.

### بابُ حُكْمِ الدِّينِ

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ، أَوْ مَالٌ يُمَكِّنُ خَلَاصَهُ، كَالْمَجْحُودِ الَّذِي لَهُ بِهِ بَيِّنَةٌ، وَالْمَغْضُوبِ الَّذِي يَتِمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ، فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ إِذَا قَبَضَهُ، لِمَا مَضَى.

وَإِنْ كَانَ مُتَعَذِّرًا كَالدِّينِ عَلَى الْمُفْلِسِ، أَوْ عَلَى جَاحِدٍ، وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ بِهِ، وَالْمَغْضُوبِ، وَالضَّالِّ الَّذِي لَا يُرْجَى وَجُودُهُ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ <sup>(١)</sup>.

وَحُكْمُ الصَّدَاقِ حُكْمُ الدِّينِ.

وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ النَّصَابَ الَّذِي مَعَهُ، أَوْ يَنْقُصُهُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ.

### بابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

وَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَتَوَيَّرَ بِهَا التَّجَارَةُ، وَهِيَ نِصَابٌ حَوْلًا كَامِلًا، ثُمَّ يَقُومُهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ أَقْلَ نِصَابٍ مِنَ الذَّهَبِ أَوِ الْفِضَّةِ، أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ قِيمَتِهَا.

(١) الْمُتَهَيَّ: «أَوْ مَسْرُوقًا، أَوْ مَدْفُونًا مَنِيئًا، أَوْ مَوْزُونًا جَهْلَهُ، أَوْ عِنْدَ مَنْ هُوَ وَنَحْوُهُ، وَيُزَكِّيهِ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ».



وَأِنْ كَانَ عِنْدَهُ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ، ضَمَّهُمَا إِلَى قِيَمَةِ الْعُرُوضِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ.  
وَإِذَا نَوَى بَعْرُضِ التَّجَارَةِ الْقُنْيَةَ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، ثُمَّ إِنْ نَوَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ  
التَّجَارَةَ، اسْتَأْنَفَ لَهُ حَوْلًا<sup>(١)</sup>.

## بابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَلَكٌ فَضْلًا عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ، لَيْلَةَ الْعِيدِ  
وَيَوْمَهُ، صَاعًا<sup>(٢)</sup>.

وَقَدَرُ الْفِطْرَةِ: صَاعٌ مِنَ الْبُرِّ أَوْ الشَّعِيرِ، أَوْ دَقِيقِهِمَا أَوْ سَوِيْقِهِمَا، أَوْ مِنَ التَّمْرِ  
أَوْ الزَّيْبِ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ، أَخْرَجَ مِنْ قُوَّتِهِ أَيَّ شَيْءٍ كَانَ صَاعًا.

وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَةٌ نَفْسِهِ، لَزِمَتْهُ فِطْرَةٌ مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ، إِذَا مَلَكَ مَا يُؤَدِّي  
عَنْهُ، فَإِنْ كَانَتْ مُؤَنَّتُهُ تَلَزُّمَ جَمَاعَةٍ، كَالْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ، وَالْمُعْسِرِ الْقَرِيبِ لِجَمَاعَةٍ،  
فَفِطْرَتُهُ عَلَيْهِمْ عَلَى حَسَبِ مُؤَنَّتِهِ. فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ حُرًّا، فَفِطْرَتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى سَيِّدِهِ.

وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُ الْفِطْرَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ  
يَوْمِ الْعِيدِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى الْوَاحِدُ مَا يَلْزِمُ الْجَمَاعَةَ، وَالْجَمَاعَةُ مَا يَلْزِمُ الْوَاحِدَ.

(١) الْمُتَنَهَّى: «وَمَنْ عِنْدَهُ عَرْضٌ لِتِجَارَةٍ فَنَوَاهُ لِقُنْيَةٍ ثُمَّ لِتِجَارَةٍ لَمْ يَصِرْ لَهَا غَيْرُ حُلِيِّ لَيْسَ».

(٢) الْمُتَنَهَّى: «وَأِنْ فَضَّلَ دُونَهُ أَخْرَجَهُ».

(٣) الْمُتَنَهَّى: «وَالوَاجِبُ صَاعٌ بُرٌّ أَوْ مِثْلُ مَكِيلِهِ مِنْ تَمَرٍ، أَوْ زَيْبٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ أَقِطٍ، أَوْ مَجْمُوعٍ مِنْ  
ذَلِكَ».

## باب إخراج الزكاة

لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ وَقْتِ وَجُوبِهَا، إِذَا أُمِّكِنَ إِخْرَاجُهَا، فَإِنْ فَعَلَ فَتَلَفَ الْمَالُ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكَاةُ، وَإِنْ تَلَفَ قَبْلَهُ، سَقَطَتْ.  
وَيَجُوزُ تَعْجِيلُهَا إِذَا كَمَلَ النَّصَابُ، وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ ذَلِكَ. وَإِنْ عَجَّلَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا، لَمْ تُجْزِئْهُ، وَإِنْ صَارَ عِنْدَ الْوُجُوبِ مِنْ أَهْلِهَا.  
وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا، فَمَاتَ أَوْ اسْتَغْنَى أَوْ ارْتَدَّ، أَجْزَأَتْ، وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ، لَمْ يَرْجَعْ عَلَى الْآخِذِ.  
وَلَا تُنْقَلُ الصَّدَقَةُ إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَنْ يَأْخُذُهَا فِي بَلَدِهَا<sup>(١)</sup>.

## باب مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ

وَهُمْ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ:  
الْأَوَّلُ: الْفُقَرَاءُ، وَهُمْ: الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ بِكَسْبٍ وَلَا غَيْرِهِ.  
الثَّانِي: الْمَسَاكِينُ، وَهُمْ: الَّذِينَ يَجِدُونَ ذَلِكَ، وَلَا يَجِدُونَ تَمَامَ الْكِفَايَةِ.  
الثَّالِثُ: الْعَامِلُونَ عَلَيْهَا، وَهُمْ: السَّعَاةُ عَلَيْهَا، وَمَنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهَا.  
الرَّابِعُ: الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ، وَهُمْ: السَّادَةُ الْمُطَاعُونَ فِي عَشَائِرِهِمْ، الَّذِينَ يُرْجَى

(١) الْمُتَّهَى: «وَيَحْرُمُ مُطْلَقًا نَقْلُهَا إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَتُجْزِئُ».

بِعَطِيَّتِهِمْ إِسْلَامُهُمْ، أَوْ دَفْعُ شَرِّهِمْ، أَوْ قُوَّةُ إِيْمَانِهِمْ، أَوْ دَفْعُهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مَعُونَتُهُمْ عَلَى أَخْذِ الزَّكَاةِ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ مِنْ دَفْعِهَا.

الخَامِسُ: الرِّقَابُ، وَهُمْ: الْمُكَاتَّبُونَ، وَإِعْتَاقُ الرِّقِيِّ.

السَّادِسُ: الْغَارِمُونَ، وَهُمْ: الْمَدِينُونَ لِإِضْلَاحِ نَفْسِهِمْ فِي مُبَاحٍ، أَوْ لِإِضْلَاحِ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>.

السَّابِعُ: فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُمْ: الْغَزَاةُ الَّذِينَ لَا دِيَوَانَ لَهُمْ.

الثَّامِنُ: ابْنُ السَّبِيلِ، وَهُوَ: الْمُسَافِرُ الْمُنْقَطِعُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ فِي بَلَدِهِ.

فَهُؤُلَاءِ أَهْلُ الزَّكَاةِ، لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى غَيْرِهِمْ، وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بَنِي زُرَيْقٍ بِدَفْعِ صَدَقَتِهِمْ إِلَى سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ لِقَبِيصَةَ: «اقِمِ يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا»<sup>(٣)</sup>.

وَيُدْفَعُ إِلَى الْفَقِيرِ، وَالْمِسْكِينِ مَا تَتِمُّ بِهِ كِفَايَتُهُ، وَإِلَى الْعَامِلِ قَدْرُ عُمَالَتِهِ، وَإِلَى الْمُؤَلَّفِ مَا يَحْصُلُ بِهِ تَأْلِيفُهُ، وَإِلَى الْمُكَاتَّبِ وَالْغَارِمِ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ، وَإِلَى الْغَازِي مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنُفُوزِهِ، وَإِلَى ابْنِ سَبِيلٍ مَا يُوصِلُهُ إِلَى بَلَدِهِ، وَلَا يُرَادُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

(١) الْمُشْتَهَى: «أَوْ غَارِمًا لِإِضْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ»، وفي الإقناع: «ولو بين أهل ذمة».

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الطلاق» باب «في الظهار» حديث (٢٢١٣)، والترمذي في كتاب «تفسير

القرآن» باب «ومن سورة المجادلة» حديث (٣٢٩٩)، وقال الترمذي: «حديث حسن».

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «الزكاة» باب «من تحل له المسألة» حديث (١٠٤٤) من حديث قبيصة

ابن مخارق الهلالي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وْخَمْسَةً مِنْهُمْ لَا يَأْخُذُونَ إِلَّا مَعَ الْحَاجَةِ، وَهُمْ: الْفَقِيرُ، وَالْمِسْكِينُ، وَالْمُكَاتَبُ،  
وَالْغَارِمُ لِنَفْسِهِ، وَابْنُ سَبِيلٍ.  
وَأَزْبَعَةُ يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ مَعَ الْغِنَى، وَهُمْ: الْعَامِلُ، وَالْمُؤَلَّفُ، وَالْغَزَايُ،  
وَالْغَارِمُ لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

### باب مَنْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ

لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنَى، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ، وَلَا تَحِلُّ لَأَلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُمْ:  
بَنُو هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ. وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ، وَإِنْ عَلَوْا، وَلَا إِلَى الْوَلَدِ  
وَإِنْ سَفَلَ، وَلَا إِلَى الزَّوْجَةِ، وَلَا مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ، وَلَا إِلَى رَقِيقٍ، وَلَا إِلَى كَافِرٍ.  
فَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ، فَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى هَؤُلَاءِ، وَإِلَى غَيْرِهِمْ.  
وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَّا بِنِيَّةٍ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا.  
وَإِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا، لَمْ تُجْزِهِ، إِلَّا الْغَنِيُّ إِذَا ظَنَّهُ فَقِيرًا.



## كِتَابُ الصِّيَامِ

وَيَجِبُ صِيَامُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، بَالِغٍ، عَاقِلٍ، قَادِرٍ عَلَى الصَّوْمِ، وَيُؤْمَرُ بِهِ الصَّبِيُّ إِذَا أَطَاقَهُ.

وَيَجِبُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: كَمَالِ شَعْبَانَ، وَرُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ، وَوُجُودِ غَيْمٍ أَوْ قِطْرِ لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ يَحُولُ دُونَهُ.

وَإِذَا رَأَى الْهِلَالَ وَحْدَهُ، صَامَ، فَإِنْ كَانَ عَدْلًا صَامَ النَّاسُ بِقَوْلِهِ، وَلَا يُفْطِرُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، وَلَا يُفْطِرُ إِذَا رَأَاهُ وَحْدَهُ.

وَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، أَفْطَرُوا، وَإِنْ كَانَ بَغِيمٍ، أَوْ قَوْلٍ وَاحِدٍ، لَمْ يُفْطَرُوا، إِلَّا أَنْ يَرَوْهُ، أَوْ يُكْمِلُوا الْعِدَّةَ.

وَإِذَا اشْتَبَهَتِ الْأَشْهُرُ عَلَى الْأَسِيرِ، تَحَرَّى، وَصَامَ، فَإِنْ وَافَقَ الشَّهْرَ أَوْ مَا بَعْدَهُ، أَجَزَّاهُ، وَإِنْ وَافَقَ مَا قَبْلَهُ، لَمْ يُجْزِهِ.

### بَابُ أَحْكَامِ الْمُفْطِرِينَ فِي رَمَضَانَ

وَيُبَاحُ الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ لِأَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:  
أَحَدُهَا: الْمَرِيضُ الَّذِي يَتَضَرَّرُ بِهِ، وَالْمُسَافِرُ الَّذِي لَهُ الْقَصْرُ، فَالْفِطْرُ لَهُمَا أَفْضَلُ، وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ، وَإِنْ صَامَا، أَجَزَّاهُمَا.

الثَّانِي: الْحَائِضُ وَالتَّنَفُّسَاءُ، تُفْطِرَانِ وَتَقْضِيَانِ، وَإِنْ صَامَتَا، لَمْ يُجْزِئَهُمَا.

الثَّالِثُ: الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ، إِذَا خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا، أَفْطَرَتَا، وَقَضَتَا، وَإِنْ خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا، أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا، وَأَطْعَمَتَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَإِنْ صَامَتَا أَجَزَاهُمَا.  
الرَّابِعُ: الْعَاجِزُ عَنِ الصَّوْمِ، لِكَبَرِهِ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ، فَإِنَّهُ يُطْعَمُ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٍ.

وَعَلَى سَائِرِ مَنْ أَفْطَرَ الْقَضَاءُ لَا غَيْرَ، إِلَّا مَنْ أَفْطَرَ بِجَمَاعٍ فِي الْفَرَجِ، فَإِنَّهُ يَقْضِي، وَيُعْتَقُ رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَأَطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، سَقَطَتْ عَنْهُ، فَإِنْ جَامَعَ وَلَمْ يُكْفَرْ حَتَّى جَامَعَ ثَانِيَةً، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.<sup>(١)</sup> وَإِنْ كَفَّرَ، ثُمَّ جَامَعَ، فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةً. وَكُلُّ مَنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ فِي رَمَضَانَ، فَجَامَعَ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ.

وَمَنْ آخَرَ الْقَضَاءَ؛ لِعُذْرِ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَإِنْ فَرَّطَ، أَطْعَمَ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا.  
وَإِنْ تَرَكَ الْقَضَاءَ حَتَّى مَاتَ لِعُذْرٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُذْرٍ، أَطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الصَّوْمُ مَنذُورًا، فَإِنَّهُ يُصَامُ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَذْرٍ طَاعَةٍ.

### بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ

وَمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ، أَوْ اسْتَعْطَى، أَوْ اسْتَقَاءَ، أَوْ اسْتَمْنَى، أَوْ قَبَّلَ، أَوْ لَمَسَ، فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى، أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ حَتَّى أَنْزَلَ، أَوْ حَجَمَ أَوْ اخْتَجَمَ، عَامِدًا، ذَاكِرًا لِصَوْمِهِ، فَسَدَ

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمٍ ثُمَّ فِي آخَرٍ وَلَمْ يُكْفَرْ؛ لَزِمَتْهُ ثَانِيَةً، كَمَنْ أَعَادَهُ فِي يَوْمٍ بَعْدَ أَنْ كَفَّرَ».

صَوْمُهُ، وَإِنْ فَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ مُكْرِهًا، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ.

وَإِنْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ ذُبَابٌ أَوْ غُبَارٌ، أَوْ تَمَضَّمَضٌ أَوْ اسْتَنْشَقَ، فَوَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ مَاءٌ، أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ، أَوْ قَطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ، أَوْ اخْتَلَمَ، أَوْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ. وَمَنْ أَكَلَ بَظَنَّهُ لَيْلًا، فَبَانَ نَهَارًا، أَفْطَرَ، وَمَنْ أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ، وَإِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ فَسَدَ صَوْمُهُ.

### بَابُ صِيَامِ التَّطَوُّعِ

أَفْضَلُ الصَّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا<sup>(١)</sup>. وَأَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي يَدْعُوهُ الْمُحَرَّمُ<sup>(٢)</sup>. وَمَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ<sup>(٣)</sup>. وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ، فَكَانَ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ<sup>(٤)</sup>. وَصِيَامُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ، وَصِيَامُ يَوْمٍ عَرَفَةَ كَفَّارَةٌ سَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) أخرجه البخاري في كتاب «أحاديث الأنبياء» باب «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، وأحب الصيام إلى الله صيام داود» حديث (٣٤٢٠) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب «الصيام» باب «فضل صوم المحرم» حديث (١١٦٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب «الجمعة» باب «فضل العمل في أيام التشريق» حديث (٩٦٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- (٤) أخرجه مسلم في كتاب «الصيام» باب «استحباب صيام ستة أيام من شوال إتباعًا» حديث (١١٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٥) أخرجه مسلم في كتاب «الصيام» باب «استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصوم يوم عرفة، وعاشوراء، والاثنين، والخميس» حديث (١١٦٢) من حديث أبي قتادة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ بِعَرَفَةَ أَنْ يَصُومَهُ. وَيُسْتَحَبُّ صِيَامُ أَيَّامِ الْبَيْضِ.  
وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ.

وَالصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ،  
إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِتِمَامُهُمَا، وَقَضَاءُ مَا أَفْسَدَ مِنْهُمَا.  
وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ<sup>(١)</sup>.  
وَنَهَى عَنْ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إِلَّا أَنَّهُ أَرْخَصَ فِي صَوْمِهَا لِلْمُتَمَتِّعِ، إِذَا لَمْ  
يَجِدِ الْهَدْيَ<sup>(٢)</sup>.

وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

### بابُ الْإِعْتِكَافِ

لَزُومُ الْمَسْجِدِ، لِبَطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، وَهُوَ سُنَّةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَذْرًا، فَيَلْزَمُ  
الْوَفَاءَ بِهِ.

وَيَصِحُّ مِنَ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، غَيْرِ مَسْجِدِهَا، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الرَّجُلِ إِلَّا فِي  
مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ، وَاعْتِكَافُهُ فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ أَفْضَلُ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الصوم» باب «صوم يوم الفطر» حديث (١١٩٧)،  
ومسلم في كتاب «الصيام» باب «النهي عن صيام يوم الفطر ويوم الأضحى» حديث (٨٢٧)،  
من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم» باب «صيام أيام التشريق» حديث (١٩٩٨)، من حديث عن  
عائشة وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ.



وَمَنْ نَذَرَ الْإِعْتِكَافَ، أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ، فَلَهُ فِعْلُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ، إِلَّا الْمَسَاجِدَ الثَّلَاثَةَ، فَإِذَا نَذَرَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، لَزِمَهُ، وَإِنْ نَذَرَ الْإِعْتِكَافَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحْدَهُ، وَإِنْ نَذَرَهُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، فَلَهُ فِعْلُهُ فِي أَيِّهِمَا أَحَبَّ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ الْإِسْتِغَالُ بِالْقُرْبِ، وَاجْتِنَابُ مَا لَا يَعْنِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ، وَلَا يَنْطُلُ الْإِعْتِكَافُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ، إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ، وَلَا يُبَاشِرُ امْرَأَةً، وَإِنْ سَأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ أَوْ غَيْرِهِ فِي طَرِيقِهِ، وَلَمْ يُعْرِجْ إِلَيْهِ، جَازَ.



## كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، عَلَى الْمُسْلِمِ، الْعَاقِلِ، الْبَالِغِ، الْحُرِّ، إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَالْإِسْطَاعَةُ أَنْ يَجِدَ زَادًا، وَرَاحِلَةً بِلَيْتِهِمَا، مِمَّا يَصْلُحُ لِمِثْلِهِ، فَاضِلًا عَمَّا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِقَضَاءِ دِينِهِ، وَمُؤْنَةِ نَفْسِهِ، وَعِيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ. وَيُعْتَبَرُ لِلْمَرْأَةِ وَجُودُ مَحْرَمِهَا، وَهُوَ زَوْجُهَا، وَمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِنَسَبٍ، أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ.

فَمَنْ فَرَطَ حَتَّى مَاتَ، أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، حَجَّةٌ، وَعُمْرَةٌ. وَلَا يَصِحُّ الْحَجُّ مِنْ كَافِرٍ، وَلَا مَجْنُونٍ، وَيَصِحُّ مِنَ الصَّبِيِّ، وَالْعَبْدِ، وَلَا يُجْزِئُهُمَا، وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ وَالْمَرْأَةِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ، وَيُجْزِئُهُمَا. وَمَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ حَجٌّ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ عَنْ نَذْرِهِ أَوْ نَفْلِهِ، وَفَعَلَهُ قَبْلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَقَعَ حَجُّهُ عَنْ فَرْضِ نَفْسِهِ، دُونَ غَيْرِهِ.

## بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَالشَّامِ وَمِصَرَ وَالْمَغْرِبِ: الْجُحْفَةُ، وَالْيَمَنِ: يَلَمْلَمٌ، وَلِنَجْدٍ: قَرْنٌ، وَلِلْمَشْرِقِ: ذَاتُ عِزْقٍ، فَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا وَلِكُلِّ مَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَمَنْ مَنَزَلَهُ دُونَ الْمِيقَاتِ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ

حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا لِحَجَّتِهِمْ، وَيَهْلُونَ لِلْعُمْرَةِ مِنَ الْحِلِّ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ، فَمِيقَاتُهُ حَذُو أَقْرَبِهَا إِلَيْهِ.

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرِمٍ، إِلَّا لِقِتَالِ مُبَاحٍ، أَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ، كَالْحَطَّابِ وَنَحْوِهِ. ثُمَّ إِذَا أَرَادَ النَّسُكُ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ، وَإِنْ جَاوَزَهُ غَيْرَ مُحْرِمٍ، رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنَ مِيقَاتِهِ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ، فَعَلَيْهِ دَمٌ، سَوَاءً رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ، أَوْ لَمْ يَرْجِعْ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يُحْرِمَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مُحْرِمٌ.

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

### بَابُ الْإِحْرَامِ

مَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَتَنَظَّفَ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيَتَجَرَّدَ عَنِ الْمَخِيطِ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَيُحْرِمَ عَقِيْبَهُمَا، وَهُوَ أَنْ يَنْوِيَ الْإِحْرَامَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْطِقَ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ وَيَشْتَرِطَ، وَيَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ النَّسُكَ الْفُلَانِيَّ، فَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ، فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي.

وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّمَتُّعِ، وَالْإِفْرَادِ، وَالْقِرَانِ، وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ، ثُمَّ الْقِرَانُ، وَالتَّمَتُّعُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَقْرَعُ مِنْهَا، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي عَامِهِ، وَالْإِفْرَادُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَحْدَهُ. وَالْقِرَانُ: أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يَدْخُلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ، لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ.

فَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ لَبَّى، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ  
لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ. وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتِثَارُ مِنْهَا وَرَفْعُ  
الصَّوْتِ بِهَا لِغَيْرِ النِّسَاءِ، وَهِيَ آكَدُ فِيمَا إِذَا عَلَا نَشْرًا، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، أَوْ سَمِعَ مُلَيًّا،  
أَوْ فَعَلَ مَحْظُورًا نَاسِيًا، أَوْ لَقِيَ رَاكِبًا، وَفِي أَذْبَارِ الصَّلَاةِ، وَبِالْأَسْحَارِ، وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ  
وَالنَّهَارِ.

### بابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وَهِيَ تِسْعَةٌ: [الْأَوَّلُ وَالثَّانِي] حَلْقُ الشَّعْرِ، وَقَلْمُ الظُّفْرِ، فِئِي ثَلَاثَةٍ مِنْهَا دَمٌ،  
وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا دُونَهَا مُدُّ طَعَامٍ، وَهُوَ رُبْعُ الصَّاعِ، وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنِهِ شَعْرٌ  
فَقَلَعَهُ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَغَطَى عَيْنِيهِ، أَوْ انْكَسَرَ ظُفْرُهُ فَقَصَّصَهُ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

الثَّالِثُ: لُبْسُ الْمَخِيطِ إِلَّا أَنْ لَا يَحْدَ إِزَارًا، فَيَلْبَسَ سَرَاوِيلَ، أَوْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ،  
فَيَلْبَسَ خُفَّيْنِ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

الرَّابِعُ: تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ، وَالْأُذُنَانِ مِنْهُ.

الخَامِسُ: الطَّيْبُ فِي بَدَنِهِ وَثِيَابِهِ.

السَّادِسُ: قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ، وَهُوَ: مَا كَانَ وَخْشِيًّا مُبَاحًا، فَأَمَّا صَيْدُ الْبَحْرِ،  
وَالْأَهْلِيِّ، وَمَا حَرَّمَ أَكْلُهُ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ، إِلَّا مَا كَانَ مُتَوَلَّدًا مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ.

السَّابِعُ: عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ، وَلَا فِدْيَةُ فِيهِ.

الثَّامِنُ: الْمُبَاشَرَةُ لِشَهْوَةٍ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ فَإِنْ أَنْزَلَ بِهَا فَفِيهَا بَدَنَةٌ، وَإِلَّا فَفِيهَا شَاةٌ.

التَّاسِعُ: الْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، فَسَدَ الْحَجُّ، وَوَجَبَ الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ، وَالْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، فَفِيهِ شَاةٌ، وَيُحْرِمُ مِنَ التَّنَعِيمِ؛ لِيَطُوفَ مُحْرِمًا، وَإِنْ وَطِئَ فِي الْعُمْرَةِ، أَفْسَدَهَا وَعَلَيْهِ شَاةٌ، وَلَا يَفْسُدُ النُّسْكُ بِغَيْرِهِ.

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ، إِلَّا أَنَّ إِحْرَامَهَا فِي وَجْهَهَا، وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ.

### بَابُ الْفِدْيَةِ

وَهِيَ عَلَى صَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَلَى التَّخْيِيرِ، وَهِيَ فِدْيَةُ الْأَذَى، وَاللَّبْسِ، وَالطَّيْبِ، فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ دَمٍ وَجَبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ<sup>(١)</sup>، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، إِلَّا الطَّائِرَ، فَإِنَّ فِيهِ قِيمَتَهُ إِلَّا الْحَمَامَةَ، فَفِيهَا شَاةٌ، وَالنَّعَامَةَ، فَفِيهَا بَدَنَةٌ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْمِثْلِ أَوْ تَقْوِيمِهِ بِطَعَامٍ، فَيُطْعَمُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا مِنْ بُرٍّ،<sup>(٢)</sup> أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا.

الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ: وَهُوَ هَذِي التَّمَتُّعِ يَلْزُمُهُ شَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ.

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَمَا وَجَبَ لِفَوَاتٍ أَوْ تَرَكَ وَاجِبٍ فَكُمْتَعَةً».

(٢) الْمُتَهَيَّ: «يُطْعَمُ كُلُّ مِسْكِينٍ مُدًّا مِنْ بُرٍّ، أَوْ يَصُومُ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا».

وَفِدْيَةُ الْجَمَاعِ بَدَنَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ كَصِيَامِ التَّمَتُّعِ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي  
الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْمُبَاشَرَةِ، وَدَمِ الْفَوَاتِ.

وَالْمُحْصَرُ يَلْزِمُهُ دَمٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ.  
وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ، غَيْرِ قَتْلِ الصَّيْدِ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
قَدْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ فَعَلَيْهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ، وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ، فَلِكُلِّ  
وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ.

وَالْحَلْقُ وَالتَّقْلِيمُ وَالْوُطْءُ وَقَتْلُ الصَّيْدِ يَسْتَوِي عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، وَسَائِرُ الْمَحْظُورَاتِ  
لَا شَيْءَ فِي سَهْوِهِ.

وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ، إِلَّا فِدْيَةُ الْأَذَى يُفَرَّقُهَا فِي  
الْمَوْضِعِ الَّذِي حَلَقَ فِيهِ<sup>(١)</sup>، وَهَذِي الْمُحْصَرِ يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَأَمَّا الصِّيَامُ  
فَيُجْزِئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ.

## بابُ دُخُولِ مَكَّةَ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا، وَيَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ؛  
اِقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) الْمُتَنَهَى: «وَتُجْزِئُ فِدْيَةُ أَذَى، وَلُبْسٍ، وَطَيْبٍ، وَنَحْوِهَا، وَمَا وَجَبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ خَارِجِ الْحَرَمِ  
[١] بِهِ [أي: بالحرم] وَلَوْ لَغَيْرِ عُدْرٍ [٢] وَحَيْثُ وَجَدَ».

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٥٦/١) حَدِيثَ (٤٩١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَخَلْنَا مَعَهُ مِنْ بَابِ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَهُوَ الَّذِي يَسْمِيهِ النَّاسُ بَابَ بَنِي  
==

فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ، رَفَعَ يَدَيْهِ، وَكَبَّرَ اللَّهَ، وَهَلَّلَهُ، وَحَمِدَهُ، وَدَعَا<sup>(١)</sup>، ثُمَّ يَبْتَدِئُ  
 بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ، إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا، أَوْ بِطَوَافِ الْقُدُومِ، إِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا  
 وَيَضْطَبِعُ بِرِذَائِهِ، فَيَجْعَلُ وَسْطَهُ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرْفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ.  
 وَيَبْدَأُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ، وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ  
 إِيْمَانًا بِكَ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ، ثُمَّ  
 يَأْخُذُ عَلَى يَمِينِهِ، وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ، فَيَطُوفُ سَبْعًا، يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ  
 الْأُولَى مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعَةِ الْآخَرَى، وَكُلَّمَا حَادَى الرُّكْنَ  
 الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرَ، اسْتَلَمَهُمَا، وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ، وَيَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ  
 يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾  
 [البقرة: ٢٠١]، وَيَدْعُو فِي سَائِرِهِ بِمَا أَحَبَّ.

ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَيَعُودُ إِلَى الرُّكْنِ فَيَسْتَلِمُهُ.  
 ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفا مِنْ بَابِهِ، فَيَأْتِيهِ، فَيَرْفِي عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ اللَّهَ، وَيُهَلِّلُهُ،  
 وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يَنْزِلُ، فَيَمْشِي إِلَى الْعَلَمِ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْعَلَمِ الْآخِرِ، ثُمَّ يَمْشِي إِلَى  
 الْمَرْوَةِ، فَيَفْعَلُ كَفَعْلِهِ عَلَى الصَّفا، ثُمَّ يَنْزِلُ، فَيَمْشِي فِي مَوْضِعِ مَشْيِهِ، وَيَسْعَى فِي

شبية. وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٣٨/٣) وقال: «فيه مروان بن أبي مروان، قال  
 السليمانى: فيه نظر. وبقيه رجاله رجال الصحيح». وأورده البيهقي في «سننه الكبرى» حديث  
 (٩٢٨٢) وقال: «إسناده غير محفوظ». ثم رواه عن عطاء وقال: «هذا مرسل جيد».

(١) الْمُتَهَيَّ: «فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ...».

مَوْضِعِ سَعْيِهِ، حَتَّى يُكْمَلَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ، يَخْتَسِبُ بِالذَّهَابِ سَعْيَهُ، يَفْتَحُ بِالصَّفَا، وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ.

ثُمَّ يَقْصُرُ مِنْ شَعْرِهِ، إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا وَقَدْ حَلَّ، إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٍّ وَالْمُفْرِدُ، وَالْقَارِنُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ.

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَرْمُلُ فِي طَوَافٍ وَلَا سَعْيٍ<sup>(١)</sup>.

### بابُ صِفَةِ الْحَجِّ

وَإِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، فَمَنْ كَانَ حَلَالًا، أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ، وَخَرَجَ إِلَى عَرَافَاتٍ<sup>(٢)</sup>.

فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ، صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى الْمَوْقِفِ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ فِي مَوْقِفِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup>، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، عِنْدَ الْجَبَلِ قَرِيبًا مِنَ الصَّخَرَاتِ، وَيَجْعَلُ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَكُونُ رَاكِبًا، وَيُكْثِرُ مِنْ قَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَيَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ، وَالرَّغْبَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

(١) الْمُتَمَتِّعُ: «وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْمِي، وَلَا تَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا».

(٢) الْمُتَمَتِّعُ: «ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مَنَى قَبْلَ الزَّوَالِ».

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «الحج» باب «حجة النبي ﷺ» حديث (١٢١٨) من حديث جابر بن



ثُمَّ يَذْفَعُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ، عَلَى طَرِيقِ الْمَازِمِينَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ.  
وَيَكُونُ مُلَبِّيًا ذَاكِرًا لِلَّهِ ﷻ، فَإِذَا وَصَلَ مُزْدَلِفَةَ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ قَبْلَ حَظِّ الرَّحَالِ،  
يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَسِيتُ بِهَا، ثُمَّ يُصَلِّي الْفَجْرَ بِغَلَسٍ، وَيَأْتِي الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَيَقِفُ  
عِنْدَهُ، وَيَدْعُو وَيَكُونُ مِنْ دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ كَمَا وَقَفْتَنَا فِيهِ، وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ، فَوْقُنَا لِدُكْرِكَ، كَمَا  
هَدَيْتَنَا، وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ، وَقَوْلِكَ الْحَقُّ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ  
مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨] الْآيَتِينَ.  
إِلَى أَنْ يُسْفِرَ.

ثُمَّ يَذْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرًا أَسْرَعَ قَدْرَ رَمِيَةِ بِحَجَرٍ، حَتَّى  
يَأْتِيَ مَنَى، فَيَبْدَأُ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، كَحَصَى الْخَذْفِ يُكَبِّرُ مَعَ  
كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَرْفَعُ يَدَهُ فِي الرَّمْيِ، وَيَقْطَعُ التَّلِيَّةَ مَعَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ، وَيَسْتَبْطِنُ  
الْوَادِي، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا.

ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيهَ، ثُمَّ يَخْلِقُ رَأْسَهُ أَوْ يَقْصُرُهُ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ.  
ثُمَّ يُفِيضُ إِلَى مَكَّةَ، فَيَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ، وَهُوَ الطَّوَافُ الَّذِي بِهِ تَمَامُ الْحَجِّ، ثُمَّ  
يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا، أَوْ مِمَّنْ لَمْ يَسْعَ مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ.  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَتَصَلَّعَ مِنْهُ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ  
اجْعَلْهُ لَنَا عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَرِيًّا، وَشَبَعًا، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ، وَاعْسِلْ بِهِ  
قَلْبِي، وَامْلَأْهُ مِنْ حِكْمَتِكَ، وَخَشْيَتِكَ.

## بَابُ مَا يَفْعَلُهُ بَعْدَ الْحِلِّ

ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى وَلَا يَبِيتُ لَيْلِيهَا إِلَّا بِهَا، فَيَرْمِي بِهَا الْجَمَرَاتِ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنْ أَيَّامِهَا، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَيَتَنَدَّى بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى، فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَرْمِيهَا بِسَبْعٍ كَمَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ قَلِيلًا، فَيَقِفُ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى، ثُمَّ يَأْتِي الْوُسْطَى، فَيَرْمِيهَا كَذَلِكَ. ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَرْمِي فِي الْيَوْمِ الثَّانِي كَذَلِكَ.

فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَهُوَ بِمَنَى، لَزِمَهُ الْمَبِيتُ بِهَا، وَالرَّمْيُ مِنْ غَدٍ، فَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا، فَقَدْ انْقَضَى حَجُّهُ وَعُمْرَتُهُ.

وَلِإِنْ كَانَ مُفْرِدًا خَرَجَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى، وَيَخْلُقُ أَوْ يَقْصِّرُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَعْرٌ، اسْتَحَبَّ أَنْ يُمَرَّ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ، وَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَعُمْرَتُهُ.

وَلَيْسَ فِي عَمَلِ الْقَارِنِ زِيَادَةٌ عَلَى عَمَلِ الْمُفْرِدِ، لَكِنْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعْيًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَإِذَا أَرَادَ الْقُفُولَ، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُودَّعَ الْبَيْتَ بِطَوَافٍ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنْ جَمِيعِ أُمُورِهِ، حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ اشْتَغَلَ بَعْدَهُ بِتِجَارَةٍ أَعَادَهُ.

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا طَافَ أَنْ يَقِفَ فِي الْمُلْتَزِمِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ، فَيَلْتَزِمُ الْبَيْتَ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا بَيْتُكَ، وَأَنَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا

سَخَرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ، حَتَّى بَلَغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ إِلَى بَيْتِكَ، وَأَعْتَمَّتَنِي عَلَى أَدَاءِ نُسُكِي، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ عَنِّي، فَازْدَدْ عَنِّي رِضًا، وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَتَأَى عَنْ بَيْتِكَ دَارِي، فَهَذَا أَوْ أَنْ انْصِرَافِي إِنْ أَذْنْتَ لِي، غَيْرَ مُسْتَبَدِّلٍ بِكَ، وَلَا بِبَيْتِكَ وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ، وَلَا عَنْ بَيْتِكَ. اللَّهُمَّ فَأُصْحِبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي، وَالصَّحَّةَ فِي جِسْمِي، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي، وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنِي، وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

فَمَنْ خَرَجَ قَبْلَ الْوُدَاعِ، رَجَعَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا بَعَثَ بِدَمٍ، إِلَّا الْحَائِضُ وَالنُّفْسَاءُ، فَلَا وَدَاعَ عَلَيْهِمَا، وَيُسْتَحَبُّ لَهُمَا الْوُقُوفُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَالِدُّعَاءُ بِهِذَا.

## بابُ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

أَرْكَانُ الْحَجِّ: الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ<sup>(١)</sup>.

وَوَاجِبَاتُهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ، وَالْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَالسَّعْيُ، وَالْمَيْتُ بِمِنَى، وَالرَّمْيُ<sup>(٢)</sup>، وَالْحَلْقُ، وَطَوَافُ الْوُدَاعِ. وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ: الطَّوَافُ<sup>(٣)</sup>.

(١) الْمُتَهَيَّ: «أَرْكَانُ الْحَجِّ: الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ، فَلَوْ تَرَكَهُ رَجَعَ مُعْتَمِرًا، وَالْإِحْرَامُ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

(٢) الْمُتَهَيَّ: «وَوَاجِبَاتُهُ... وَالرَّمْيُ، وَتَرْبِيعُهُ».

(٣) الْمُتَهَيَّ: «وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ: الْإِحْرَامُ، وَطَوَافُ، وَسَعْيُ».

وَوَاجِبَاتُهَا: الْإِحْرَامُ، وَالسَّعْيُ، وَالْحَلْقُ.

فَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا، لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ. وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا، جَبَرَهُ بِدَمٍ. وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَمَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَيَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ، وَيَنْحَرُ هَذَا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ. وَإِنْ أَخْطَأَ النَّاسُ فَوَقَفُوا فِي غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَجَزَأُهُمْ ذَلِكَ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَفَرٌ مِنْهُمْ، فَقَدْ فَاتَهُمُ الْحَجُّ.

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَجَّ زِيَارَةَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

### بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ

وَالْهَدْيُ وَالْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ، لَا تَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ. وَالتَّضَحِّيَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا، وَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا الْإِبِلُ، ثُمَّ الْبَقَرُ ثُمَّ الْغَنَمُ، وَيُسْتَحَبُّ اسْتِحْسَانُهَا وَاسْتِسْمَانُهَا. وَلَا يُجْزِئُ إِلَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، وَهُوَ: مَا كَمَلَ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَالثَّنْيِيُّ مِمَّا سِوَاهُ، وَثَنِيَّ الْإِبِلِ: مَا كَمَلَ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ، وَمِنَ الْبَقَرِ: مَا لَهُ سَتَتَانِ، وَمِنَ الْمَعْزِ: مَا لَهُ سَنَةٌ.

وَتُجْزِئُ الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ، وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَلَا تُجْزِئُ الْعَوْرَاءُ، الْبَيِّنُ عَوْرَتُهَا، وَلَا الْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي، وَلَا الْعَرَجَاءُ، الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَلَا الْمَرِيضَةُ، الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَلَا الْعَضْبَاءُ الَّتِي ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنَيْهَا أَوْ قَرْنَيْهَا، وَتُجْزِئُ الْبُتْرَاءُ، وَالْجَمَاءُ، وَالْخَصِيَّةُ، وَمَا شُقَّتْ أُذُنُهَا، أَوْ خُرِقَتْ، أَوْ قُطِعَ أَقْلٌ مِنْ نَصْفِهَا.

وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى، وَذَبْحُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَيَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ، وَإِنْ ذَبَحَهَا صَاحِبُهَا فَهُوَ أَفْضَلُ.

وَوَقْتُ الذَّبْحِ يَوْمُ الْعِيدِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ، أَوْ قَدَرِهَا، إِلَى آخِرِ يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَتَتَعَيَّنُ الْأُضْحِيَّةُ بِقَوْلِهِ: هَذِهِ أُضْحِيَّةٌ، وَالْهَدْيُ بِقَوْلِهِ: هَذَا هَدْيٌ، أَوْ إِشْعَارِهِ وَتَقْلِيدِهِ مَعَ النِّيَّةِ.

وَلَا يُعْطَى الْجَاوِزُ بِأَجْرَتِهِ شَيْئًا مِنْهَا.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ ثُلُثَهَا، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثَهَا، وَإِنْ أَكَلَ أَكْثَرَ جَازَ، وَلَهُ أَنْ يَتَفَعَّ بِجِلْدِهَا وَلَا يَبِيعَهُ، وَلَا شَيْئًا مِنْهَا، فَأَمَّا الْهَدْيُ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، اسْتَحَبَّ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ جَزُورٍ بِيَضْعَةٍ فَطُبِخَتْ، وَأَكَلَ مِنْ لَحْمِهَا، وَحَسَا مِنْ مَرَقِهَا<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَأْكُلُ مِنْ كُلِّ وَاجِبٍ إِلَّا مِنْ هَدْيِ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَدَخَلَ الْعَشْرُ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ بَشَرَتِهِ شَيْئًا حَتَّى يُضَحِّيَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الحج» باب «حجة النبي ﷺ» حديث (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الأضاحي» باب «نهي من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً» حديث (١٩٧٧)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

## بَابُ الْعَقِيقَةِ

وَهِيَ سُنَّةٌ، عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِتَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، تُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِهِ،  
وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ وَيَتَّصَدَّقُ بِوِزْنِهِ وَرِقًا.

فَإِنْ فَاتَتْ، فَفِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ، فَإِنْ فَاتَتْ، فَفِي أَحَدَ وَعِشْرِينَ، وَيَنْزَعُهَا أَعْضَاءٌ،  
وَلَا يَكْسِرُ لَهَا عَظْمًا.

وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ.



## كِتَابُ الْبَيْعِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَالْبَيْعُ: مُعَاوَضَةٌ الْمَالِ بِالْمَالِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ كُلِّ مَمْلُوكٍ فِيهِ نَفْعٌ مُبَاحٌ، إِلَّا الْكَلْبَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَلَا يَجِبُ غُرْمُهُ عَلَى مُتْلِفِهِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ»<sup>(٢)</sup>. وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ:

مَا لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لِبَائِعِهِ، إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ، أَوْ وَلَايَةِ عَلَيْهِ.  
وَلَا يَبِيعُ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ كَالْحَشَرَاتِ، وَلَا مَا نَفْعُهُ مُحَرَّمٌ، كَالْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ.  
وَلَا يَبِيعُ مَعْدُومٌ، كَالَّذِي تَحْمِلُ أُمَّتُهُ أَوْ شَجَرَتُهُ.  
وَلَا مَجْهُولٌ، كَالْحَمَلِ، وَالْغَائِبِ الَّذِي لَمْ يُوصَفْ وَلَمْ تَتَقَدَّمْ رُؤْيَاهُ.

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «اليبوع» باب «ثمن الكلب» حديث (٢٢٣٧)، ومسلم في كتاب «المساقاة» باب «تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور» حديث (١٥٦٧)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «المساقاة» باب «الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد، أو زرع، أو ماشية، ونحو ذلك» حديث (١٥٧٤)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا مَعْجُوزٍ عَنْ تَسْلِيمِهِ، كَالْآبِقِ، وَالشَّارِدِ، وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ.  
وَلَا بَيْعُ الْمَغْضُوبِ، إِلَّا لِغَاصِبِهِ، أَوْ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ مِنْهُ.  
وَلَا بَيْعُ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كَعَبْدٍ مِنْ عَبِيدٍ، أَوْ شَاةٍ مِنْ قَطِيعٍ، إِلَّا فِيمَا تَسَاوَى أَجْزَاؤُهُ،  
كَفَفِيرٍ مِنْ صُبْرَةٍ.

﴿فَصْلٌ: فِي الْبُيُوعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا﴾:

وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُلَامَسَةِ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ: أَنْ يَقُولَ: أَيُّ ثَوْبٍ لَمْسَتُهُ، فَهُوَ  
لَكَ بِكَذَا.

وَعَنِ الْمُنَابَذَةِ<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ: أَنْ يَقُولَ: أَيُّ ثَوْبٍ نَبَذْتُهُ إِلَيَّ، فَهُوَ عَلَيَّ بِكَذَا.  
وَعَنِ بَيْعِ الْحَصَاةِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ: أَنْ يَقُولَ: ارْزِمِ الْحَصَاةَ، فَأَيُّ ثَوْبٍ وَقَعْتُ عَلَيْهِ،  
فَهُوَ لَكَ بِكَذَا، أَوْ بِعْتُكَ مَا تَبْلُغُ هَذِهِ الْحَصَاةُ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، إِذَا رَمَيْتَهَا بِكَذَا.  
وَعَنِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «البيع» باب «بيع المنابذة» حديث (٢١٤٦)، ومسلم في كتاب

«البيع» باب «إبطال بيع الملامسة والمنابذة» حديث (١٥١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) التخريج السابق.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «البيع» باب «بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر» حديث

(١٥١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب «البيع»، باب «لا يبيع على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم

أخيه، حتى يأذن له أو يترك» حديث (٢١٣٩)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «تحريم الخطبة

على خطبة أخيه، حتى يأذن أو يترك» حديث (١٤١٢)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



وَعَنْ بَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ لَهُ سِمَسَارًا.

وَعَنِ النَّجْشِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ: أَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ مَنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا.

وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ هَذَا بِعَشْرَةِ صِحَاحٍ، أَوْ عَشْرِينَ مُكَسَّرَةً<sup>(٤)</sup> أَوْ يَقُولَ: بِعْتُكَ هَذَا عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي هَذَا، أَوْ تَشْتَرِي مِنِّي هَذَا.

وَقَالَ: «لَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا الْأَسْوَاقُ»<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «النكاح» باب «تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك» حديث (١٤١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «اليوع» باب «النجش» ومن قال: لا يجوز ذلك البيع، حديث (٢١٤٢)، ومسلم في كتاب «اليوع» باب «تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية» حديث (١٥١٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب «اليوع» باب «ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة» حديث (١٢٣١)، والنسائي في كتاب «اليوع» باب «بيعتين في بيعة وهو أن يقول: أبيعك هذه» حديث (٤٦٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٤) الْمُتَشَكَّى: «وفاسده أنواع: الأول: مُبْطَلٌ، كَشَرَطِ بَيْعٍ آخَرَ، أَوْ سَلَفٍ، أَوْ قَرْضٍ، أَوْ إِجَارَةٍ، أَوْ شَرَكَةٍ، أَوْ صَرْفِ الثَّمَنِ، أَوْ غَيْرِهِ، وَهُوَ يَبِيعَانِ فِي بَيْعَةٍ، الْمَنْهُيُّ عَنْهُ، وليس فيه: «بِعْتُكَ هَذَا بِعَشْرَةِ صِحَاحٍ، أَوْ عَشْرِينَ مُكَسَّرَةً».

(٥) أخرجه البخاري في كتاب «اليوع» باب «النهي عن تلقي الركبان، وأن يبيعه مردود؛ لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به عالمًا، وهو خداع في البيع، والخداع لا يجوز» حديث (٢١٦٥)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٦) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «اليوع» باب «ما يذكر في بيع الطعام والحكرة» حديث (٢١٣٢)، ومسلم في كتاب «اليوع» باب «بطلان بيع المبيع قبل القبض» حديث (١٥٢٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

## باب الربا

عَنْ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ زَادَادَ فَقَدْ أَزْبَى»<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَطْعُومٍ<sup>(٢)</sup> مَكِيلٍ، أَوْ مَوْزُونٍ بِجِنْسِهِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَكِيلٍ مِنْ ذَلِكَ بِجِنْسِهِ وَزَنًا، وَلَا مَوْزُونٍ كَيْلًا.

وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ، جَازَ بَيْعُهُ كَيْفَ شَاءَ، يَدًا بِيَدٍ، وَلَمْ يَجْزِ النَّسَاءُ فِيهِ، وَلَا التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ، إِلَّا فِي الثَّمَنِ بِالمُثَمَّنِ.

وَكُلُّ شَيْئَيْنِ جَمَعَهُمَا اسْمٌ خَاصٌّ، فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا مِنْ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَإِنَّ فُرُوعَ الْأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ، وَإِنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهَا كَالْأَدِقَّةِ وَالْأَذْهَانِ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ رَطْبٍ مِنْهَا بِبَاسٍ مِنْ جِنْسِهِ، وَلَا خَالِصِهِ بِمَشْوِيهِ، وَلَا نَبِيْهِ بِمَطْبُوحِهِ. قَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ اشْتِرَاءُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ. وَأَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَائِيَا فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا، يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «المساقاة»، باب «الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا» حديث (١٥٨٧).

(٢) الْمُتَمَتَّى: «فَيُخْرَمُ رَبَا فَضْلٌ فِي كُلِّ مَكِيلٍ، أَوْ مَوْزُونٍ بِجِنْسِهِ».

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «اليوع» باب «تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا» حديث (١٥٣٩) عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزابنة والمحاكلة.

(٤) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «اليوع» باب «بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة» حديث (٢١٩٠)، ومسلم في كتاب «اليوع» باب «تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا» حديث (١٥٤١)، من حديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

## بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالشَّامِرِ

رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَيَّرَ، فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ بَيْعُ الشَّجَرِ، إِذَا كَانَ ثَمَرُهُ بَادِيًا.  
فَإِنْ بَاعَ الْأَرْضَ، وَفِيهَا زَرْعٌ، لَا يُحْصَدُ، إِلَّا مَرَّةً، فَهُوَ لِلْبَائِعِ مَا لَمْ يَشْتَرِطْهُ  
الْمُبْتَاعُ وَإِنْ كَانَ يُجْزَى مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَلِلْأُصُولِ لِلْمُشْتَرِي، وَالْجَزَةُ الظَّاهِرَةُ عِنْدَ  
الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ.

**فصل: في حكم بيع الثمار قبل بدو صلاحها:**

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صلاحُهَا<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ بَاعَ الثَّمَرَةَ بَعْدَ  
بُدْوِ صلاحِهَا عَلَى التَّرَكُّ إِلَى الْجُذَاذِ، جَازَ، فَإِنْ أَصَابَتْهَا جَائِحَةٌ رَجَعَ بِهَا عَلَى  
الْبَائِعِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ  
لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، أَتَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري، في كتاب «المساقاة» باب «الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل» حديث (٢٣٧٩)، ومسلم، في كتاب «اليوع» باب «مَنْ بَاعَ نَخْلًا عَلَيْهَا ثَمَرٌ» حديث (١٥٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «اليوع» باب «بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها» حديث (٢١٩٤)، ومسلم في كتاب «اليوع» باب «النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها» حديث (١٥٣٤)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «المساقاة» باب «وضع الجوائح» حديث (١٥٥٤) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَصَلَاحُ ثَمَرِ النَّخْلِ أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَضْفَرَ، وَالْعِنَبِ أَنْ يَتَمَوَّهَ، وَسَائِرِ الثَّمَرِ أَنْ يَبْدُوَ فِيهِ النُّضْجُ، وَيَطِيبَ أَكْلُهُ.

### باب الخيار

الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا بِأَبْدَانِهِمَا، فَإِنْ تَفَرَّقَا، وَلَمْ يَتْرُكْ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَا الْخِيَارَ لَهُمَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا مُدَّةً مَعْلُومَةً، فَيَكُونَانِ عَلَى شَرْطِهِمَا. وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ، إِلَّا أَنْ يَقْطَعَاهَا.

وَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا بِمَا اشْتَرَى عَيْنًا لَمْ يَكُنْ عِلْمُهُ، فَلَهُ رَدُّهُ، أَوْ أَخَذَ أَرْضَ الْعَيْنِ. وَمَا كَسَبَهُ الْمَبِيعُ، أَوْ حَدَثَ فِيهِ مِنْ نَمَاءٍ مُنْفَصِلٍ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَيْنِ، فَهُوَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ.

وَإِنْ تَلَفَتِ السَّلْعَةُ أَوْ أُعِيقَ الْعَبْدُ، أَوْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ، فَلَهُ أَرْضُ الْعَيْنِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمِنْ ابْتِنَاعِهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْلُبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا، أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا، رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ»<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا إِنْ عِلِمَ تَضَرُّيَّتُهَا قَبْلَ خَلْبِهَا، رَدَّهَا، وَلَا شَيْءَ مَعَهَا.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مُدْلَسٍ لَمْ يَعْلَمْ تَذْلِيلَهُ، لَهُ رَدُّهُ، كَجَارِيَةِ حَمَرٍ وَجْهَهَا، أَوْ سَوْدَ

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «اليوع» باب «النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل، والبقر والغنم وكل محفلة» حديث (٢١٤٨)، ومسلم في كتاب «اليوع» باب «تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية» حديث (١٥١٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

شَعْرَهَا، أَوْ جَعَدَهُ، أَوْ رَحَى ضَمَرَ الْمَاءَ وَأَرْسَلَهُ عَلَيْهَا عِنْدَ عَرْضِهَا عَلَى الْمُشْتَرِي، وَكَذَلِكَ لَوْ وَصَفَ الْمَبِيعَ بِصِفَةٍ يَزِيدُ بِهَا فِي ثَمَنِهِ، فَلَمْ يَجِدْهَا فِيهِ، كَصِنَاعَةٍ فِي الْعَبْدِ أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ أَنَّ الدَّابَّةَ هَمَلًا جَةً، وَالْفَهْدَ صَيُودٌ أَوْ مُعَلَّمٌ، أَوْ أَنَّ الطَّيْرَ مُصَوِّتٌ وَنَحْوِ هَذَا.

وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ، فَرَادَ عَلَيْهِ، رَجَعَ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ، وَحَظَّهَا مِنَ الرَّبْحِ، إِنْ كَانَ مُرَابِحَةً، وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ غَلِطَ عَلَى نَفْسِهِ، خَيْرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ رَدِّهِ أَوْ إِعْطَائِهِ مَا غَلِطَ بِهِ، وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ مُؤَجَّلٌ، وَلَمْ يُخْبِرْهُ بِتَأْجِيلِهِ، فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ رَدِّهِ وَإِمْسَاكِهِ.

وَإِنْ اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ، تَحَالَفَا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفُسْخُ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِمَا قَالَ صَاحِبُهُ.

### باب السلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»<sup>(١)</sup>.

وَيَصِحُّ السَّلْمُ فِي كُلِّ مَا يُضْبَطُ بِالصِّفَاتِ، إِذَا ضَبَطُ بِهَا، وَذَكَرَ قَدْرَهُ بِمَا يُقَدَّرُ بِهِ، مِنْ كَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ ذَنْعٍ، أَوْ عَدٍّ، وَجَعَلَ لَهُ أَجَلًا مَعْلُومًا، وَأَعْطَاهُ الثَّمَنَ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمَا، وَيَجُوزُ السَّلْمُ فِي شَيْءٍ يَقْبِضُهُ أَجْزَاءً مُتَفَرِّقَةً فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «السلم» باب «السلم في وزن معلوم» حديث (٢٢٤٠)،

ومسلم في كتاب «المساقاة» باب «السلم» حديث (١٦٠٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَأِنْ أَسْلَمَ ثَمَنًا وَاحِدًا فِي شَيْئَيْنِ، لَمْ يَجُزْ حَتَّى يُبَيِّنَ ثَمَنَ كُلِّ جِنْسٍ مِنْهُمَا.  
وَمَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، لَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَا  
الْحَوَالَةَ بِهِ، وَتَجُوزُ الْإِقَالَةُ فِيهِ، وَفِي بَعْضِهِ، لِأَنَّهَا فَسَخٌ.

### باب القرض

عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَفَ مِنْ وَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ  
إِبِلُ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ  
فِيهَا، إِلَّا خِيَارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً»<sup>(١)</sup>.  
وَمَنْ اقْتَرَضَ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ رَدُّ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، وَيَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ خَيْرًا مِنْهُ لِلْخَبَرِ،  
وَأَنْ يَقْتَرِضَ تَفَارِيقَ، وَيَرُدَّ جُمْلَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ بِشَرْطٍ، وَإِنْ أَجَلَهُ، لَمْ يَتَأَجَّلْ.  
وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُقْرِضُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ رَهْنًا، أَوْ كَفِيلًا وَلَا  
تُقْبَلُ هَدِيَّةُ الْمُقْتَرِضِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْنَهُمَا عَادَةٌ بِهَا، قَبْلَ الْقَرْضِ.

### باب أحكام الدين

مَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ، لَمْ يُطَالَبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، وَلَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ مِنْ أَجَلِهِ، وَلَمْ  
يَحِلَّ بِفَلْسِهِ، وَلَا بِمَوْتِهِ، إِذَا وَثَّقَهُ الْوَرِثَةُ بِرَهْنٍ، أَوْ كَفِيلٍ.  
وَأِنْ أَرَادَ سَفَرًا يَحِلُّ الدَّيْنُ قَبْلَ مُدَّتِهِ، أَوْ الْغَزْوُ تَطَوُّعًا، فَلِعَرِيْمِهِ مَنَعُهُ، إِلَّا أَنْ  
يُوثِّقَهُ بِذَلِكَ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «المساقاة» باب «من استسلف شيئًا، ف قضى خيرًا منه» حديث (١٦٠٠).

وَإِنْ كَانَ حَالًا عَلَى مُعْسِرٍ، وَجَبَ إِنْظَارُهُ، وَإِنْ ادَّعَى الْإِعْسَارَ، حُلْفَ، وَخُلِي سَبِيلُهُ، إِلَّا أَنْ يُعْرِفَ لَهُ مَالٌ قَبْلَ ذَلِكَ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا بِهِ، لَزِمَهُ وَقَاؤُهُ، فَإِنْ أَبَى، حُبِسَ حَتَّى يُوفِّيَهُ، فَإِنْ كَانَ مَالُهُ لَا يَفِي بِدَيْنِهِ كُلِّهِ، فَسَأَلَ غُرْمَاؤُهُ الْحَاكِمَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ، لَزِمَهُ إِجَابَتُهُمْ، فَإِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ، لَمْ يَجْزُ نَصْرُهُ فِي مَالِهِ، وَلَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ.

وَيَتَوَلَّى الْحَاكِمُ قَضَاءَ دَيْنِهِ، وَيَبْدَأُ بِمَنْ لَهُ أَرْضٌ جِنَايَةٍ مِنْ رَقِيقِهِ فَيَدْفَعُ إِلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَرْضِهَا أَوْ قِيمَةِ الْجَانِي، ثُمَّ بِمَنْ لَهُ رَهْنٌ، فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ دَيْنِهِ، أَوْ ثَمَنِ رَهْنِهِ، وَلَهُ أَسْوَةُ الْغُرْمَاءِ فِي بَقِيَّةِ دَيْنِهِ، ثُمَّ مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ الَّذِي بَاعَهُ بِعَيْنِهِ لَمْ يَتَلَفَ بَعْضُهُ، وَلَمْ يَزِدْ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَلَهُ أَخْذُهُ<sup>(١)</sup>؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ: «مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْغُرْمَاءِ عَلَى قَدْرِ دُيُونِهِمْ، وَيُنْفَقُ عَلَى الْمُفْلِسِ، وَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ مِنْ مَالِهِ إِلَى أَنْ يُقَسَّمْ، وَإِنْ وَجَبَ لَهُ حَقٌّ بِشَاهِدٍ فَأَبَى أَنْ يَخْلِفَ، لَمْ يَكُنْ لِغُرْمَائِهِ أَنْ يَخْلِفُوا.

(١) الْمُتَنَهَى: «أَنْ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَا بَاعَهُ... فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا... وَشُرِطَ كَوْنُ الْمُفْلِسِ حَيًّا إِلَى أَخْذِهَا».

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «في الاستقراض، وأداء الديون، والحجر، والتفليس» باب «إذا وجد ماله عند مفلس في البيع، والقرض والوديعة، فهو أحق به» حديث (٢٤٠٢)، ومسلم في كتاب «المساقاة» باب «من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه» حديث (١٥٥٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

## بَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّامَانِ

وَمَنْ أُحِيلَ بِدَيْنِهِ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، فَرَضِي، فَقَدْ بَرِيَ الْمُحِيلُ، وَمَنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ، لَزِمَهُ أَنْ يَحْتَثَالَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تُبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ، فَلْيَتَّبِعْ»<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ ضَمِنَهُ عَنْهُ ضَامِنٌ، لَمْ يَبْرَأْ، وَصَارَ الدَّيْنُ عَلَيْهِمَا، وَلِصَاحِبِهِ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، فَإِنْ اسْتَوْفَى مِنَ الْمَضْمُونِ عَنْهُ، أَوْ أَبْرَأَهُ، بَرِيَ ضَامِنُهُ، وَإِنْ أَبْرَأَ الضَّامِنَ، لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ، وَإِنْ اسْتَوْفَى مِنَ الضَّامِنِ، رَجَعَ عَلَيْهِ. وَمَنْ كَفَلَ بِإِحْضَارِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلَمْ يُحْضِرْهُ، لَزِمَهُ مَا عَلَيْهِ، فَإِنْ مَاتَ، بَرِيَ كَفِيلُهُ.

## بَابُ الرَّهْنِ

وَكُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ، جَازَ رَهْنُهُ، وَمَا لَا فَلَ، وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَهُوَ نَقْلُهُ إِنْ كَانَ مَنْقُولًا، وَالتَّخْلِيَةُ فِيمَا سِوَاهُ، وَقَبْضُ أَمِينِ الْمُرْتَهِنِ يَقُومُ مَقَامَ قَبْضِهِ. وَالرَّهْنُ أَمَانَةٌ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ، أَوْ أَمِينُهُ، لَا يَضْمَنُهُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى، وَلَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ، إِلَّا مَا كَانَ مَرْكُوبًا أَوْ مَخْلُوبًا، فَيَرْكَبُ وَيُحْلَبُ بِقَدْرِ الْعَلْفِ، وَلِلرَّاهِنِ

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب «الحوالات»، باب «الحوالة وهل يرجع في الحوالة» حديث (٢٢٨٧)، ومسلم في كتاب «المساقاة» باب «تحريم مطل الغني» حديث (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



غَنَمُهُ مِنْ غَلَّتِهِ، وَكَسْبِهِ وَنَمَائِهِ، لَكِنَّهُ يَكُونُ رَهْنًا مَعَهُ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ مِنْ مُؤْتَتِهِ، وَمَخْزَنِهِ، وَكَفَفِهِ إِنْ مَاتَ.

وَإِنْ أَتْلَفَهُ، أَوْ أَخْرَجَهُ مِنَ الرَّهْنِ بِعَتَقٍ، أَوْ اسْتِيلَادٍ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ تَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَهُوَ الْخَضْمُ فِيهِ، وَمَا قُبِضَ بِسَبَبِهِ، فَهُوَ رَهْنٌ، وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ، فَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ أَحَقُّ بِرَقَبَتِهِ، فَإِنْ فَدَاهُ، فَهُوَ رَهْنٌ بِحَالِهِ.

وَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ فَلَمْ يُؤَفِّهِ الرَّاهِنُ، بَيْعَ، وَوُفِّيَ الْحَقُّ مِنْ ثَمَنِهِ وَبَاقِيهِ لِلرَّاهِنِ، وَإِذَا شَرِطَ الرَّهْنُ أَوْ الضَّمِينُ فِي بَيْعٍ، فَأَبَى الرَّاهِنُ أَنْ يُسَلِّمَهُ، أَوْ أَبَى الضَّمِينُ أَنْ يَضْمَنَ خَيْرَ الْبَائِعِ بَيْنَ الْفَسْخِ أَوْ إِقَامَتِهِ بِلا رَهْنٍ وَلَا ضَمِينٍ.

### بَابُ الصُّلْحِ

وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضَ دَيْنِهِ أَوْ وَهَبَ غَرِيمَهُ بَعْضَ الْعَيْنِ الَّتِي لَهُ فِي يَدِهِ، جَازَ مَا لَمْ يَجْعَلَ وَفَاءَ الْبَاقِي شَرْطًا فِي الْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ، أَوْ يَمْنَعُهُ حَقَّهُ إِلَّا بِذَلِكَ، أَوْ يَضَعُ بَعْضَ الْمُؤَجَّلِ؛ لِيُعْجَلَ لَهُ الْبَاقِي.

وَيَجُوزُ اقْتِضَاءُ الدَّهَبِ عَنِ الْوَرِقِ، وَالْوَرِقِ عَنِ الدَّهَبِ إِذَا أَخَذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا، وَتَقَابُضًا فِي الْمَجْلِسِ.

وَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ حَقٌّ لَا يَعْلَمُهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، فَصَالَحَهُ عَلَى شَيْءٍ، جَازَ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَعْلَمُ كَذِبَ نَفْسِهِ، فَالْصُّلْحُ بَاطِلٌ فِي حَقِّهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى رَجُلٍ لَا يَعْلَمَانِ قَدْرَهُ، فَاصْطَلَحَا عَلَيْهِ، جَازَ.

## بَابُ الْوَكَّالَةِ

وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ مَا تَجُوزُ النَّيَابَةُ فِيهِ، إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ وَالْوَكِيلُ مِمَّنْ يَصَحُّ ذَلِكَ مِنْهُ، وَهِيَ عَقْدٌ جَائِزٌ يَنْطُلُ بِمَوْتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَفَسْخِهَا لَهَا، وَجُنُونُهَا، وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ لِسَفْهِهِ، وَكَذَلِكَ الشَّرَكَةُ، وَالْمُسَاقَاةُ، وَالْمُزَارَعَةُ، وَالْجَعَالَةُ، وَالْمُسَابَقَةُ، وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مَا تَنَاوَلَهُ الْإِذْنُ لَفْظًا أَوْ عُرْفًا، وَلَيْسَ لَهُ تَوْكِيلٌ غَيْرُهُ، وَلَا الشِّرَاءُ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَا الْبَيْعُ لَهَا، إِلَّا بِإِذْنٍ.

وَإِنْ اشْتَرَى لِلنَّاسِ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ، فَأَجَازُهُ، جَازٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مِنَ اشْتِرَائِهِ. وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ، لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا يَتَلَفُ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ<sup>(١)</sup> وَالتَّلَفِ وَنَفْيِ التَّعَدِّي، وَإِذَا قَضَى الدَّيْنَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، ضَمِنَ، إِلَّا أَنْ يَقْضِيَهُ بِحَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ.

وَيَجُوزُ التَّوْكِيلُ بِجُعْلِ وَبِغَيْرِهِ، وَلَوْ قَالَ: بَعِ هَذَا بَعِشْرَةَ، فَمَا زَادَ، فَلَكَ، صَحَّ.

## بَابُ الشَّرَكَةِ

وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْرُبٍ:

شَرَكَةُ الْعِنَانِ، وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَا بِمَالِيَهُمَا وَبَدَنِيَهُمَا.

وَشَرَكَةُ الْوُجُوهِ، وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا يَشْتَرِيَانِ بِجَاهِهِمَا.

(١) فِي الْمُتَهَيِّ: يَقْبَلُ فِي هَذَا قَوْلُ الْوَكِيلِ الْمُتَبَرِّعِ: «وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي رَدِّ عَيْنٍ أَوْ تَمْنِيهَا فَقَوْلُ وَكِيلٍ، لَا بِجُعْلٍ».

وَالْمُضَارَبَةُ، وَهِيَ: أَنْ يَدْفَعَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ مَا لَا يَتَجَرُّ فِيهِ، وَيَشْتَرِي فِي رِبْحِهِ.  
وَشَرِكَةُ الْأَبْدَانِ، وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِيَا فِيمَا يَكْتَسِبَانِ بِأَبْدَانِهِمَا مِنَ الْمُبَاحِ، إِمَّا  
بِصِنَاعَةٍ، أَوْ اخْتِشَاشٍ، أَوْ اضْطِیَادٍ أَوْ نَحْوِهِ، كَمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ  
قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَسَعْدٌ وَعَمَّارٌ يَوْمَ بَذْرِ، فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ، وَلَمْ آتِ أَنَا وَعَمَّارٌ  
بِشَيْءٍ<sup>(١)</sup>.

وَالرَّيْحُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى مَا شَرَطَاهُ، وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ.  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمُ مُعَيَّنَةٌ، وَلَا رَيْحُ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ.  
وَالْحُكْمُ فِي الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ، كَذَلِكَ.  
وَتُجَبَّرُ الْوَضِيعَةُ مِنَ الرَّيْحِ.  
وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْبَيْعُ نَسِيئَةً<sup>(٢)</sup>.

### بَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ

تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ، فِي كُلِّ شَجَرٍ لَهُ ثَمَرٌ، بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرِهِ، مُشَاعًا مَعْلُومًا،  
وَالْمَزَارَعَةُ فِي الْأَرْضِ بِجُزْءٍ مِنْ زَرْعِهَا، سَوَاءً كَانَ الْبَذْرُ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا  
لِقَوْلِ ابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَامَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «البيوع» باب «في الشركة على غير رأس مال» حديث (٣٣٨٨)،  
وابن ماجه في كتاب «التجارات» باب «الشركة والمضاربة» حديث (٢٢٨٨)، وذكره الألباني  
في «ضعيف سنن ابن ماجه» حديث (٢٢٨٨).  
(٢) الْمُتَّهَى: «ولكل أن يبيع ويشترى... وَيَبِيعُ نَسَاءً».

زَرْعٍ وَثَمَرٍ، وَفِي لَفْظٍ: عَلَى أَنْ يَغْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ<sup>(١)</sup>.  
وَعَلَى الْعَامِلِ عَمَلُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِعَمَلِهِ، وَلَوْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ دَابَّةً يَعْمَلُ  
عَلَيْهَا، وَمَا حَصَلَ بَيْنَهُمَا، جَازَ عَلَى قِيَاسٍ ذَلِكَ.

### بابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

وَهِيَ الْأَرْضُ الدَّائِرَةُ الَّتِي لَا يُعْرِفُ لَهَا مَالِكٌ، فَمَنْ أَحْيَاهَا مَلَكَهَا؛ لِقَوْلِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً، فَهِيَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>  
وَإِحْيَاؤُهَا عِمَارَتُهَا بِمَا تَتَهَيَّأُ بِهِ لِمَا يُرَادُ مِنْهَا، كَالْتَّخْرِيطِ عَلَيْهَا، وَسَوْقِ الْمَاءِ  
إِلَيْهَا إِذَا أَرَادَهَا لِلزَّرْعِ، وَقَلْعِ أَحْجَارِهَا وَأَشْجَارِهَا الْمَانِعَةِ مِنْ غَرْسِهَا وَزَرْعِهَا.  
وَأِنْ حَفَرَ فِيهَا بَيْثًا، فَوَصَلَ إِلَى الْمَاءِ، مَلَكَ حَرِيمَهُ، وَهُوَ خَمْسُونَ ذِرَاعًا مِنْ  
كُلِّ جَانِبٍ، إِنْ كَانَتْ عَادِيَّةً، وَحَرِيمُ الْبَيْثِ الْبَدْيِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا.

### بابُ الْجَعَالَةِ

وَهِيَ أَنْ يَقُولَ: مَنْ رَدَّ لِقُطْنِي، أَوْ ضَالَّتِي، أَوْ بَنَى لِي هَذَا الْحَائِطَ، فَلَهُ كَذَا،  
فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ قَوْمًا لُدِغَ رَجُلٌ

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب «المزارعة» باب «المزارعة مع اليهود» حديث (٢٣٣١)، ومسلم في كتاب «المساقاة» باب «المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع» حديث (١٥٥١) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الخراج والإمارة والفتي» باب «في إحياء الموات» حديث (٣٠٧٣)، والترمذي في كتاب «الأحكام» باب «ما ذكر في إحياء أرض الموات» حديث (١٣٧٨)، من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حديث حسن».

مِنْهُمْ، فَأَتَوْا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: لَا، حَتَّى  
تَجْعَلُوا لَنَا شَيْئًا، فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الْغَنَمِ. قَالَ: فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَفْرَأُ  
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَرْقِي، وَيَسْتَفِلُّ حَتَّى بَرَأَ، فَأَخَذُوا الْغَنَمَ، وَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ النَّبِيِّ  
ﷺ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكُمْ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟ خُذُوا وَاضْرِبُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ بِسَهْمٍ»<sup>(١)</sup>.  
وَلَوْ انْقَطَعَ اللَّقْطَةُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ الْجُعْلُ، لَمْ يَسْتَحِقَّهُ.

### بابُ اللَّقْطَةِ

وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ:

أَحَدُهَا: مَا تَقِلُّ قِيَمَتُهُ، فَيَجُوزُ أَخْذُهُ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا، وَالسَّوْطِ، وَأَشْبَاهِهِ، يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ  
يَسْتَمِعُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

الثَّانِي: الْحَيَوَانُ الَّذِي يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ، كَالْإِبِلِ وَالْخَيْلِ، وَنَحْوِهَا،  
فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعَهَا،

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الإجارة» باب «ما يعطى في الرقية على أحياء العرب  
بفاتحة الكتاب» حديث (٢٢٧٦)، ومسلم في كتاب «السلام» باب «جواز أخذ الأجرة على  
الرقية» حديث (٢٢٠١).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «اللُّقْطَةُ» باب «التعريف باللُّقْطَةِ» حديث (١٧١٧)، وذكره الألباني  
في «ضعيف سنن أبي داود» (١٧١٧).

مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَأْتِيَهَا رَبُّهَا»<sup>(١)</sup>، وَمَنْ أَخَذَ هَذَا لَمْ يَمْلِكْهُ، وَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ، وَلَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِدَفْعِهِ إِلَى نَائِبِ الْإِمَامِ.

وَالثَّالِثُ: مَا تَكَثَّرَ قِيَمَتُهُ مِنَ الْأَثْمَانِ، وَالْمَتَاعِ، وَالْحَيَوَانِ الَّذِي لَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ، فَيَجُوزُ أَخْذُهُ، وَيَجِبُ تَعْرِيفُهُ حَوْلًا، فِي مَجَامِعِ النَّاسِ، كَالْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، فَمَتَى جَاءَ طَالِبُهُ، فَوَصَفَهُ، دُفِعَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ، فَهُوَ كَسَائِرِ مَالِهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَ وَعَاءَهُ، وَوِكَاءَهُ وَصِفَتَهُ، فَمَتَى جَاءَ طَالِبُهُ، فَوَصَفَهُ، دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَوْ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ قَدْ هَلَكَ، وَإِنْ كَانَ حَيَوَانًا يَحْتَاجُ إِلَى مُؤَنَةٍ، أَوْ شَيْئًا يَخْشَى تَلَفَهُ، فَلَهُ أَكْلُهُ قَبْلَ التَّعْرِيفِ، أَوْ بَيْعُهُ، ثُمَّ يُعَرِّفُهُ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَقَالَ: «اغْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ». وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذُّبِّ»<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ هَلَكَتِ اللَّقْطَةُ فِي حَوْلِ التَّعْرِيفِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ، فَلَا ضَمَانَ فِيهَا.

### ﴿فَصْلٌ فِي اللَّقِيطِ﴾

وَاللَّقِيطُ، هُوَ الطُّفْلُ الْمَنْبُودُ، وَهُوَ مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِ، وَإِسْلَامِهِ، وَمَا وُجِدَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَالِ، فَهُوَ لَهُ وَوَلَايَتُهُ لِمُلْتَقِطِهِ، إِذَا كَانَ مُسْلِمًا عَدَلًا.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «في اللقطة» باب «إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها

عليه» حديث (٢٤٣٦)، ومسلم في كتاب «اللقطة» حديث (١٧٢٢)، من حديث زيد بن خالد

الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) التخریج السابق.

وَنَفَقْتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ، وَمَا خَلَفَهُ فَهُوَ فِيَّ.<sup>\*</sup>  
وَمَنْ ادَّعَى نَسَبَهُ، أَلْحَقْ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ كَافِرًا، أَلْحَقْ بِهِ نَسَبًا، لَا دِينًا، وَلَمْ  
يُسَلِّمْ إِلَيْهِ.

### بَابُ السَّبْقِ

وَتَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ بِغَيْرِ جُعْلٍ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَلَا تَجُوزُ بِجُعْلٍ، إِلَّا فِي الْخَيْلِ  
وَالْإِبِلِ وَالرَّمْيِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَضْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ»<sup>(١)</sup>.  
فَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَبَقِينَ، جَازَ، وَهُوَ لِلسَّابِقِ مِنْهُمَا.  
وَلِإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَسَبَقَ الْمُخْرَجُ، أَوْ جَاءَ مَعًا، أَحْرَزَ سَبْقَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ  
سِوَاهُ، وَإِنْ سَبَقَ الْآخَرُ أَخَذَهُ.

وَلِإِنْ أَخْرَجَا جَمِيعًا، لَمْ يَجْزُ، إِلَّا أَنْ يُدْخِلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلًا يُكَافِئُ فَرَسَهُ  
فَرَسَيْهِمَا، أَوْ بَعِيرُهُ بَعِيرَيْهِمَا، أَوْ رَمِيَهُ رَمِيَّهِمَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْخَلَ  
فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبَقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ. وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ  
فَرَسَيْنِ، وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يُسَبَقَ، فَهُوَ قِمَارٌ»<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ سَبَقَهُمَا، أَحْرَزَ سَبْقَيْهِمَا، وَإِنْ سَبَقَ

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٤٧٤) حديث (١٠١٤٢)، وأبو داود في كتاب «الجهاد» باب  
«في السبق» حديث (٢٥٧٤)، والترمذي في كتاب «الجهاد» باب «ما جاء في الرهان والسبق»  
حديث (١٧٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حديث حسن»، وصححه  
الألباني في «إرواء الغليل» حديث (١٥٠٦).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الجهاد» باب «في المحلل» حديث (٢٥٧٩)، وابن ماجه في كتاب  
«الجهاد» باب «السبق، والرهان» حديث (٢٨٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكره  
الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (٥٣٧١).

أَحَدُهُمَا، أَحْرَزَ سَبْقَهُ، وَأَخَذَ سَبْقَ صَاحِبِهِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْدِيدِ الْمَسَافَةِ، وَبَيَانِ الْغَايَةِ، وَقَدْرِ الْإِصَابَةِ، وَصِفَتِهَا، وَعَدَدِ الرُّشْقِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُسَابَقَةُ فِي الرَّمْيِ عَلَى الْإِصَابَةِ، لَا عَلَى الْبُعْدِ.

### بَابُ الْوَدِيعَةِ

وَهِيَ أَمَانَةٌ، لَا ضَمَانَ فِيهَا عَلَى الْمُودَعِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ.

وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي حِرْزِ مِثْلِهَا، أَوْ مِثْلِ الْحِرْزِ الَّذِي أُمِرَ بِإِحْرَازِهَا فِيهِ، أَوْ تَصَرَّفَ فِيهَا لِنَفْسِهِ، أَوْ خَلَطَهَا بِمَا لَا تَتَمَيَّزُ مِنْهُ، أَوْ أَخْرَجَهَا لِيُنْفِقَهَا ثُمَّ رَدَّهَا، أَوْ كَسَرَ خَتَمَ كَيْسِهَا، أَوْ جَحَدَهَا، أَوْ امْتَنَعَ مِنْ رَدِّهَا عِنْدَ طَلِبِهَا مَعَ إِمْكَانِهِ، ضَمِنَهَا.

وَإِنْ قَالَ: مَا أَوْدَعْتَنِي، ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا، أَوْ رَدَّهَا، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ.

وَإِنْ قَالَ: مَا لَكَ عِنْدِي شَيْءٌ، ثُمَّ ادَّعَى رَدَّهَا، أَوْ تَلَفَهَا، قُبِلَ مِنْهُ.

وَالْعَارِيَّةُ مَضْمُونَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهَا الْمُسْتَعِيرُ.

### بَابُ الْإِجَارَاتِ

وَهِيَ عَقْدٌ عَلَى الْمَنَافِعِ، لَازِمٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ، لَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا فَسْخَاحَهَا، وَلَا تَنْفِسُخُ بِمَوْتِهِ وَلَا جُنُونِهِ، وَتَنْفَسُخُ بِتَلَفِ الْعَيْنِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا، وَانْقِطَاعِ نَفْعِهَا، وَلِلْمُسْتَأْجِرِ فُسْخُوحُهَا بِالْعَيْنِ قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا.

وَلَا تَصَحُّ إِلَّا عَلَى نَفْعٍ مَعْلُومٍ، إِمَّا بِالْعُرْفِ، كَسُكْنَى دَارٍ، وَإِمَّا بِالْوَصْفِ،

كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ مُعَيَّنٍ، وَبِنَاءٍ حَائِطٍ، وَحَمْلِ شَيْءٍ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، وَضَبَطَ ذَلِكَ



بِصِفَاتِهِ، وَمَعْرِفَةِ أَجْرَتِهِ، وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى عَيْنٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا.

وَمَنْ اسْتَأْجَرَ شَيْئًا فَلَهُ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهُ مَنْ يَسْتَوْفِيهِ بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، إِذَا كَانَ مِثْلَهُ أَوْ دُونَهُ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِزَرْعٍ، فَلَهُ زَرْعُ مَا هُوَ أَقَلُّ مِنْهُ ضَرَرًا، فَإِنْ زَرَعَ مَا هُوَ أَكْبَرُ ضَرَرًا مِنْهُ، أَوْ يُخَالِفُ ضَرْرُهُ ضَرْرَهُ، فَعَلَيْهِ أَجْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ اكْتَرَى إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ فَجَاوَزَهُ أَوْ لِحْمَلِ شَيْءٍ فَرَادَ عَلَيْهِ، فَعَلَيْهِ أَجْرُ الْمِثْلِ لِلزَّائِدِ، وَضَمَانُ الْعَيْنِ إِنْ تَلَفَتْ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَجِيرِ الَّذِي يُوجِّرُ نَفْسَهُ مُدَّةً بِعَيْنِهَا فِيمَا يَتَلَفُ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ، وَلَا عَلَى حَجَّامٍ، أَوْ خَتَّانٍ، أَوْ طَيِّبٍ إِذَا عُرِفَ مِنْهُمْ حَذَقُ الصَّنْعَةِ، وَلَمْ تَجْنِ أَيْدِيهِمْ، وَلَا عَلَى الرَّاعِي إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ. وَيُضْمَنُ الْقَصَّارُ، وَالْحَبَّاطُ، وَنَحْوُهُمَا مِمَّنْ يَتَقَبَّلُ الْعَمَلَ مَا تَلَفَ بِعَمَلِهِ، دُونَ مَا تَلَفَ مِنْ حِرْزِهِ.

### بَابُ الْغَضَبِ

هُوَ اسْتِيلَاءُ الْإِنْسَانِ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ، بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَمَنْ غَضَبَ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ رَدُّهُ، وَأَجْرُ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ لَهُ أَجْرٌ، مُدَّةً مَقَامِهِ فِي يَدَيْهِ، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْهِ أَرْضُ نَقْصِهِ.

وَإِنْ جَنَى قَارِشُ جَنَابِيهِ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ أَوْ عَلَى أَجْنَبِيِّ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ فَلِسَيِّدِهِ تَضْمِينُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا.

وَإِنْ زَادَ الْمَغْضُوبُ أَوْ نَقَصَ رَدَّهُ بِزِيَادَتِهِ وَضَمِنَ نَقْصَهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ الزِّيَادَةُ

مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْفَصِلَةً، وَإِنْ زَادَ وَنَقَصَ رَدَّهُ بِزِيَادَتِهِ، وَضَمِنَ نَقْصَهُ، سَوَاءً زَادَ بِفِعْلِهِ أَوْ  
بِغَيْرِ فِعْلِهِ، فَلَوْ نَجَرَ الخَشَبَةَ بَابًا أَوْ عَمِلَ الحَدِيدَ إِبْرًا رَدَّهْمَا بِزِيَادَتَيْهِمَا وَضَمِنَ  
نَقْصَهُمَا إِنْ نَقَصَا، وَلَوْ غَصَبَ قُطْنَا فَعَزَلَهُ أَوْ غَزَلَ فَنَسَجَهُ، أَوْ ثَوْبًا فَقَصَّرَهُ أَوْ فَصَّلَهُ  
وَخَاطَهُ، أَوْ حَبًّا فَصَارَ زَرْعًا، أَوْ نَوَى فَصَارَ شَجَرًا، أَوْ يَبْنِي فَصَارَ فِرَاحًا، فَكَذَلِكَ،  
وَإِنْ غَصَبَ عَبْدًا فَرَادَ فِي بَدَنِهِ أَوْ بِتَعْلِيمِهِ ثُمَّ ذَهَبَتِ الزِّيَادَةُ، رَدَّهُ وَقِيمَةَ الزِّيَادَةِ.

وَإِنْ تَلَفَ الْمَغْضُوبُ أَوْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ، فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا،  
وَقِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ قَدَرَ عَلَى رَدِّهِ، رَدَّهُ وَأَخَذَ الْقِيمَةَ.

وَإِنْ خَلَطَ الْمَغْضُوبُ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ مِنْ جَنْسِهِ، فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْهُ، وَإِنْ خَلَطَهُ  
بِغَيْرِ جَنْسِهِ، فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ غَصَبَ أَرْضًا، فَعَرَسَهَا، أَخَذَ بِقُلْعِ غَرْسِهِ وَرَدَّهَا وَأَرْشَ نَقْصِهَا وَأُجْرَتِهَا،  
وَإِنْ زَرَعَهَا وَأَخَذَ الْعَاصِبُ الزَّرْعَ رَدَّهَا وَأُجْرَتِهَا، وَإِنْ أَدْرَكَ الزَّرْعَ قَبْلَ حَصَادِهِ  
خَيْرٌ بَيْنَ تَرْكِهِ إِلَى الْحَصَادِ بِالْأَجْرَةِ وَبَيْنَ اخْتِادِ الزَّرْعِ بِقِيمَتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ غَصَبَ  
جَارِيَةً، فَوَطَّئَهَا وَأَوْلَدَهَا، لَزِمَهُ الْحَدُّ، وَرَدَّهَا وَرَدُّ وَلَدِهَا، وَمَهْرُ مِثْلِهَا، وَأَرْشُ  
نَقْصِهَا، وَأَجْرَةُ مِثْلِهَا، وَإِنْ بَاعَهَا فَوَطَّئَهَا الْمُشْتَرِي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَعَلَيْهِ مَهْرُهَا،  
وَقِيمَةُ وَلَدِهَا إِنْ أَوْلَدَهَا، وَأَجْرَةُ مِثْلِهَا، وَيَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الْعَاصِبِ.

(١) الْمُتَّهَى: «وَبِدُونِهِ، أَوْ بِخَيْرٍ مِنْهُ، أَوْ بِغَيْرِ جَنْسِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَمَيَّزُ؛ فَتُسَرِّكَانَ بِقَدْرِ قِيمَتَيْهِمَا».

(٢) الْمُتَّهَى: «وَيُخَيَّرُ قَبْلَهُ بَيْنَ تَرْكِهِ إِلَيْهِ بِأَجْرَتِهِ، أَوْ تَمَلُّكِهِ بِنَفَقَتِهِ».

## بَابُ الشُّفْعَةِ

وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ الْإِنْسَانِ انْتِزَاعَ حِصَّةٍ شَرِيكِهِ مِنْ يَدِ مُشْتَرِيهَا.

وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطِ سَبْعَةٍ:

أَحَدُهَا: الْبَيْعُ، فَلَا تَجِبُ فِي مَوْهُوبٍ، وَلَا مَوْقُوفٍ، وَلَا عِوَضٍ خُلِعَ، وَلَا صَدَاقٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَقَارًا، أَوْ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ شِقْصًا مُشَاعًا، فَأَمَّا الْمَقْسُومُ الْمَحْدُودُ، فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ،

لِقَوْلِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتْ الْحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَنْقَسِمُ، فَأَمَّا مَا لَا يَنْقَسِمُ، فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ.

الخَامِسُ: أَنْ يَأْخُذَ الشَّقْصَ كُلَّهُ، فَإِنْ طَلَبَ أَخَذَ بَعْضَهُ، بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ، وَلَوْ

كَانَ لَهُ شَفِيعَانِ، فَالشُّفْعَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمَا، وَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا شُفْعَتَهُ، لَمْ يَكُنْ لِلْآخَرِ إِلَّا أَخْذُ الْكُلِّ، أَوْ التَّرْكَ.

السَّادِسُ: إِمَّا كَانَ آدَاءِ الثَّمَنِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ، بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ،

وَإِذَا كَانَ الثَّمَنُ مِثْلِيًّا، فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ، وَلَا بَيِّنَةَ لَهُمَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الشفعة» باب «باب الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا

شفعة» حديث (٢٢٥٧).

السَّابِعُ: الْمُطَالَبَةُ بِهَا عَلَى الْفَوْرِ سَاعَةً يَعْلَمُ، فَإِنْ أَخَّرَهَا، بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنْهَا؛ لِعْيِيَّةٍ أَوْ حَبْسٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ صِغَرٍ، فَيَكُونُ عَلَى شُفْعَتِهِ مَتَى قَدَرَ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الطَّلَبِ بِهَا، فَلَمْ يُشْهِدْ، بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى تَبَايَعَ ذَلِكَ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ، فَلَهُ مُطَالَبَةُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، فَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْأَوَّلِ رَجَعَ الثَّانِي بِمَا أَخَذَ مِنْهُ، وَالثَّالِثُ عَلَى الثَّانِي.

وَمَتَى أَخَذَهُ، وَفِيهِ غَرْسٌ، أَوْ بِنَاءٌ لِلْمُشْتَرِي، أَعْطَاهُ الشَّفِيعُ قِيَمَتَهُ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُشْتَرِي قَلْعَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ بَادٍ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي مُبْقًى إِلَى الْحَصَادِ أَوْ الْجُذَاذِ.

وَإِنْ اشْتَرَى شِقْصًا وَسَيِّفًا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ، فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ الشَّقْصِ بِحَصَّتِهِ.



## كِتَابُ الْوَقْفِ

وَهُوَ: تَخْيِيسُ الْأَصْلِ، وَتَسْيِيلُ الثَّمَرَةِ.

وَيَجُوزُ فِي كُلِّ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْنُهَا، وَيُتَنَفَّعُ بِهَا دَائِمًا مَعَ بَقَائِهَا، وَلَا يَصَحُّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، مِثْلُ الْأَثْمَانِ وَالْمَطْعُومَاتِ وَالرِّيَّاحِينَ، وَلَا يَصَحُّ إِلَّا عَلَى بَرٍّ أَوْ مَعْرُوفٍ، مِثْلُ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ مَالًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفُسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ»، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ<sup>(١)</sup>.

وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. وَيَصَحُّ الْوَقْفُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ الدَّالَّ عَلَيْهِ، مِثْلُ أَنْ يَبْنِيَ مَسْجِدًا، وَيَأْذَنَ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ، أَوْ سِقَايَةً وَيُسَرِّعَهَا لِلنَّاسِ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا أَنْ تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، فَيَبِيعُ، وَيُسْتَرَى بِهِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ،

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الشروط» باب «الشروط في الوقف» حديث (٢٧٣٧)،

ومسلم في كتاب «الوصية» باب «الوقف» حديث (١٦٣٢).

وَالْفَرَسُ الْحَيَسُ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِلغَزْوِ، يَبِيعُ، وَاشْتَرِيَ بِهِ مَا يَصْلُحُ لِلغَزْوِ، وَالْمَسْجِدُ إِذَا لَمْ يُتَمَتَّعْ بِهِ فِي مَكَانِهِ، يَبِيعُ، وَنُقِلَ إِلَى مَكَانٍ يُتَمَتَّعُ بِهِ.

وَيُرْجَعُ فِي الْوَقْفِ وَمَضَرِفِهِ وَشُرُوطِهِ وَتَرْتِيبِهِ، وَإِذْخَالِ مَنْ شَاءَ بِصِفَةٍ أَوْ إِخْرَاجِهِ بِهَا إِلَى لَفْظِ الْوَاقِفِ، وَكَذَلِكَ النَّاطِرُ فِيهِ، وَالتَّفَقُّعُ عَلَيْهِ، فَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدٍ فَلَانَ ثُمَّ عَلَى الْمَسَاكِينِ، كَانَ الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى بِالسَّوِيَّةِ، إِلَّا أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَجَعَ عَلَى الْمَسَاكِينِ.

وَمَتَى كَانَ الْوَقْفُ عَلَى مَنْ يُمَكِّنُ حَضْرَهُمْ، لَزِمَ اسْتِيعَابُهُمْ بِهِ، وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يُفْضَلَ بَعْضُهُمْ. وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ حَضْرَهُمْ، جَازَ تَفْضِيلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَتَخْصِصُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهِ.

### بَابُ الْهَبَةِ

وَهِيَ: تَمْلِكُ الْمَالَ فِي الْحَيَاةِ بِغَيْرِ عَوَضٍ، وَتَصِحُّ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَالْعَطِيَّةُ الْمُقْتَرَنَةُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَتَلْزَمُ بِالْقَبْضِ، وَلَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهَا إِلَّا لِلْوَالِدِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُعْطَى عَطِيَّةٌ فَيَرْجِعُ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطَى وَلَدَهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب «الذبايح» باب «ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة» حديث (٢١٣٢)، والنسائي في كتاب «الهبة» باب «رجوع الولد فيما يعطي ولده» حديث (٣٦٩٠) من حديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وَالْمَشْرُوعُ فِي عَطِيَّةِ الْأَوْلَادِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ مِيرَاثِهِمْ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا قَالَ لِرَجُلٍ: أَعْمَرْتُكَ دَارِي، أَوْ: هِيَ لَكَ عُمُرُكَ، فَهِيَ لَهُ وَلَوَرَّثْتَهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنْ قَالَ: سُكَّنَاكَ لَكَ عُمُرُكَ، فَلَهُ أَخْذُهَا مَتَى شَاءَ.

### بَابُ عَطِيَّةِ الْمَرِيضِ

تَبَرَّعَاتُ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ، وَمَنْ هُوَ فِي الْخَوْفِ كَالْمَرِيضِ، كَالْوَاقِفِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ عِنْدَ انْتِحَامِ الْقِتَالِ، وَمَنْ قُدِّمَ لِيُقْتَلَ، وَرَاكِبِ الْبَحْرِ حَالَ هَيْجَانِهِ، وَمَنْ وَقَعَ الطَّاعُونَ بِبَلَدِهِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِمُ الْمَوْتُ، حُكْمُهَا حُكْمُ وَصِيَّتِهِ فِي سِتَّةِ أَحْكَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا لَا تَجُوزُ لِأَجْنَبِيٍّ؛ بِزِيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ، وَلَا لِوَارِثٍ بِشَيْءٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرَثَةِ، لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً<sup>(٢)</sup>.

الثَّانِي: أَنَّ الْحُرِّيَّةَ تُجْمَعُ فِي بَعْضِ الْعَبِيدِ بِالْقُرْعَةِ، إِذَا لَمْ يَفِ الثَّلَاثُ بِالْجَمِيعِ؛ لِلْخَبَرِ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الهبه وفضلها والتحريض عليها» باب «الإشهاد في الهبة» حديث (٢٥٨٧)، ومسلم في كتاب «الهيئات» باب «كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة» حديث (١٦٢٣)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الآيمان» باب «من أعتق شركاً له في عبد» حديث (١٦٦٨) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ، أَوْ مُعَيَّنًا فَأَشْكَلَ، أُخْرِجَ بِالْقُرْعَةِ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ يُعْتَبَرُ خُرُوجُهَا مِنَ الثُّلُثِ حَالَ الْمَوْتِ، فَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَا مَالَ لَهُ سِوَاهُ، أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ، ثُمَّ مَلَكَ عِنْدَ الْمَوْتِ ضِعْفَ قِيمَتِهِ، تَبَيَّنَا أَنَّهُ عَتَقَ كُلَّهُ حِينَ إِعْتَاقِهِ، وَكَانَ مَا كَسَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ صَارَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِفُهُ، لَمْ يَعْتِقْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَمْ يَصِحَّ تَبَرُّعُهُ بِهِ، وَلَوْ وَصَّى بِشَيْءٍ، فَلَمْ يَأْخُذْهُ الْمُوصَى لَهُ زَمَانًا، قُومَ عَلَيْهِ وَقَتَ الْمَوْتِ لَا وَقَتَ الْأَخْذِ<sup>(١)</sup>.

الخَامِسُ: أَنَّ كَوْنَهُ وَارِثًا يُعْتَبَرُ حَالَةَ الْمَوْتِ فِيهِمَا، فَلَوْ أَعْطَى أَخَاهُ أَوْ وَصَّى لَهُ وَلَا وَلَدَ لَهُ، فَوُلِدَ لَهُ ابْنٌ، صَحَّتِ الْعَطِيَّةُ وَالْوَصِيَّةُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ ابْنٌ فَمَاتَ، بَطَلَتْ.

السَّادِسُ: أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ رَدُّ الْوَرِثَةِ وَإِجَارَتُهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فِيهِمَا.

وَتُفَارِقُ الْوَصِيَّةُ الْعَطِيَّةَ فِي أَحْكَامٍ أَرْبَعَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْعَطِيَّةَ تَنْفُذُ مِنْ حِينِهَا، فَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا أَوْ أَعْطَاهُ إِنْسَانًا، صَارَ الْمُعْتَقُ حُرًّا، وَمَلَكَهُ الْمُعْطَى، وَكَسَبُهُ لَهُ، وَلَوْ وَصَّى بِهِ، أَوْ دَبَّرَهُ، لَمْ يَعْتِقْ، وَلَمْ يَمْلِكْهُ الْمُوصَى لَهُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ وَمَا كَسَبَ أَوْ حَدَثَ فِيهِ مِنْ نَمَاءٍ مُتَفَصِّلٍ، فَهُوَ لِلْوَرِثَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْعَطِيَّةَ يُعْتَبَرُ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا حِينَ وَجُودِهَا، كَعَطِيَّةِ الصَّحِيحِ، وَالْوَصِيَّةُ لَا يُعْتَبَرُ قَبُولُهَا وَلَا رَدُّهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي.

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَمَحَلُّهُ [القبول] بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيَبْتُثُّ مِلْكُ مُوصَى لَهُ مِنْ حِينِهِ».



الثَّالِثُ: أَنَّهَا تَقَعُ لِازِمَةٍ، لَا يَمْلِكُ الْمُعْطِي الرُّجُوعَ فِيهَا، وَالْوَصِيَّةُ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا مَتَى شَاءَ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ مِنْهَا إِذَا ضَاقَ الثُّلُثُ عَنْ جَمِيعِهَا، وَالْوَصِيَّةُ يُسَوَّى بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ مِنْهُ، وَيَدْخُلُ النِّقْصُ عَلَى وَاحِدٍ بِقَدْرِ وَصِيَّتِهِ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهَا عِتَقٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْعَطَايَا إِذَا وَقَعَتْ دُفْعَةً وَاحِدَةً.



## كِتَابُ الْوَصَايَا

رُويَ عَنْ سَعْدٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَدْ بَلَغَ بِي الْوَجَعُ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرْتُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالثُّلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ بِخُمْسِ مَالِهِ.  
وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ وَالتَّذْيِيرُ، مِنْ كُلِّ مَنْ تَصِحُّ هِبَتُهُ، وَمِنْ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ، وَالْمَخْجُورِ عَلَيْهِ لَسْفِهِ، وَلِكُلِّ مَنْ تَصِحُّ الْهِبَةُ لَهُ، وَلِلْحَمَلِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا حِينَ الْوَصِيَّةِ لَهُ.

وَتَصِحُّ بِكُلِّ مَا فِيهِ نَفْعٌ مُبَاحٌ، كَكُلِّ الصَّيْدِ وَالْغَنَمِ، وَمَا فِيهِ نَفْعٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ، وَبِالْمَعْدُومِ، كَالَّذِي تَحْمِلُ أُمُّهُ أَوْ شَجَرَتُهُ.

وَتَصِحُّ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ، وَبِمَا لَا يَمْلِكُهُ، كِمَتِّ دِرْهَمٍ لَا يَمْلِكُهَا، وَبِغَيْرِ مُعَيَّنٍ، كَعَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ، وَيُعْطِيهِ الْوَرَثَةُ

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الوصايا» باب «أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا»

حديث (٢٧٤٢)، ومسلم في «الوصية» باب «الوصية بالثلث» حديث (١٦٢٨).

مِنْهُمْ مَا شَاءُوا، وَبِالْمَجْهُولِ كَحِظٍّ مِنْ مَالِهِ، أَوْ جُزْءٍ، وَيُعْطِيهِ الْوَرَثَةُ مَا شَاءُوا.

وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ، فَلَهُ مِثْلُ أَقْلِهِمْ نَصِيْبًا، يُزَادُ عَلَى الْفَرِيضَةِ، وَلَوْ خَلَفَ ثَلَاثَةُ بَنِينَ وَوَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ، فَلَهُ الرَّبْعُ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ كَأُمٍّ، صَحَّحَتْ مَسْأَلَةُ الْوَرَثَةِ بِدُونِ الْوَصِيَّةِ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ، وَزِدَتْ عَلَيْهَا مِثْلُ نَصِيبِ ابْنِ، فَصَارَتْ مِنْ ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ.

وَلَوْ وَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ، وَلَا خَرَ بِسُدُسِ بَاقِي الْمَالِ، جَعَلَتْ صَاحِبَ سُدُسِ الْبَاقِي كَذِي فَرْضٍ لَهُ السُّدُسُ، وَصَحَّحْتُهَا كَأَلَّتِي قَبْلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ وَصِيَّةُ الثَّانِي بِسُدُسِ بَاقِي الثَّلَاثِ صَحَّحْتُهَا أَيْضًا كَمَا قُلْنَا سَوَاءً، ثُمَّ زِدَتْ عَلَيْهَا مِثْلَهَا، فَتَصِيرُ تِسْعَةً وَسِتِّينَ، تُعْطِي صَاحِبَ السُّدُسِ سَهْمًا وَاحِدًا، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْبَنِينَ وَالْوَصِيِّ الْآخِرِ أَرْبَاعًا، وَإِنْ زَادَ الْبَنُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ، زِدَتْ صَاحِبَ سُدُسِ الْبَاقِي بِقَدْرِ زِيَادَتِهِمْ، فَإِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً، أُعْطِيَتْهُ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ سَهْمَيْنِ، وَإِنْ كَانُوا خَمْسَةً، فَلَهُ ثَلَاثَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِثُلْثِ بَاقِي الرَّبْعِ وَالْبَنُونَ أَرْبَعَةً، فَلَهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ، فَإِنْ زَادَ الْبَنُونَ عَلَى أَرْبَعَةٍ، زِدَتْهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمًا.

وَإِنْ وَصَّى بِضِعْفِ نَصِيبِ وَارِثٍ أَوْ ضِعْفَيْنِ، فَلَهُ مِثْلًا نَصِيبِهِ وَثَلَاثَةٌ أَضْعَافِهِ وَثَلَاثَةٌ أَمْثَالِهِ.

وَإِنْ وَصَّى بِجُزْءٍ مُشَاعٍ، كَثُلْتُ أَوْ رُبْعٍ، أَخَذَتْهُ مِنْ مَخْرَجِهِ، وَقَسَمَتْ الْبَاقِي عَلَى الْوَرَثَةِ، فَإِنْ وَصَّى بِجُزْأَيْنِ كَثُلْتُ وَرُبْعٍ، أَخَذَتْهُمَا مِنْ مَخْرَجِهِمَا، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ، وَقَسَمَتْ الْبَاقِي عَلَى الْوَرَثَةِ، فَإِنْ رَدُّوا جَعَلَتْ سِهَامَ الْوَصِيَّةِ ثُلْثَ الْمَالِ،

وَلِلْوَرَثَةِ ضِعْفُ ذَلِكَ.

وَإِنْ وَصَّى بِمُعَيَّنٍ مِنْ مَالِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ، فَلِلْمُوصَى لَهُ قَدْرُ الثُّلُثِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ.

وَإِنْ زَادَتْ الْوَصَايَا عَلَى الْمَالِ، كَرَجُلٍ أَوْصَى بِكُلِّ مَالِهِ لِرَجُلٍ، وَلَا آخَرَ بِثُلُثٍ، ضَمَمْتَ الثُّلُثَ إِلَى الْمَالِ، فَصَارَ أَرْبَعَةُ أَثْلَاقٍ وَقَسَمْتَ الْمَالَ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ إِنْ أُجِيزَ لَهُمَا، وَالثُّلُثُ عَلَى أَرْبَعَةٍ إِنْ رُدَّ عَلَيْهِمَا.

وَلَوْ وَصَّى بِمُعَيَّنٍ لِرَجُلٍ، ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِآخَرَ، أَوْ أَوْصَى بِهِ إِلَى رَجُلٍ ثُمَّ أَوْصَى إِلَى آخَرَ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ قَالَ: مَا أَوْصَيْتُ بِهِ لِلأَوَّلِ، فَهُوَ لِلثَّانِي، بَطَلَتْ وَصِيَّةُ الْأَوَّلِ.

### فصل في بطلان الوصية:

إِذَا بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ أَوْ بَعْضُهَا، رَجَعَ إِلَى الْوَرَثَةِ، فَلَوْ وَصَّى أَنْ يُشْتَرَى عَبْدُ زَيْدٍ بِمِائَةِ فَيْعَتَقَ، فَمَاتَ، أَوْ لَمْ يَبْعُهُ سَيِّدُهُ، فَالْمِئَةُ لِلْوَرَثَةِ، وَإِنْ وَصَّى بِمِئَةٍ تُنْفَقُ عَلَى فَرَسٍ حَبِيسٍ، فَمَاتَ، فَهِيَ لِلْوَرَثَةِ، وَلَوْ وَصَّى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ زَيْدٌ بِأَلْفٍ فَلَمْ يَحُجَّ، فَهِيَ لِلْوَرَثَةِ، وَإِنْ قَالَ الْمُوصَى لَهُ: أَعْطُونِي الرَّائِدَ عَلَى نَفَقَةِ الْحَجِّ، لَمْ يُعْطَ شَيْئًا، وَلَوْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي أَوْ رَدَّ الْوَصِيَّةَ، رُدَّ إِلَى الْوَرَثَةِ، وَلَوْ وَصَّى لِحَيٍّ وَمَيِّتٍ، فَلِلْحَيِّ نِصْفُ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ وَصَّى لِوَارِثِهِ وَأَجْنَبِيِّ بِثُلُثِ مَالِهِ، فَلِلْأَجْنَبِيِّ السُّدُسُ، وَيَقِفُ سُدُسُ الْوَارِثِ عَلَى الْإِجَارَةِ.

## بَابُ الْمُوصَى إِلَيْهِ

تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، عَاقِلٍ، عَذْلٍ، مِنَ الذَّكَوْرِ وَالْإِنَاثِ، بِمَا يَجُوزُ لِلْمُوصِي فِعْلُهُ، مِنْ قَضَاءِ دَيْنِهِ، وَتَفْرِيقِ وَصِيَّتِهِ، وَالتَّظَرُّفِ فِي أَمْرِ أَطْفَالِهِ.

وَمَتَى وَصَّى إِلَيْهِ بِوِلَايَةِ أَطْفَالِهِ أَوْ مَجَانِينِهِ، ثَبَتَ لَهُ وَلَا يَتُهُمْ، وَيَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ لَهُمْ بِمَا لَهُمْ فِيهِ الْحَظُّ مِنَ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، وَقَبُولِ مَا يُوهَبُ لَهُمْ، وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ، وَعَلَى مَنْ تَلَزَمَتْهُمْ مَوَوتَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالتَّجَارَةِ لَهُمْ، وَدَفْعِ أَمْوَالِهِمْ مُضَارَبَةً بِحُزْنٍ مِنَ الرَّبْحِ.

وَإِنْ اتَّجَرَ لَهُمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ شَيْءٌ. وَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ حَاجَتِهِ بِقَدْرِ عَمَلِهِ وَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ، وَلَا يَأْكُلُ إِذَا كَانَ غَنِيًّا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦].

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوصِيَ بِمَا أُوصِيَ إِلَيْهِ بِهِ، وَلَا أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ مِنْ مَالِهِمْ لِنَفْسِهِ، وَيَجُوزُ لِلْأَبِ ذَلِكَ، وَلَا يَلِي مَالَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ إِلَّا الْأَبُ، أَوْ وَصِيُّهُ، أَوْ الْحَاكِمُ.

﴿فَصَلِّ فِي الرُّشْدِ، وَالتَّحْجَرِ﴾

وَلَوْلِيَّتُهُمْ أَنْ يَأْذَنَ لِلْمُمَيِّزِ مِنَ الصَّبِيَّانِ فِي التَّصَرُّفِ؛ لِيَخْتَبَرَ رُشْدُهُ، وَالرُّشْدُ: الصَّلَاحُ فِي الْمَالِ، فَمَنْ آتَسَ رُشْدَهُ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ إِذَا بَلَغَ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَإِنْ عَاوَدَ السَّفَهَ، أُعِيدَ عَلَيْهِ الْحَجْرُ، وَلَا يَنْظَرُ فِي مَالِهِ إِلَّا الْحَاكِمُ، وَلَا يَنْفَكُ الْحَجْرُ عَنْهُ إِلَّا بِحُكْمِهِ، وَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ فِي الْمَالِ، وَيُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ، وَالْقِصَاصِ، وَالطَّلَاقِ، وَإِنْ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ، نَفَذَ طَلَّاقَهُ دُونَ إِعْتَاقِهِ.

## ﴿فَصَلِّ فِي الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ﴾

وَإِذَا أَدِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ فِي التَّجَارَةِ، صَحَّ بَيْعُهُ، وَشِرَاؤُهُ، وَإِقْرَارُهُ، وَلَا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ إِلَّا فِي قَدَرِ مَا أَدِنَ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ رَأَاهُ سَيِّدُهُ يَتَصَرَّفُ فَلَمْ يَنْهَهُ؛ لَمْ يَصِرْ بِهَذَا مَأْذُونًا لَهُ.



## كِتَابُ الْفَرَائِضِ

وَهِيَ قِسْمَةُ الْمِيرَاثِ، وَالْوَارِثُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: ذُو فَرْضٍ، وَعَصَبَةٌ، وَذُو رَحِمٍ، فَذُو الْفَرْضِ عَشْرَةٌ: الزَّوْجَانِ، وَالْأَبَوَانِ، وَالْجَدُّ، وَالْجَدَّةُ، وَالْبَنَاتُ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ، وَالْأَخَوَاتُ وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ، فَلَهُ الرُّبْعُ، وَلَهَا الرُّبْعُ وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَرْبَعًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، فَلَهُنَّ الثُّمْنُ.

﴿فَضْلٌ فِي مِيرَاثِ الْأَبِ﴾

وَلِلْأَبِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، حَالٌ لَهُ الشُّدُسُ، وَهِيَ مَعَ ذُكُورِ الْوَلَدِ، وَحَالٌ يَكُونُ عَصَبَةً، وَهِيَ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ، وَحَالٌ لَهُ الْأَمْرَانِ، وَهِيَ مَعَ إِنَاثِ الْوَلَدِ.

﴿فَضْلٌ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ﴾

وَالْجَدُّ كَالْأَبِ فِي أَحْوَالِهِ، وَلَهُ حَالٌ رَابِعٌ، وَهِيَ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ، فَلَهُ الْأَحْظُ مِنْ مُقَاسَمَتِهِمْ كَأَخٍ، أَوْ ثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ، أَخَذَ فَرْضَهُ، ثُمَّ كَانَ لِلْجَدِّ الْأَحْظُ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي أَوْ شُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَوَلَدَ الْآبِ كَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ فِي هَذَا إِذَا انْفَرَدُوا، فَإِنْ اجْتَمَعُوا، عَادَ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ الْجَدَّ بِوَلَدِ الْآبِ، ثُمَّ أَخَذُوا مَا حَصَلَ لَهُمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ أُخْتًا وَاحِدَةً فَتَأْخُذُ النِّصْفَ وَمَا فَضَلَ لِوَلَدِ الْآبِ.

وَأِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنِ الْفَرَضِ إِلَّا السُّدُسُ أَخَذَهُ الْجَدُّ وَسَقَطَ الْإِخْوَةُ، إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ، وَهِيَ: زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ وَجَدٌّ، فَإِنَّ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثَ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسَ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفَ، ثُمَّ يُقَسَّمُ سُدُسُ الْجَدِّ وَنِصْفُ الْأُخْتِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ، فَتَصِحُّ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَلَا يَعُولُ مِنْ مَسَائِلِ الْجَدِّ سِوَاهَا، وَلَا يُفَرِّضُ لِأُخْتٍ مَعَ جَدٍّ فِي غَيْرِهَا. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَوْجٌ، كَانَ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْأُخْتِ وَالْجَدِّ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَتُسَمَّى: الْخَرَقَاءُ؛ لِكَثْرَةِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهَا.

وَلَوْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ وَأُخْتُ لِآبٍ، لَصَحَّتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، وَتُسَمَّى: مُخْتَصِرَةً زَيْدٍ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ آخَرُ مِنْ آبٍ، صَحَّتْ مِنْ تِسْعِينَ، وَتُسَمَّى: تِسْعِينَ زَيْدٍ.

وَلَا خِلَافَ فِي إِسْقَاطِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ وَبَنِي الْإِخْوَةِ.

﴿فَصْلٌ فِي مِيرَاثِ الْأُمِّ﴾

وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةُ أَخْوَالٍ، حَالٌ: لَهَا السُّدُسُ، وَهِيَ مَعَ الْوَلَدِ، أَوْ الْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَحَالٌ: لَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، وَحَالٌ: لَهَا ثُلُثُ الْمَالِ، وَهِيَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، وَحَالٌ رَابِعٌ: وَهِيَ إِذَا كَانَ وَلَدُهَا مَنْفِيًّا



بِاللَّعَانِ أَوْ وَلَدَ زَنًى، فَتَكُونُ عَصْبَةً لَهُ،<sup>(١)</sup> فَإِنْ لَمْ تَكُنْ، فَعَصَبَتُهَا عَصْبَتُهُ.

### فصل: في ميراث الجدّة:

وَلِلْجَدَّةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمُّ السُّدُسِ، وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ، إِذَا تَحَادَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُنَّ أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ، فَهُوَ لِقُرْبَاهُنَّ، وَتَرِثُ الْجَدَّةُ وَابْنُهَا حَيًّا، وَلَا يَرِثُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ، أُمُّ الْأُمِّ، وَأُمُّ الْأَبِ، وَأُمُّ الْجَدِّ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَّهَاتِهِنَّ وَإِنْ عَلَوْنَ، وَلَا تَرِثُ جَدَّةٌ تَدْلِي بِأَبٍ بَيْنَ أُمَيْنِ، وَلَا بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ، فَإِنْ خَلَفَ جَدَّتِي أُمُّهُ وَجَدَّتِي أَبِيهِ، سَقَطَتْ أُمُّ أَبِي أُمِّهِ، وَالْمِيرَاثُ لِلثَّلَاثِ الْبَاقِيَاتِ.

### فصل: في ميراث البنات:

وَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ، وَلِلْبَنَاتِ فَصَاعِدًا الثُّلَاثَانِ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ بِمَنْزِلَتِهِنَّ إِذَا عِدَمْنَ، فَإِنْ اجْتَمَعْنَ، سَقَطَ بَنَاتُ الْإِبْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرًا، فَيُعَصِّبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ، وَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ وَاحِدَةٍ وَبَنَاتُ ابْنٍ، لِلْبَنَاتِ النِّصْفُ، وَلِبَنَاتِ الْإِبْنِ، وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلَاثِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعَصِّبُهُنَّ.

### فصل: في ميراث الأخوات:

وَالْأَخَوَاتُ لِلْأَبَوَيْنِ، كَالْبَنَاتِ فِي فَرَضِهِنَّ، وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ مَعَهُنَّ، كَبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبَنَاتِ سَوَاءً، وَلَا يُعَصِّبُهُنَّ إِلَّا أَخُوهُنَّ، وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَتَرِثُ أُمُّهُ وَذُو فَرْضٍ مِنْهُ فَرْضُهُ، وَعَصْبَتُهُ بَعْدَ ذُكُورِ وَلَدِهِ وَإِنْ نَزَلَ عَصْبَةُ أُمِّهِ فِي إِزْثٍ، فَأُمُّ وَحَالٍ: لَهُ الْبَاقِي».

عَصَبَةُ لَهُنَّ مَا فَضَّلَ، وَلَيْسَتْ لَهُنَّ مَعَهُنَّ فَرِيضَةٌ مُسَمَّاءُ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
فِي بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأَخْتٍ: أَقْضِي فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ،  
وَلِلْبِنْتِ الْإِبْنِ الشُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ <sup>(١)</sup>.

**فصل: في ميراث الإخوة والأخوات من الأم:**

وَالِإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ سَوَاءٌ، ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ، لِوَاحِدِهِمُ الشُّدُسُ،  
وَلِلثَلَاثِينَ الشُّدْسَانِ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلْثِ.

### باب الحجب

يَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ بِثَلَاثَةٍ: بِالْإِبْنِ، وَابْنِهِ، وَالْأَبِ.  
وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ بِهَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَبِالْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ.  
وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ: بِالْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَوَلَدِ الْإِبْنِ، وَالْأَبِ، وَالْجَدِّ.  
وَيَسْقُطُ الْجَدُّ بِالْأَبِ، وَكُلُّ جَدٍّ يَمَنُّ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ.

### باب العَصَبَاتِ

وَهُنَّ: كُلُّ ذَكَرٍ يُذَلِّي بِنَفْسِهِ أَوْ بِذَكَرٍ آخَرَ، إِلَّا الزَّوْجَ وَالْمُعْتَقَةَ وَعَصَبَاتِهَا.  
وَأَحَقُّهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ، وَأَقْرَبُهُمْ: الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُهُ، وَإِنْ نَزَلَ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ  
أَبُوهُ وَإِنْ عَلَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِخْوَةً، ثُمَّ بَنُو الْأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، وَإِنْ نَزَلُوا، وَعَلَى هَذَا لَا

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الفرائض» باب «ميراث ابنة الابن مع بنت» حديث (٦٧٣٦).

يَرِثُ بَنُو أَبِي أَعْلَى مَعَ بَنِي أَبِي أَدْنَى مِنْهُ وَإِنْ نَزَلُوا.

وَأُولَى كُلِّ بَنِي أَبِي أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ.

فَإِنْ اسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمْ، فَأُولَاهُمْ مَنْ كَانَ لِأَبَوَيْنِ.

وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ يُعَصِّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ وَيَقْتَسِمُونَ مَا وَرِثُوا لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَهُمْ: الابْنُ، وَابْنَةُ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنَ الْأَبِ، وَمَنْ عَدَاهُمْ يَنْفَرِدُ الذَّكَورُ بِالْمِيرَاثِ، كِبْنِي الْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ وَبَنِيهِمْ.

وَإِذَا انْفَرَدَ الْعَصْبَةُ، وَرِثَ الْمَالُ كُلَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ بُدِئَ بِهِ، وَكَانَ الْبَاقِي لِلْعَصْبَةِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ، فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»<sup>(١)</sup>

فَإِنْ اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ الْمَالَ، سَقَطَ الْعَصْبَةُ، فَإِذَا كَانَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَإِخْوَةٌ لَأُمٍّ وَإِخْوَةٌ لِأَبَوَيْنِ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْإِخْوَةِ لِلأُمِّ الثُّلُثُ، وَسَقَطَ الْإِخْوَةُ لِلأَبَوَيْنِ، وَتُسَمَّى: الْمُشْرَكَّةُ وَالْحِمَارِيَّةُ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَهُمْ أَخَوَاتٌ، كَانَ لَهُنَّ الثُّلَثَانِ، وَتُعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ، وَتُسَمَّى: أُمُّ الْفُرُوحِ.

### ﴿فَصْلٌ فِي مِيرَاثِ الْخُنْثَى﴾

وَإِذَا كَانَ الْوَلَدُ خُنْثَى اعْتَبِرَ بِمَبَالِهِ، فَإِنْ بَالَ مِنْ ذَكَرِهِ، فَهُوَ رَجُلٌ، وَإِنْ بَالَ مِنْ

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب «الفرائض» باب «ميراث الولد من أبيه وأمه» حديث (٦٧٣٢)، ومسلم في كتاب «الفرائض» باب «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» حديث (١٦١٥)، من

فَرَجِهِ، فَهُوَ امْرَأَةٌ، وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا وَاسْتَوَيَا، فَهُوَ مُشْكِلٌ، لَهُ نِصْفُ مِيرَاثِ ذَكَرٍ وَنِصْفُ مِيرَاثِ أُنْثَى، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي دِيَّتِهِ وَجُرَاحِهِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَا يُنْكَحُ بِحَالٍ.

## بَابُ ذَوِي الْأَرْحَامِ

وَهُمْ: كُلُّ قَرَابَةٍ لَيْسَ بِعَصَبَةٍ وَلَا ذِي فَرْصٍ، لَا مِيرَاثَ لَهُمْ مَعَ عَصَبَةٍ وَلَا ذِي فَرْصٍ، إِلَّا مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، فَإِنَّ لَهُمْ مَا فَضَّلَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ حَجَبٍ وَلَا مُعَاوَلَةٍ، وَيَرِثُونَ بِالتَّنْزِيلِ، فَيُجْعَلُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ أَذْلَى بِهِ، فَوَلَدُ الْبَنَاتِ وَوَلَدُ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتِ بِمَنْزِلَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ كَأَبَائِهِمْ، وَالْعَمَّاتُ وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ كَالْأَبِ، وَالْأَخَوَالُ وَالْخَالَاتُ وَأَبُو الْأُمِّ كَالْأُمِّ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَسْبَقُهُمْ إِلَى الْوَارِثِ أَحَقُّ، وَسَوَّيَتْ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى إِذَا اسْتَوَتْ جِهَاتُهُمْ مِنْهُ.

فَلَوْ خَلَفَ ابْنُ بِنْتٍ وَبِنْتُ ابْنٍ أُخْرَى، وَابْنًا وَبِنْتُ ابْنٍ أُخْرَى، فَسَمَتَ الْمَالَ بَيْنَ الْبَنَاتِ عَلَى ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ جَعَلْتُهُ لَأَوْلَادِهِنَّ؛ لِلْإِبْنِ الثُّلُثُ، وَلِلْبِنْتِ الثُّلُثُ، وَلِلْإِبْنِ وَالْبِنْتِ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ.

وَإِنْ خَلَفَ ثَلَاثَ عَمَّاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ، وَثَلَاثَ خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ، فَالْثُّلُثُ بَيْنَ الْخَالَاتِ عَلَى خَمْسَةٍ، وَالثُّلُثَانِ بَيْنَ الْعَمَّاتِ عَلَى خَمْسَةٍ، وَتَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ ذَوِي الْأَرْحَامِ، نَزَلَتْ الْبَعِيدَ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ، ثُمَّ قَسَمَتْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَالْجِهَاتُ ثَلَاثُ: الْبُؤُوَّةُ، وَالْأُمُومَةُ، وَالْأَبُؤُوَّةُ.

## بَابُ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

وَهِيَ سَبْعَةٌ:

فَالنَّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ، وَالثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَالرُّبْعُ وَخَدَهُ أَوْ مَعَ النِّصْفِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالثُّمْنُ وَخَدَهُ أَوْ مَعَ النِّصْفِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ لَا عَوْلَ فِيهَا. وَإِذَا كَانَ مَعَ النِّصْفِ ثُلُثٌ أَوْ ثُلُثَانٍ أَوْ سُدُسٌ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ، وَتَعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ. وَإِنْ كَانَ مَعَ الرُّبْعِ أَحَدُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، فَهِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ. وَإِنْ كَانَ مَعَ الثُّمْنِ سُدُسٌ أَوْ ثُلُثَانٍ، فَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ، وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةِ وَعَشْرِينَ.

## بَابُ الرَّدِّ

وَإِنْ لَمْ تَسْتَغْرِقِ الْقُرُوضُ الْمَالَ، وَلَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ، يُرَدُّ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ قُرُوضِهِمْ، إِلَّا الزَّوْجَيْنِ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ قُرُوضُهُمْ، أَخَذَتْ سِهَامُهُمْ مِنْ أَصْلِ سِتَّةٍ، ثُمَّ جَعَلَتْ عَدَدَ سِهَامِهِمْ أَصْلَ مَسْأَلَتِهِمْ، فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى بَعْضِهِمْ، ضَرَبَتْهُ فِي عَدَدِ سِهَامِهِمْ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أُعْطِيَتْهُ سَهْمُهُ مِنْ أَصْلِ مَسْأَلَتِهِ، وَقَسَمَتْ بَاقِي مَسْأَلَتِهِ عَلَى مَسْأَلَةِ أَهْلِ الرَّدِّ.

## بَابُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ

إِذَا انْكَسَرَ سَهْمُ فَرِيقٍ عَلَيْهِمْ، ضَرَبَتْ عَدَدَهُمْ، أَوْ وَفَّقَهُ إِنْ وَاثَقَ سِهَامُهُمْ فِي أَصْلِ مَسْأَلَتِهِمْ، وَعَوْلَهَا إِنْ عَالَتْ، أَوْ نَقَصَهَا إِنْ نَقَصَتْ، ثُمَّ يَصِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِثْلُ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ أَوْ وَفَّقَهُ.

وَلِإِنْ انْكَسَرَ عَلَى فَرِيقَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَكَانَتْ مُتَمَازِلَةً، أَجْزَاكَ أَحَدُهَا.

وَلِإِنْ كَانَتْ مُتَنَاسِبَةً، أَجْزَاكَ أَكْثَرُهَا.

وَلِإِنْ تَبَايَنَتْ ضَرَبَتْ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ.

وَلِإِنْ تَوَافَقَتْ، ضَرَبَتْ وَفَقَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ، ثُمَّ وَافَقَتْ بَيْنَ مَا بَلَغَ وَبَيْنَ

الثَّالِثِ وَضَرَبَتْهُ أَوْ وَفَّقَهُ فِي الثَّالِثِ، ثُمَّ ضَرَبَتْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ

مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي الْعَدَدِ الَّذِي ضَرَبَتْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ.

### بَابُ الْمُنَاسَخَاتِ

إِذَا لَمْ تُقَسِّمْ تَرِكَةُ الْمَيِّتِ حَتَّى مَاتَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ، وَكَانَ وَرَثَةُ الثَّانِي يَرِثُونَهُ

عَلَى حَسَبِ مِيرَاثِهِمْ مِنَ الْأَوَّلِ، قَسَمْتَ التَّرِكَةَ عَلَى وَرَثَةِ الثَّانِي وَأَجْزَاكَ، وَإِنْ

اِخْتَلَفَ مِيرَاثُهُمْ، صَحَّحْتَ مَسْأَلَةَ الثَّانِي، وَقَسَمْتَ عَلَيْهَا سِهَامَهُ مِنَ الْأُولَى، فَإِنْ

انْقَسَمَ، صَحَّحْتَ الْمَسْأَلَتَانِ مِمَّا صَحَّحْتَ مِنْهُ الْأُولَى، وَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ ضَرَبْتَ الثَّانِيَةَ،

أَوْ وَفَّقَهَا فِي الْأُولَى، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى مَضْرُوبٌ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ

وَفَّقَهَا، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ فِي الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي أَوْ وَفَّقَهَا، ثُمَّ

تَفْعَلُ فِيمَا زَادَ مِنَ الْمَسَائِلِ كَذَلِكَ.

### بَابُ مَوَانِعِ الْمِيرَاثِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: اخْتِلَافُ الدِّينِ، فَلَا يَرِثُ أَهْلُ مِلَّةٍ أَهْلَ مِلَّةٍ أُخْرَى؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

«لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»<sup>(١)</sup>.

وَلَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»<sup>(٢)</sup>. وَالْمُرْتَدُّ لَا يَرِثُ أَحَدًا، وَإِنْ مَاتَ فَمَالُهُ فِيَّ.

الثَّانِي: الرِّقَى، فَلَا يَرِثُ الْعَبْدُ أَحَدًا، وَلَا لَهُ مَالٌ يُورَثُ، وَمَنْ كَانَ بَعْضُهُ حُرًّا، وَرِثَ وَوُورِثَ.

الثَّالِثُ: الْقَتْلُ، فَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ الْمَقْتُولَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَإِنْ قَتَلَهُ بِحَقٍّ كَالْقَتْلِ حَدًّا، أَوْ قِصَاصًا، أَوْ قَتَلَ الْعَادِلِ الْبَاغِيَّ، لَمْ يُنْعَمْ مِيرَاثُهُ.

### بَابُ مَسَائِلِ شَتَّى

إِذَا مَاتَ عَنْ حَمَلٍ يَرِثُهُ، وَقَفَتْ لَهُ مِيرَاثٌ ذَكَرْنِ إِنْ كَانَ مِيرَاثُهُمَا أَكْثَرَ، وَإِلَّا مِيرَاثَ أُثْنَيْنِ، فَتُعْطِي كُلَّ وَارِثٍ الْيَقِينَ، وَتَقِفُ الْبَاقِي حَتَّى يَتَيَّنَ.  
وَأِنْ كَانَ فِي الْوَرِثَةِ مَفْقُودٌ لَا يُعْلَمُ خَبَرُهُ، أُعْطِيَتْ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ، وَوَقَفَتْ الْبَاقِي حَتَّى يُعْلَمَ حَالُهُ، إِلَّا أَنْ يُفْقَدَ فِي مَهْلَكَةٍ أَوْ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ، فَيُسْتَظَرُّ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ يُقْسَمُ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الفرائض» باب «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» حديث (٦٧٦٤)، ومسلم في كتاب «الفرائض» حديث (١٦١٤)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٨/٢) حديث (٦٦٦٤)، وأبو داود في كتاب «الفرائض» باب «هل يرث المسلم الكافر» حديث (٢٩١١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وذكره ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (١٣٥/٢) وقال: «إسناد أبي داود إسناد صحيح»، وذكره الألباني في «صحيح سنن أبي داود» حديث (٢٩١١) وقال: «حسن صحيح».

وَإِنْ طَلَّقَ الْمَرِيضُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ امْرَأَتَهُ، طَلَاَقًا يُتَّهَمُ فِيهِ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا الْمِيرَاثِ، لَمْ يَنْقُطْ مِيرَاثُهَا، يُتَّهَمُ فِيهِ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا، مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهِ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، تَوَارَثَا فِي الْعِدَّةِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ.  
وَإِنْ أَقَرَّ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ بِمُشَارِكِ لَهُمْ فِي الْمِيرَاثِ فَصَدَّقَهُمْ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا مَجْهُولَ النَّسَبِ، ثَبَتَ نَسَبُهُ وَإِزْنُهُ، وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ، وَلَهُ فَضْلُ مَا فِي يَدِ الْمُقِرِّ عَنْ مِيرَاثِهِ.

### بابُ الْوَلَاءِ

الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَإِنْ اخْتَلَفَ دِيْنُهُمَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ عَتَقَ عَلَيْهِ بِرَحِمٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ تَذْبِيرٍ أَوْ اسْتِيلَادٍ، فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ مِنْ حُرَّةٍ مُعْتَقَةٍ أَوْ مِنْ أُمِّيَّةٍ، وَعَلَى مُعْتَقِيهِ وَمُعْتَقِي أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِهِمْ وَمُعْتَقِيهِمْ، أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا، وَيَرِثُهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَحْجُبُهُ عَنْ مِيرَاثِهِمْ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

وَمَنْ قَالَ: أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي، وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ؛ فَفَعَلَ، فَعَلَى الْآمِرِ ثَمَنُهُ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ،

(١) الْمُتَّهَى: «وَيُثْبِتُ لَهُمَا [الميراث] فِي عِدَّةِ رَجْعِيَّةٍ، وَلَهَا فَقَطْ مَعَ تَهْمَتِهِ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا بِأَنِّ أَبَانِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ... وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَرْتَدَّ».

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «اليوع» باب «إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل» حديث (٢١٦٨)، ومسلم في كتاب «العتق» باب «إنما الولاء لمن أعتق» حديث (١٥٠٤)، من



وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: عَنِّي، فَالْتَّمَنُ عَلَيْهِ، وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ، وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ حَيٍّ بِلَا أَمْرِهِ  
أَوْ عَنْ مَيِّتٍ، فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ عَنْهُ بِأَمْرِهِ.

وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ حُرًّا الْأَصْلِ، فَلَا وِلَاءَ عَلَى وَلَدِهِمَا، وَإِنْ كَانَ  
أَحَدُهُمَا رَقِيقًا، تَبَعَ الْوَلَدُ الْأُمَّ فِي حُرِّيَّتِهَا أَوْ رِقِّهَا، فَإِنْ كَانَتِ الْأُمُّ رَقِيقَةً، فَإِنْ  
أَعْتَقَهُمْ، فَلَا وَهُمْ لَهُ، وَلَا يَنْجُرُّ عَنْهُ بِحَالٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَبُ رَقِيقًا وَالْأُمُّ مُعْتَقَةً،  
فَوَلَدُهَا أَحْرَارٌ، وَعَلَيْهِمُ الْوَلَاءُ لِمَوْلَى أُمِّهِمْ، فَإِنْ عُتِقَ الْعَبْدُ، جَرَّ مُعْتَقَهُ وَوَلَاءَ  
أَوْلَادِهِ، وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ الْأَوْلَادِ أَبَاهُ، عَتَقَ عَلَيْهِ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ وَوَلَاءُ إِخْوَتِهِ، وَيَبْقَى  
وَلَاؤُهُ لِمَوْلَى أُمِّهِ، فَإِنْ اشْتَرَى أَبُوهُمْ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ فَمِيرَاثُهُ بَيْنَ أَوْلَادِهِ  
لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، فَإِذَا مَاتَ عَتِيقُهُ بَعْدَهُ، فَمِيرَاثُهُ لِلذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ، وَلَوْ  
اشْتَرَى الذَّكَورُ وَالْإِنَاثُ أَبَاهُمْ فَعَتَقَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ اشْتَرَى أَبُوهُمْ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ، ثُمَّ مَاتَ  
الْأَبُ، ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُهُ، فَمِيرَاثُهُمَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ قَبْلَهَا، وَإِنْ مَاتَ الذَّكَورُ  
قَبْلَ مَوْتِ الْعَتِيقِ، وَرِثَ الْإِنَاثُ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِ مَا أَعْتَقْنَ مِنْ أَيْبِهِنَّ، ثُمَّ يُقَسَّمُ الْبَاقِي  
بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ مُعْتِقِ الْأُمِّ، فَإِنْ اشْتَرَيْنِ نِصْفَ الْأَبِ، وَكَانُوا ذَكَرَيْنِ وَأُنثَيْنِ، فَلَهُنَّ  
خَمْسَةُ أَسْدَاسِ الْمِيرَاثِ، وَلِلْمُعْتِقِ الْأُمِّ سُدُسُهُ؛ لِأَنَّ لَهُنَّ نِصْفَ الْوَلَاءِ، وَالْبَاقِي  
بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ مُعْتِقِ الْأُمِّ أَثْلَاثًا، وَإِنْ اشْتَرَى ابْنُ الْمُعْتَقَةِ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ، ثُمَّ اشْتَرَى الْعَبْدُ  
أَبَا مُعْتِقِهِ، فَأَعْتَقَهُ جَرَّ وِلَاءَ مُعْتِقِهِ، وَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَى الْآخَرِ.

وَلَوْ أَعْتَقَ الْحَرَبِيُّ عَبْدًا، فَسَبَّاهُ الْعَبْدُ، وَأَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ؛  
صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَى الْآخَرِ.

## باب الميراث بالولاء

الولاء لا يورث، وإنما يرث به أقرب عصبية المعتق، ولا يرث النساء من الولاء، إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن، وكذلك كل ذي فرض إلا الأب والجدة لهما السدس مع الابن وابنه، والولاء للكبير، فلو مات المعتق وخلف ابنتين وعتيقته، فمات أحد الابنتين عن ابن، ثم مات عتيقته، فماله لابن المعتق، وإن مات الابنان بعده وقبل مولاه، وخلف أحدهما ابناً، وخلف الآخر تسعة، فولاؤه بينهم على عددهم، لكل واحد عشرة، وإذا أعتقت المرأة عبداً ثم ماتت، فولاؤه وعقله على عصبيتها.

## باب العتق

وهو: تحرير العبد، ويحصل بالقول والفعل.  
فأما القول، فصريحه لفظ العتق والتحرير، وما تصرف منهما، فمتى أتى بذلك، حصل العتق وإن لم ينو، وما عدا هذا من الألفاظ المحتملة للعتق كناية، لا يعتق به إلا إذا نوى.

وأما الفعل، فمن ملك ذا رحم محرم عتق عليه، ومن أعتق جزءاً من عبده، مشاعاً أو معيناً، عتق كله، وإن أعتق ذلك من عبد مشترك، وهو مؤسر بقيمة نصيب شريكه، عتق كله وله ولاؤه، وقوم عليه نصيب شريكه، وإن كان مغسراً، لم يعتق عليه إلا حصته؛ لقول رسول الله ﷺ: «من أعتق شركاً له في عبد فكان له

مَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوَّمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ مَلَكَ جُزْءًا مِنْ ذِي رَحِمِهِ، عَتَقَ عَلَيْهِ بَاقِيَهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا، إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهُ بِالْمِيرَاثِ، فَلَا يَغْتَقُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا مَلَكَ.

﴿فَضْلٌ فِي تَغْلِيْقِ الْعِتْقِ عَلَى شَرْطٍ﴾

وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ، فِي وَفْتِ سَمَاءَهُ، أَوْ عَلَّقَ عِتْقَهُ عَلَى شَرْطٍ، عَتَقَ إِذَا جَاءَ الْوَفْتُ أَوْ وُجِدَ الشَّرْطُ، وَلَمْ يَغْتَقِ قَبْلَهُ، وَلَا يَمْلِكُ إِبْطَالُهُ بِالْقَوْلِ، وَلَهُ بَيْعُهُ وَهَبَتُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ، وَمَتَى عَادَ إِلَيْهِ، عَادَ الشَّرْطُ.

وَإِنْ كَانَتْ الْأُمَةُ حَامِلًا حِينَ التَّغْلِيْقِ وَوُجِدَ الشَّرْطُ، عَتَقَ حَمْلُهَا، وَإِنْ حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ فِيمَا بَيْنَهُمَا، لَمْ يَغْتَقِ وَلَدُهَا.

### ﴿بَابُ التَّذْيِيرِ﴾

إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، أَوْ قَدْ دَبَّرْتُكَ، أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ صَارَ مُدَبِّرًا، يَغْتَقُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ، إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ، وَلَا يَغْتَقُ مَا زَادَ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ، وَلَسَيِّدِهِ بَيْعُهُ، وَهَبَتُهُ، وَوُطْءُ الْجَارِيَةِ، وَمَتَى مَلَكَهُ بَعْدُ، عَادَ تَذْيِيرُهُ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «العتق» باب «إذا أعتق عبدًا بين اثنين، أو أمة بين الشركاء» حديث (٢٥٢٢)، ومسلم في كتاب «العتق» حديث (١٥٠١)، من حديث ابن عمر

وَمَا وَلَدَتْ الْمُدْبِرَةَ، وَالْمُكَاتِبَةَ، وَأُمُّ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا، فَلَهُ حُكْمُهَا.  
وَيَجُوزُ تَذْيِيرُ الْمُكَاتِبِ وَكِتَابَةُ الْمُدْبِرِ، فَإِنْ أَدَّى عَتَقَ، وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ قَبْلَ  
أَدَائِهِ عَتَقَ إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِ الثُّلُثِ،  
وَسَقَطَ مِنَ الْكِتَابَةِ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ، وَهُوَ عَلَى الْكِتَابَةِ بِمَا بَقِيَ.  
وَإِنْ اسْتَوْلَدَ مُدْبِرَتُهُ بَطْلَ تَذْيِيرِهَا، وَإِنْ أَسْلَمَ مُدْبِرُ الْكَافِرِ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ، حِيلَ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِمَا مِنْ كَسْبِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا كَسْبٌ أُجْبِرَ عَلَى  
نَفَقَتِهِمَا، فَإِنْ أَسْلَمَ رَدًّا إِلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ عَتَقَا.  
وَإِنْ دَبَّرَ شُرَكَاءَ لَهُ مِنْ عَبْدٍ وَهُوَ مُوسِرٌ، لَمْ يَعْتِقْ سِوَى مَا أَعْتَقَهُ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ فِي  
مَرَضٍ مَوْتِهِ وَثُلُثُهُ يَحْتَمِلُ بَاقِيَهُ عَتَقَ جَمِيعُهُ.

### بابُ الْمُكَاتِبِ

الْمُكَاتِبَةُ: شِرَاءُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِمَالٍ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِذَا ابْتَعَاهَا الْعَبْدُ  
الْمُكَتَسِبُ الصَّدُوقُ مِنْ سَيِّدِهِ.  
وَاسْتَحَبَّ لَهُ إِجَابَتُهُ إِلَيْهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ  
أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣].  
وَيُجْعَلُ الْمَالُ عَلَيْهِ مُنَجَّمًا، فَمَتَى أَدَّاهَا، عَتَقَ، وَيُعْطَى مِمَّا كُوتِبَ عَلَيْهِ الرَّبْعُ؛  
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، قَالَ عَلِيُّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ الرَّبْعُ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٥ / ٥) حديث (٥٠١٧).

وَالْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِرْهُمٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَالسَّفَرَ، وَكُلُّ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ مَالِهِ، وَلَيْسَ لَهُ التَّبَرُّعُ وَلَا التَّرْوُجُ وَلَا التَّسْرِي، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ. وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ اسْتِخْدَامُهُ، وَلَا أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، وَمَتَى أَخَذَ شَيْئًا مِنْهُ أَوْ جَنَى عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَالِهِ، فَعَلَيْهِ غَرَامَتُهُ، وَيَجْرِي الرِّبَا بَيْنَهُمَا كَالْأَجَانِبِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بَأْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعَجِّلَ لِسَيِّدِهِ، وَيَضَعَ عَنْهُ بَعْضَ كِتَابَتِهِ.

وَلَيْسَ لَهُ وَطْءُ مُكَاتَبَتِهِ، وَلَا بِنْتُهَا وَلَا جَارِيَتُهَا، فَإِنْ فَعَلَ، فَعَلَيْهِ مَهْرُ مِثْلِهَا، وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ، صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ، فَإِنْ أَذَتْ عَتَقَتْ، وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهَا قَبْلَ أَدَائِهَا، عَتَقَتْ، وَمَا فِي يَدِهَا لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ عَجَزَتْ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ، بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

وَيَكُونُ فِي يَدِ مُشْتَرِيهِ مُبَقًى عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ، فَإِنْ أَدَّى، عَتَقَ وَوَلَاؤُهُ لِمُشْتَرِيهِ، وَإِنْ عَجَزَ، فَهُوَ عَبْدٌ لَهُ.

وَإِنْ اشْتَرَى الْمُكَاتَبَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ، صَحَّ شِرَاءُ الْأَوَّلِ، وَبَطَلَ الثَّانِي، فَإِنْ جُهِلَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا، بَطَلَ الْبَيْعَانِ.

وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ، بَطَلَتِ الْمُكَاتَبَةُ، وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَهُ، فَهُوَ عَلَى كِتَابَتِهِ يُرَدِّي إِلَى الْوَرَثَةِ، وَوَلَاؤُهُ لِمُكَاتَبَتِهِ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «البيوع» باب «إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل» حديث (٢١٦٨)، ومسلم في كتاب «العتق» باب «إنما الولاء لمن أعتق» حديث (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالكِتَابَةُ عَقْدٌ لَا زِمَ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فُسْخُهَا، وَإِنْ حَلَّ نَجْمٌ فَلَمْ يُؤَدِّهِ، فَلِسَيِّدِهِ  
تَعْجِيزُهُ، وَإِذَا جَنَى الْمُكَاتَبُ، بُدِئَ بِجَنَاتِيهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ هُوَ وَسَيِّدُهُ فِي الْكِتَابَةِ،  
أَوْ عَوَضَهَا، أَوْ التَّدْبِيرَ، أَوْ الْإِسْتِيلَادَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ مَعَ يَمِينِهِ.

### بَابُ حُكْمِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

إِذَا حَمَلَتِ الْأُمُّ مِنْ سَيِّدِهَا فَوَهَّصَتْ مَا تَبَيَّنَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ،  
صَارَتْ بِذَلِكَ أُمًّا وَلَدٍ. تُعْتَقُ بِمَوْتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهَا، وَمَا دَامَ حَيًّا فَهِيَ أُمُّهُ،  
أَحْكَامُهَا أَحْكَامُ الْإِمَاءِ، فِي حِلِّ وَطْئِهَا وَمِلْكِ مَنْافِعِهَا وَكَسْبِهَا وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ،  
إِلَّا أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بَيْعَهَا وَلَا رَهْنَهَا وَلَا سَائِرَ مَا يَنْقُلُ الْمَلِكُ فِيهَا أَوْ يُرَادُّ لَهُ، وَتَجُوزُ  
الْوَصِيَّةُ لَهَا وَإِلَيْهَا.

وَإِنْ قَتَلَتْ سَيِّدَهَا عَمْدًا، فَعَلَيْهَا الْقِصَاصُ، وَإِنْ قَتَلَتْهُ خَطَأً، فَعَلَيْهَا قِيمَةُ  
نَفْسِهَا، وَتُعْتَقُ فِي الْحَالَيْنِ.

وَإِنْ وَطِئَ أُمَةٌ غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ ثُمَّ مَلَكَهَا حَامِلًا، عَتَقَ الْجَنِينُ، وَلَهُ بَيْعُهَا.



## ﴿ كِتَابُ النُّكَاحِ ﴾

النُّكَاحُ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّخَلِّي لِنَفْلِ الْعِبَادَةِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ <sup>(١)</sup>، وَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصْرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» <sup>(٢)</sup>.

وَمَنْ أَرَادَ خِطْبَةَ امْرَأَةٍ، فَلَهُ النَّظَرُ مِنْهَا إِلَى مَا ظَهَرَ عَادَةً، كَوَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا وَقَدَمَيْهَا، وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ لَا يُسْكَنَ إِلَيْهِ <sup>(٣)</sup>.  
وَلَا يَجُوزُ التَّضَرُّعُ بِخِطْبَةِ مُعْتَدَّةٍ، وَيَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِخِطْبَةِ الْبَائِنِ خَاصَّةً، فَيَقُولُ: لَا تَقُوتِي بِنَفْسِكَ، وَإِنِّي فِي مِثْلِكَ لَرَاغِبٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «ما يكره من التبتل والخصاء» حديث (٥٠٧٣)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «استحباب النكاح لمن تابت نفسه إليه، ووجد مؤنه، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم» حديث (١٤٠٢)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «من لم يستطع الباءة فليصم» حديث (٥٠٦٦)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «استحباب النكاح لمن تابت نفسه إليه» حديث (١٤٠٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الْمُتَهَيَّ: «وَنَحْرُمُ خِطْبَةً عَلَى خِطْبَةِ مُسْلِمٍ أُجِيبَ وَلَوْ تَعْرِيفًا إِنْ عَلِمَ الثَّانِي وَإِلَّا جَازًا».

وَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ إِلَّا بِإِجَابٍ مِنَ الْوَلِيِّ أَوْ نَائِبِهِ، فَيَقُولُ: أَنْكَحْتُكَ أَوْ زَوَّجْتُكَ، وَقَبُولِ الزَّوْجِ أَوْ نَائِبِهِ، فَيَقُولُ: قَبِلْتُ أَوْ تَزَوَّجْتُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ قَبْلَ الْعَقْدِ بِخُطْبَةٍ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّتِي قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهَادَ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ، فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴿[الأحزاب: ٧٠-٧١] (١) (٢).

وَيُسْتَحَبُّ إِعْلَانُ النِّكَاحِ، وَالضَّرْبُ عَلَيْهِ بِالذَّفِّ لِلنِّسَاءِ.

## بابُ وَلَايَةِ النِّكَاحِ

لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِتَزْوِيجِ الْحُرَّةِ أَبُوهَا، ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلا، ثُمَّ ابْنُهَا ثُمَّ ابْنَةُ وَإِنْ تَزَلُّوا، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ مِنْ عَصَبَاتِهَا، ثُمَّ مُعْتَقَتُهَا، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ مِنْ عَصَبَاتِهِ، ثُمَّ السُّلْطَانُ، وَوَكِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ يَقُومُ مَقَامَهُ.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «النكاح» باب «في خطبة النكاح» حديث (٢١١٨)، والترمذي في كتاب «النكاح» باب «ما جاء في خطبة النكاح» حديث (١١٠٥) وقال: «حديث حسن».

(٢) ليس في المتن ذكر الآيات الثلاث، والمذهب كما في المتن.



وَلَا يَصَحُّ تَزْوِيجُ الْأَبْعَدِ مَعَ وُجُودِ الْأَقْرَبِ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَبِيًّا، أَوْ زَائِلَ الْعَقْلِ، أَوْ مُخَالَفًا لِدِينِهَا، أَوْ عَاضِلًا لَهَا، أَوْ غَائِبًا غَيْبَةً بَعِيدَةً.

وَلَا وِلَايَةٌ لِأَحَدٍ عَلَى مُخَالَفَةِ لِدِينِهِ إِلَّا الْمُسْلِمُ إِذَا كَانَ سُلْطَانًا، أَوْ سَيِّدَ أَمَةٍ.

### فصل: في الاستئذان في النكاح:

وَلِلْأَبِ تَزْوِيجُ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ، ذُكُورِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ، وَبَنَاتِهِ الْأَبْكَارِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، وَيُسْتَحَبُّ اسْتِئْذَانُ الْبَالِغَةِ، وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ الْبَالِغِ مِنْ بَيْنِهِ وَبَنَاتِهِ الثِّيبِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَلَيْسَ لِسَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ تَزْوِيجُ صَغِيرٍ وَلَا صَغِيرَةٍ، وَلَا كَبِيرَةٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا.

وَإِذْنُ الثِّيبِ الْكَلَامُ، وَإِذْنُ الْبِكْرِ الصُّمَاتُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»<sup>(١)</sup>.

وَلَيْسَ لَوَلِيِّ امْرَأَةٍ تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِ كُفَيْتِهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَكْفَاءُ، وَلَيْسَ الْعَبْدُ كُفَاءَ الْحُرَّةِ، وَلَا الْفَاجِرُ كُفَاءَ الْعَفِيفَةِ.

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً هُوَ وَلِيِّهَا، فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهَا بِإِذْنِهَا، وَإِنْ زَوَّجَ أُمَّتُهُ عَبْدُهُ الصَّغِيرَ، فَلَهُ أَنْ يَتَوَلَّى طَرْفِي الْعَقْدِ، وَإِنْ قَالَ لِأَمَّتِهِ: «أَعْتَقْتُكَ، وَجَعَلْتُ عِتْقَكَ صَدَاقَكَ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ، ثَبَتَ الْعِتْقُ وَالنِّكَاحُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «النكاح» باب «استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت»

حديث (١٤٢١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «من جعل عتق الأمة صداقها» حديث

﴿فَصَلِّ فِي نِكَاحِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ﴾

وَلِلَّسَيِّدِ تَزْوِيجُ إِمَائِهِ كُلِّهِنَّ، وَعَبِيدِهِ الصَّغَارِ بِغَيْرِ إِذْنٍ، وَلَهُ تَزْوِيجُ أَمَةٍ مُوَلَّيَّتِهِ بِإِذْنِ سَيِّدَتَيْهَا، وَلَا يَمْلِكُ إِجْبَارَ عَبْدِهِ الْكَبِيرِ عَلَى النِّكَاحِ.  
وَأَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَمَهْرُهَا فِي رَقَبَتِهِ، كَجَنَائَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ سَيِّدُهُ بِالْأَقْلَى مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ الْمَهْرِ.  
وَمَنْ نَكَحَ أَمَةً عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ، ثُمَّ عَلِمَ، فَلَهُ فُسْخُ النِّكَاحِ، وَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ إِنْ فُسِّخَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَإِنْ أَصَابَهَا، فَلَهَا مَهْرُهَا، وَإِنْ أَوْلَدَهَا، فَوَلَدُهُ حُرٌّ يَفْدِيهِ بِقِيمَتِهِ، وَيَرْجِعُ بِمَا غَرِمَ عَلَى مَنْ غَرَّهُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فَرَضِي بِهَا، فَمَا وَلَدَتْ بَعْدَ الرِّضَا فَهُوَ رَقِيقٌ.

### بابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ

وَهُنَّ الْأُمّهَاتُ، وَالْبَنَاتُ، وَالْأَخَوَاتُ، وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ، وَالْعَمَّاتُ، وَالْخَالَاتُ، وَأُمّهَاتُ النِّسَاءِ، وَحَلَائِلُ الْآبَاءِ، الرَّبَائِبُ الْمَدْخُولُ بِأُمّهَاتِهِنَّ.  
وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسَبِ، وَبَنَاتُ الْمُحَرَّمَاتِ مُحَرَّمَاتٌ، إِلَّا بَنَاتِ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ، وَأُمّهَاتِ النِّسَاءِ، وَحَلَائِلُ الْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ.  
وَأُمّهَاتُهُنَّ مُحَرَّمَاتٌ، إِلَّا الْبَنَاتُ وَالرَّبَائِبُ، وَحَلَائِلُ الْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ، وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً حَلَالًا أَوْ حَرَامًا حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا.

(٥٠٨٦)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «فضيلة إعتاقه أمته، ثم يتزوجها» حديث (١٣٦٥)،

من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

﴿فَصُلِّ: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا فِي النَّكَاحِ:

وَيَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَالَتِهَا»<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ لِلْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، وَلَا لِلْعَبْدِ أَنْ يَجْمَعَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ، فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ مَنْ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَسَدَ، وَإِنْ كَانَ فِي عَقْدَيْنِ لَمْ يَصِحَّ الثَّانِي مِنْهُمَا.

وَلَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ، اخْتَارَ مِنْهُمَا وَاحِدَةً، وَإِنْ كَانَتَا أُمًّا وَبِنْتًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِالْأُمِّ فَسَدَ نِكَاحُهَا وَخُدَاهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَسَدَ نِكَاحُهَا، وَحُرِّمَتَا عَلَى التَّائِيْدِ، وَإِنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ، أَمْسَكَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارَقَ سَائِرُهُنَّ، سَوَاءً كَانَ مَنْ أَمْسَكَ مِنْهُنَّ أَوَّلَ مَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا أَوْ آخِرُهُنَّ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ.

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَةً فَتَكَحَّ أُخْتُهَا أَوْ خَالَتُهَا أَوْ خَامِسَةٌ فِي عِدَّتِهَا، لَمْ يَصِحَّ، سَوَاءً كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا.

﴿فَصُلِّ: فِي الْوِطْءِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ:

يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَ أُخْتَيْنِ، وَلَهُ وَطْءُ إِحْدَاهُمَا، فَمَتَى وَطِئَهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُخْتُهَا حَتَّى تَحْرُمَ الْمُوْطُوءَةُ بِتَزْوِيجٍ أَوْ إِخْرَاجٍ عَنْ مِلْكِهِ وَيَعْلَمُ أَنَّهَا غَيْرُ حَامِلٍ، فَإِذَا

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «لا تنكح المرأة على عمتها» حديث (٥١٠٩)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها» حديث (١٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَطِئَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ عَادَتْ الْأُولَى إِلَى مَلِكِهِ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَحْرُمَ الْأُخْرَى، وَعَمَّةُ الْأُمَةِ وَخَالَتُهَا فِي هَذَا كَأُخْتِهَا.

﴿فَصْلٌ فِي مَوَانِعِ نِكَاحِ الْأُمَةِ﴾

وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا نِكَاحُ أُمَةٍ كَافِرَةٍ، وَلَا لِحُرٍّ نِكَاحُ أُمَةٍ مُسْلِمَةٍ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ طَوْلَ حُرَّةٍ، وَلَا ثَمَنَ أُمَةٍ، وَيَخَافُ الْعَنَتَ، وَلَهُ نِكَاحُ أَرْبَعٍ إِذَا كَانَ الشَّرْطَانِ فِيهِ قَائِمَيْنِ.

### بَابُ الرِّضَاعِ

حُكْمُ الرِّضَاعِ حُكْمُ النَّسَبِ فِي التَّحْرِيمِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ، فَمَتَى أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ طِفْلًا، صَارَ ابْنًا لَهَا، وَلِلرَّجُلِ الَّذِي ثَابَ اللَّبَنُ بِوِطْئِهِ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ يَحْرُمُ عَلَى ابْنَيْهِمَا مِنَ النَّسَبِ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ طِفْلَةً، صَارَتْ بِنْتُ لِهَمَا تَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُمَا مِنَ النَّسَبِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(١)</sup>.

وَالرِّضَاعُ الْمُحَرَّمُ مَا دَخَلَ الْحَلَقَ مِنَ اللَّبَنِ، سِوَاءٍ دَخَلَ بِارْتِضَاعٍ مِنَ الثَّدْيِ، أَوْ وَجُورٍ، أَوْ سَعُوطٍ، مَحْضًا كَانَ، أَوْ مَشُوبًا إِذَا لَمْ يُسْتَهْلَكْ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الشهادات» باب «الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت

القديم» حديث (٢٦٤٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا يُحَرِّمُ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ لَبَنَ امْرَأَةٍ، بِكَرٍّ كَانَتْ أَوْ ثِيْبًا، فِي حَيَاتِهَا أَوْ بَعْدَ مَوْتِهَا، فَأَمَّا  
لَبَنُ الْبَهِيْمَةِ أَوْ الرَّجُلِ أَوْ الْخُنْثَى الْمُشْكِـلِ، فَلَا يُحَرِّمُ شَيْئًا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي الْحَوْلَيْنِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا  
مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ»<sup>(١)</sup>.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَرْتَضِعَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ  
عَشْرُ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَنَسِخَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسٌ، وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ  
مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَبَنُ الْفَخْلِ مُحَرَّمٌ، فَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ امْرَأَتَانِ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا بِلَبَنِهِ طِفْلًا  
وَالْأُخْرَى طِفْلَةً صَارَا أَخَوَيْنِ؛ لِأَنَّ اللَّقَاحَ وَاحِدٌ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا بِلَبَنِهِ طِفْلَةً  
ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ أَرْضَعَتْهَا الْأُخْرَى رَضْعَتَيْنِ صَارَتْ بِنْتُ لَهُ دُونَهُمَا، فَلَوْ كَانَتْ  
الطِّفْلَةُ زَوْجَةً لَهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا، وَلَزِمَهُ نِصْفُ صَدَاقِهَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِمَا أَحْمَاسًا وَلَمْ  
يَنْفَسَخْ نِكَاحُهُمَا، وَلَوْ أَرْضَعَتْ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ الطِّفْلَةَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، ثَلَاثًا مِنْ  
لَبَنِهِ، وَاثْنَتَيْنِ مِنْ لَبَنِ غَيْرِهِ، صَارَتْ أُمًّا لَهَا وَحَرَمَتًا عَلَيْهِ، وَحَرَمَتِ الطِّفْلَةَ عَلَى  
الرَّجُلِ الْآخَرِ عَلَى التَّأْيِيدِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الطِّفْلَةُ امْرَأَةً لَهُ، لَمْ يَنْفَسَخْ نِكَاحُ الْمُرْضِعَةِ.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب «الرضاع» باب «ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر  
دون الحولين» حديث (١١٥٢)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وقال الترمذي: «هذا حديث  
حسنٌ صحيحٌ».

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الرضاع» باب «التحريم بخمس رضعات» حديث (١٤٥٢).

وَلَوْ تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ الْمُرْضِعَةَ طِفْلاً، فَأَرْضَعَتْهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ،  
وَانْفَسَخَ نِكَاحُهَا، وَحُرِّمَتْ عَلَى صَاحِبِ اللَّبَنِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ  
حَلَائِلِ أُنْبَائِهِ.

**فصل: في تحريم النكاح وفسخه بسبب الرضاع:**

وَلَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ كَبِيرَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَصَغِيرَةً، فَأَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةُ الصَّغِيرَةَ،  
حُرِّمَتِ الْكَبِيرَةُ، وَبَتَّ نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ. وَإِنْ كَانَتَا صَغِيرَتَيْنِ، فَأَرْضَعَتْهُمَا الْكُبْرَى،  
حُرِّمَتِ الْكُبْرَى، وَانْفَسَخَ نِكَاحُ الصَّغِيرَتَيْنِ، وَإِنْ كُنَّ ثَلَاثًا فَأَرْضَعَتْهُنَّ مُتَفَرِّدَاتٍ،  
حُرِّمَتِ الْكُبْرَى، وَانْفَسَخَ نِكَاحُ الْمُرْضِعَتَيْنِ أَوَّلًا، وَبَتَّ نِكَاحُ الثَّالِثَةِ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ  
إِحْدَاهُنَّ مُتَفَرِّدَةً وَالثَّانِيَتَيْنِ بَعْدَهَا مَعًا، انْفَسَخَ نِكَاحُ الثَّلَاثِ، وَلَهُ نِكَاحٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ  
مُتَفَرِّدَةً، وَلَا مَهْرٌ لِلْكُبْرَى إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا، فَلَهَا مَهْرُهَا،  
وَعَلَيْهِ نِصْفُ مَهْرِ الْأَصَاغِرِ، يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْكُبْرَى. وَلَوْ دَبَّتِ الصُّغْرَى إِلَى الْكُبْرَى  
وَهِيَ نَائِمَةٌ، فَأَرْضَعَتْ مِنْهَا خَمْسَ رَضَعَاتٍ، حَرَّمَهَا عَلَى الزَّوْجِ، وَلَهَا نِصْفُ  
مَهْرِهَا عَلَيْهِ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الصُّغْرَى، إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ، فَلَهَا  
مَهْرُهَا كُلُّهُ، لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا مَهْرٌ لِلصُّغْرَى.

وَلَوْ نَكَحَ امْرَأَةً، ثُمَّ قَالَ: هِيَ أُخْتِي مِنَ الرَّضَاعِ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا وَلَهَا الْمَهْرُ إِنْ  
كَانَ دَخَلَ بِهَا، أَوْ نِصْفُهُ إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ تُصَدِّقْهُ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي  
قَالَتْ: هُوَ أَخِي مِنَ الرَّضَاعِ، فَأَكْذَبَهَا وَلَا بَيِّنَةَ لَهَا، فَهِيَ امْرَأَتُهُ فِي الْحُكْمِ.

## بابُ نِكَاحِ الْكُفَّارِ

لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمَةٍ نِكَاحُ كَافِرٍ بِحَالٍ، وَلَا لِمُسْلِمٍ نِكَاحُ كَافِرَةٍ، إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ. وَمَتَى أَسْلَمَ زَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ، أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ الْكَافِرَانِ مَعًا، فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا، أَوْ ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَأَسْلَمَ الْكَافِرُ مِنْهُمَا فِي عِدَّتِهَا، فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَإِلَّا تَبَيَّنَ أَنَّ النِّكَاحَ انْفَسَخَ مِنْذُ اخْتَلَفَ دِينُهُمَا.

وَمَا سُمِّيَ لَهَا وَهُمَا كَافِرَانِ فَقَبَضَتْهُ فِي كُفْرِهَا، فَلَا شَيْءَ لَهَا غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ حَرَامًا، وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهُ وَهُوَ حَرَامٌ، فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا، أَوْ نِصْفُهُ حَيْثُ وَجَبَ ذَلِكَ.

فَفَضَّلْ: فِي حُكْمِ فُسْخِ نِكَاحِ الْإِمَاءِ:

وَإِنْ أَسْلَمَ الْحُرُّ وَتَحْتَهُ إِمَاءٌ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، وَكَانَ فِي حَالِ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ مِمَّنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُنَّ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهُنَّ، أَمْسَكَ مِنْهُنَّ مَنْ تَعَفَّى، وَفَارَقَ سَائِرَهُنَّ.

## بابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

إِذَا اشْتَرَطَتِ الْمَرْأَةُ دَارَهَا، أَوْ بَلَدَهَا، أَوْ أَنَّ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَّ لَا يَتَسَرَّى؛ فَلَهَا شَرْطُهَا، وَإِنْ لَمْ يَفِ بِهِ فَلَهَا فُسْخُ النِّكَاحِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»<sup>(١)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الشروط» باب «الشروط في المهر عند عقدة النكاح»

وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ،  
وَأِنْ شَرَطَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي وَقْتٍ بَعَيْنِهِ، لَمْ يَصِحَّ لِذَلِكَ.

وَنَهَى عَنِ الشُّغَارِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتُهُ وَلَا  
صَدَاقَ بَيْنَهُمَا.

وَلَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلَلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ<sup>(٣)</sup>. وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا؛  
لِيُحِلَّهَا لِمُطَلِّقِهَا.

### بابُ الْعُيُوبِ الَّتِي يُفْسَخُ بِهَا النِّكَاحُ

مَتَى وَجَدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْآخَرَ مَمْلُوكًا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ مَجْذُومًا، أَوْ أَبْرَصَ،  
أَوْ وَجَدَهَا الرَّجُلُ رَتْقَاءَ، أَوْ وَجَدْتُهُ مَجْبُوبًا، فَلَهُ فَسْخُ النِّكَاحِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلِيمًا

حديث (٢٧٢١)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «الوفاء بالشروط في النكاح» حديث  
(١٤١٨) من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «المغازي» باب «غزوة خيبر» حديث (٤٢١٦)، ومسلم  
في كتاب «النكاح» باب «نكاح المتعة، وبيان أنه أبيع ثم نسخ، واستقرَّ تحريمه إلى يوم القيامة»  
حديث (١٤٠٧)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «الشغار» (٥١١٢)؛ ومسلم في كتاب «النكاح» باب  
«تحريم نكاح الشغار وبطلانه» (١٤١٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٤٥٠) حديث (٤٣٠٨)، والترمذي في كتاب «النكاح» باب «ما  
جاء في المحل والمحلل له» حديث (١١٢٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال  
الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وأخرجه أبو داود في كتاب «النكاح» باب «في التحليل»  
حديث (٢٠٧٦) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكره الألباني في «صحيح سنن  
أبي داود» حديث (٢٠٧٦).



ذَلِكَ قَبْلَ الْعَقْدِ، وَلَا يَجُوزُ الْفَسْخُ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ.

وَإِنْ ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا عَيْنٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا، فَاعْتَرَفَ أَنَّهُ لَمْ يُصِبْهَا أَجَلَ سَنَةٍ مُنْذُ تَرَفِيعِهِ، فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا، خُيِّرَتْ فِي الْمَقَامِ مَعَهُ أَوْ فِرَاقِهِ، فَإِنْ اخْتَارَتْ فِرَاقَهُ، فَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ عَلِمْتَ عُنْتَهُ قَبْلَ نِكَاحِهَا، أَوْ قَالَتْ: رَضِيتُ بِهِ عَيْنًا فِي وَقْتٍ، وَإِنْ عَلِمْتَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَسَكَتَتْ عَنِ الْمُطَالَبَةِ، لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهَا، وَإِنْ قَالَ: قَدْ عَلِمْتَ عُنْتِي أَوْ رَضِيتُ بِي بَعْدَ عِلْمِهَا، فَأَنْكَرْتَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَإِنْ أَصَابَهَا مَرَّةً لَمْ يَكُنْ عَيْنًا، وَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَأَنْكَرْتَهُ، فَإِنْ كَانَتْ عَذْرَاءُ أَرِيتِ النِّسَاءَ الثَّقَاتِ وَرُجِعَ إِلَى قَوْلِهِنَّ، وَإِنْ كَانَتْ نَيْبًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ<sup>(١)</sup>.

### فصل في التفريق للعنتي:

وَإِنْ عَتَقَتِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا عَبْدٌ، خُيِّرَتْ فِي الْمَقَامِ مَعَهُ وَفِرَاقِهِ، وَلَهَا فِرَاقُهُ مِنْ غَيْرِ حُكْمِ حَاكِمٍ، فَإِنْ أُعْتِقَ قَبْلَ اخْتِيَارِهَا أَوْ وَطِئَهَا بَطْلَ خِيَارِهَا، وَإِنْ عَتَقَ بَعْضُهَا، أَوْ عَتَقَ كُلُّهَا وَزَوْجُهَا حُرٌّ، فَلَا خِيَارَ لَهَا.



(١) الْمُتَهَيَّ: (وَإِنْ قَالَ: وَطِئْتُهَا وَأَنْكَرْتُ وَهِيَ نَيْبٌ، فَقَوْلُهَا إِنْ ثَبَّتَ عُنْتَهُ، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ).

## كِتَابُ الصَّدَاقِ

كُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ نَمْنًا، جَازَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي قَالَ لَهُ: زَوِّجْنِي هَذِهِ الْمَرْأَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ: «التَّمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»<sup>(١)</sup>.

فَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ بِأَيِّ صَدَاقٍ كَانَ جَازًا، وَلَا يَنْقُصُهَا غَيْرُ الْأَبِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا إِلَّا بِرِضَاهَا.

وَإِذَا أَصْدَقَهَا عَبْدًا بِعَيْنِهِ فَوَجَدْتُهُ مَعِيًّا، خَيْرٌ بَيْنَ أَرْشِهِ وَرَدِّهِ وَأَخَذِ قِيمَتِهِ، وَإِنْ وَجَدْتُهُ مَعْصُوبًا أَوْ حُرًّا، فَلَهَا قِيمَتُهُ، وَإِنْ كَانَتْ عَالِمَةً بِحُرِّيَّتِهِ أَوْ غَضْبِهِ حِينَ الْعَقْدِ، فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا.

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا عَبْدًا بِعَيْنِهِ، فَلَمْ يَبِعْهُ سَيِّدُهُ أَوْ طَلَبَ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهِ، فَلَهَا قِيمَتُهُ.

### ﴿فَضْلٌ فِي الْمُقَوَّضَةِ﴾

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ صَدَاقٍ صَحَّ، فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، لَمْ يَكُنْ لَهَا إِلَّا الْمُتَعَةُ، عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ، وَأَعْلَاهَا خَادِمٌ، وَأَذْنَاهَا كِسْوَةٌ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «فضائل القرآن» باب «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» حديث

(٥٠٢٩)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَجُوزُ لَهَا الصَّلَاةُ فِيهَا.

فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْفَرَضِ، فُرِضَ لَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطًا، وَلِلْبَاقِي مِنْهُمَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ، لَمَّا مَاتَ زَوْجُهَا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ طَالَبْتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا فَلَهَا ذَلِكَ، فَإِنْ فَرَضَ لَهَا مَهْرَ نِسَائِهَا أَوْ أَكْثَرَ فَلَيْسَ لَهَا غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ فَرَضَ لَهَا أَقَلَّ مِنْهُ فَرَضِيَّتُهُ.

﴿فَصْلٌ فِي سُقُوطِ الْمَهْرِ وَتُبُوتِهِ﴾

وَكُلُّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنَ الْمَرْأَةِ، قَبْلَ الدُّخُولِ، كِاسْلَامِهَا، أَوْ ارْتِدَادِهَا، أَوْ إِرْضَاعِهَا أَوْ ارْتِضَاعِهَا، أَوْ فُسْخِ لِعَيْنِهَا أَوْ فُسْخِهَا لِعَيْنِهِ، أَوْ إِعْسَارِهِ، أَوْ عِتْقِهَا، يَسْقُطُ بِهِ مَهْرُهَا.

وَإِنْ جَاءَتْ مِنَ الزَّوْجِ، كَطَلَاقِهِ وَخُلْعِهِ، تَنَصَّفَ بِهِ مَهْرُهَا بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ لَهَا عَنْ نِصْفِهِ أَوْ تَعْفُوَ هِيَ عَنْ حَقِّهَا وَهِيَ رَشِيدَةٌ، فَيُكْمَلُ الصَّدَاقُ لِلْآخِرِ، وَإِنْ جَاءَتْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ.

وَمَتَى تَنَصَّفَ الْمَهْرُ وَكَانَ مُعَيَّنًا بَاقِيًا لَمْ تَتَغَيَّرْ قِيمَتُهُ صَارَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَإِنْ زَادَ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً، كَغَنَمٍ وَلَدَتْ، فَالزِّيَادَةُ لَهَا، وَالْغَنَمُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ زَادَ زِيَادَةً

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤١١ / ٣٠) حديث (١٨٤٦٦)، وأبو داود في كتاب «النكاح» باب «فيمن تزوج ولم يسم صداقًا حتى مات» حديث (٢١١٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكره ابن الملقن في «البدر المنير» (٦٨٠ / ٧) وقال: «هذا الحديث صحيح رواه أحمد، أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه».

مُتَّصِلَةً، مِثْلُ إِنْ سَمِنَتِ الْعَنَمُ، خُبِرَتْ بَيْنَ دَفْعِ نِصْفِهَا زَائِدًا وَبَيْنَ دَفْعِ نِصْفِ قِيمَتِهَا يَوْمَ الْعَقْدِ، وَإِنْ نَقَصَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ بَيْنَ أَخْذِ نِصْفِهَا نَاقِصًا وَبَيْنَ أَخْذِ بَصْفِ قِيمَتِهَا يَوْمَ الْعَقْدِ، وَإِنْ تَلَفَتْ فَلَهُ نِصْفُ قِيمَتِهَا يَوْمَ الْعَقْدِ. وَمَتَى دَخَلَ بِهَا اسْتَقَرَّ الْمَهْرُ وَلَمْ يَسْقُطْ بِشَيْءٍ، وَإِنْ خَلَا بِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ، وَقَالَ لَمْ أَطَافُهَا، وَصَدَّقْتُهُ، اسْتَقَرَّ الْمَهْرُ وَوَجَبَتِ الْعِدَّةُ. وَإِنْ اختلف الزوجان في الصداق أو قدره، فالقول قول من يدعي مهر المثل منهما مع يمينه<sup>(١)</sup>.

### باب عشرة النساء

وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَعَاشَرَةٌ صَاحِبِهِ بِالْمَعْرُوفِ، مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ، وَلَا إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ لِبَذَلِهِ. وَحَقُّهُ عَلَيْهَا تَسْلِيمُ نَفْسِهَا إِلَيْهِ، وَطَاعَتُهُ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ مَتَى أَرَادَهُ، مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا عُدْرٌ.

وَإِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ، فَلَهَا عَلَيْهِ قَدْرُ كِفَايَتِهَا مِنَ النِّفْقَةِ، وَالْكِسْوَةِ وَالْمَسْكَنِ، بِمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ أَمْثَالِهَا، فَإِنْ مَنَعَهَا ذَلِكَ أَوْ بَعْضُهُ، وَقَدَّرَتْ لَهُ عَلَى مَالٍ، أَخَذَ مِنْهُ قَدْرُ كِفَايَتِهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِهِنْدٍ حِينَ قَالَتْ لَهُ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، فَقَالَ: «خُذِي

(١) الْمُتَّصِلَةُ: «وَإِذَا اختلفَا أَوْ وَرَثَتُهُمَا أَوْ زَوْجٌ، وَلِلْأُيُومِ صَغِيرَةٌ فِي قَدْرِ صَدَاقٍ، أَوْ عَيْنِي، أَوْ صِفَتِي، أَوْ جَنْسِي، أَوْ مَا يَسْتَقَرُّ بِهِ؛ فَقَوْلُ زَوْجٍ، أَوْ وَارِثِهِ بِيَمِينِهِ».

مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(١)</sup>، وَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْأَخْذِ لِعُسْرَتِهِ، أَوْ مَنَعَهَا، فَاخْتَارَتْ فِرَاقَهُ، فَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، سَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا.

وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا، أَوْ لَمْ تُسَلِّمْ إِلَيْهِ، أَوْ لَمْ تُطِعهُ فِيمَا يَجِبُ لَهُ عَلَيْهَا، أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ يَأْذِنُهُ فِي حَاجَتِهَا، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ.

**فصل: حَقُّ الزَّوْجَةِ فِي الْمَيْتِ وَحُكْمُ الْإِيلَاءِ:**

وَلَهَا عَلَيْهِ الْمَيْتُ عِنْدَهَا لَيْلَةً مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَمِنْ كُلِّ ثَمَانٍ إِنْ كَانَتْ أَمَةً<sup>(٢)</sup>، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ، وَإِصَابَتُهَا مَرَّةً فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ.

فَإِنْ آلَى مِنْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَتَرَبَّصَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ رَافَعَتْهُ إِلَى الْحَاكِمِ، فَأَنْكَرَ الْإِيلَاءَ، أَوْ مُضَيِّ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ أَصَابَهَا وَكَانَتْ ثَيِّبًا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ أَمِيرَ بِالْفَيْئَةِ، وَهِيَ الْجِمَاعُ، فَإِنْ فَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَ أَمِيرَ بِالطَّلَاقِ، فَإِنْ طَلَّقَ، وَإِلَّا طَلَّقَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ.

ثُمَّ إِنْ رَاجَعَهَا، أَوْ تَرَكَهَا حَتَّى بَانَتْ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَقَدْ بَقِيَ أَكْثَرُ مِنْ مُدَّةِ الْإِيلَاءِ، وَقَفَ لَهَا كَمَا وَصَفْتُ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «النِّفَقَاتِ» باب «إِذَا لَمْ يَنْفِقِ الرَّجُلُ فَالْمَرْأَةُ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ» حديث (٥٣٦٤)، ومسلم في كتاب «الْأَقْضِيَةِ» باب

«قَضِيَّةُ هِنْدَ» حديث (١٧١٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) الْمُتَهَيَّ: «وَمَيْتٌ يَطْلُبُ عِنْدَ حُرَّةٍ لَيْلَةً مِنْ أَرْبَعٍ وَأَمَةً مِنْ سَبْعٍ».

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْفَيْئَةِ عِنْدَ طَلِبِهَا، فَلْيُقِلَّ: مَتَى قَدَرْتُ جَامِعَتُهَا، وَيُؤَخَّرُ حَتَّى يَقْدِرُ عَلَيْهَا.

## بَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُوزِ

وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي الْقَسَمِ، وَعِمَادُهُ اللَّيْلُ، فَيَقْسِمُ لِلْأَمَةِ لَيْلَةً، وَلِلْحُرَّةِ لَيْلَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ كِتَابِيَّةً، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْمُسَاوَاةُ بَيْنَهُنَّ فِي الْوَطْءِ، وَلَيْسَ لَهُ الْبِدَاءُ فِي الْقَسَمِ بِإِحْدَاهُنَّ، وَلَا السَّفَرُ بِهَا إِلَّا بِقُرْعَةٍ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا، أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا، خَرَجَ بِهَا مَعَهُ<sup>(١)</sup>.

وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ حَقَّهَا مِنْ الْقَسَمِ لِبَعْضِ ضَرَائِرِهَا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، أَوْ لَهُ؛ فَيَجْعَلُهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّ سَوْدَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا عَرَّسَ عَلَى بَكْرٍ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، ثُمَّ دَارَ، وَإِنْ عَرَّسَ عَلَى ثَيِّبٍ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ: مِنَ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ، أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبَكْرِ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الشهادات» باب «القرعة في المشكلات» حديث (٢٦٨٨)، ومسلم في كتاب «التوبة» باب «في حديث الإفك وقبول توبة القاذف» حديث (٢٧٧٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «المرأة تهب يومها» حديث (٥٢١٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «إذا تزوج البكر على الثيب» حديث (٥٢١٣)،

وَأِنْ أَحَبَّ الثَّيْبُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا فَعَلَّ، ثُمَّ قَضَاهُنَّ لِلْبَوَاقِي؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ «لَيْسَ بِكَ هَوَانٌ عَلَى أَهْلِكَ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي»<sup>(١)</sup>.

### ﴿فَصْلٌ فِي آدَابِ الْجَمَاعِ﴾

وَيُسْتَحَبُّ التَّسْتَرُّ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَأَنْ يَقُولَ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا»<sup>(٢)</sup>.

### ﴿فَصْلٌ فِي النُّشُوزِ﴾

وَأِنْ خَافَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَسْتَرْضِيَهُ بِإِسْقَاطِ بَعْضِ حُقُوقِهَا، كَمَا فَعَلَتْ سَوْدَةُ حِينَ خَافَتْ أَنْ يُطْلَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٣)</sup>.

---

ومسلم في كتاب «الرضاع» باب «قدر ما تستحقه البكر، والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف» حديث (١٤٦١).

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الرضاع» باب «قدر ما تستحقه البكر، والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف» حديث (١٤٦٠) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء» باب: «التسمية على كل حال وعند الوقاع» حديث (١٤١)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «ما يستحب أن يقوله عند الجماع» حديث (١٤٣٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «المرأة تهب يومها» حديث (٥٢١٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأِنْ خَافَ الرَّجُلُ نُشُوزَ امْرَأَتِهِ، وَعَظَهَا، فَإِنْ أَظْهَرَتْ نُشُوزًا، هَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّهَا ذَلِكَ، فَلَهُ أَنْ يَضْرِبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ.  
وَأِنْ خِيفَ الشَّقَاقُ بَيْنَهُمَا، بَعَثَ الْحَاكِمُ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، مَأْمُوتَيْنِ، يَجْمَعَانِ إِنْ رَأَيَا وَيُفَرِّقَانِ، فَمَا فَعَلَا مِنْ ذَلِكَ لَزِمَهُمَا.

### بابُ الْخُلْعِ

وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُبْغِضَةً لِلرَّجُلِ، وَخَافَتْ أَنْ لَا تُقِيمَ حُدُودَ اللَّهِ فِي طَاعَتِهِ، فَلَهَا أَنْ تَفْتَدِيَ نَفْسَهَا مِنْهُ بِمَا تَرَاضِيَا عَلَيْهِ.  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا، فَإِذَا خَالَعَهَا أَوْ طَلَّقَهَا بِعَوَضٍ، بَانَتْ مِنْهُ، وَلَمْ يَلْحَقْهَا طَلَاقُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ وَاجَهَهَا بِهِ.  
وَيَجُوزُ الْخُلْعُ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا، وَبِالْمَجْهُولِ، فَلَوْ قَالَتْ: اخْلَعْنِي بِمَا فِي يَدَي مِنَ الدَّرَاهِمِ، أَوْ مَا فِي بَيْتِي مِنَ الْمَتَاعِ فَفَعَلَ، صَحَّ، وَلَهُ مَا فِيهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا شَيْءٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ، وَأَقْلُ مَا يُسَمَّى مَتَاعًا.  
وَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ، فَخَرَجَ مَعِيًّا، فَلَهُ أَرْشُهُ، أَوْ رَدُّهُ وَأَخْذُ قِيَمَتِهِ، وَإِنْ خَرَجَ مَغْضُوبًا أَوْ حُرًّا، فَلَهُ قِيَمَتُهُ.  
وَيَصِحُّ الْخُلْعُ مِنْ كُلِّ مَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ، وَلَا يَصِحُّ بِذَلِكَ الْعَوَضِ، إِلَّا مِمَّنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَالِ.





## كِتَابُ الطَّلَاقِ

لَا يَصِحُّ الطَّلَاقُ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ، مُكَلَّفٍ، <sup>(١)</sup> مُخْتَارٍ، وَلَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُكْرَهِ، وَلَا زَائِلِ الْعَقْلِ، إِلَّا السَّكْرَانِ.

وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، وَالْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَ تَحْتَهُمَا حُرَّةٌ أَوْ أَمَةٌ، فَمَنْ اسْتَوَفَى عَدَدَ طَلَاقِهِ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا، وَيَطَّأَهَا، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِامْرَأَةٍ رِفَاعَةَ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ. لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ» <sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَحِلُّ جَمْعُ الثَّلَاثِ، وَلَا طَلَاقُ الْمَذْخُولِ بِهَا فِي حَيْضِهَا أَوْ طَهْرِ أَصَابِهَا فِيهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُمَسِّكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ نَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا» <sup>(٣)</sup>.

(١) الْمُتَّهَى: «وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ وَلَوْ مُمَيَّرًا يَغْفِلُهُ».

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الطلاق» باب «إذا طلقها ثلاثاً، ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره، فلم يمسه» حديث (٥٣١٧)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره، ويطأها، ثم يفارقها وتنقضي عدتها» حديث (١٤٣٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الطلاق» باب «وبعولتهن أحق بردهن في العدة، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو اثنتين» حديث (٥٣٣٢)، ومسلم في كتاب «الطلاق» باب

وَالسُّنَّةُ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يُطْلَقَهَا فِي طُهْرٍ لَمْ يُصِبْهَا فِيهِ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ يَدَعَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، فَمَتَى قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ، وَهِيَ فِي طُهْرٍ لَمْ يُصِبْهَا فِيهِ، طَلَّقَتْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي طُهْرٍ أَصَابَهَا فِيهِ أَوْ حَيْضٍ، لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ مِنَ الْحَيْضَةِ. وَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ، وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ فِي طُهْرٍ أَصَابَهَا فِيهِ، طَلَّقَتْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يُصِيبَهَا أَوْ تَحِيضَ. فَأَمَّا غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَالْحَامِلُ الَّتِي تَبَيَّنَ حَمْلُهَا، وَالْأَيْسَةُ وَالَّتِي لَمْ تَحِضْ، فَلَا سُنَّةَ لَهَا وَلَا بَدْعَةَ.

### بابُ صَرِيحِ الطَّلَاقِ وَكِتَابَتِهِ

صَرِيحُهُ: لَفْظُ الطَّلَاقِ، أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ مُطْلَقَةٌ أَوْ طَلَّقْتُكَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ، وَمَا عَدَاهُ مِمَّا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ، فَكِتَابَتُهُ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يَنْوِهِ، فَلَوْ قِيلَ لَهُ: أَلَاكِ امْرَأَةٌ؟ قَالَ: لَا، يَنْوِي الْكَذِبَ، لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ قَالَ: طَلَّقْتُهَا، طَلَّقَتْ وَإِنْ نَوَى الْكَذِبَ، وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ خَلِيَّةٌ، أَوْ بَرِيَّةٌ، أَوْ بَائِنٌ، أَوْ بَتَّةٌ، أَوْ بَتْلَةٌ، يَنْوِي طَلَاقَهَا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ دُونَهَا<sup>(١)</sup>، وَمَا عَدَا هَذِهِ يَقَعُ بِهِ وَاحِدَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ ثَلَاثًا. وَإِنْ خَبَّرَ امْرَأَتَهُ، فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَإِنْ لَمْ تَخْتَرْ أَوْ اخْتَارَتْ

=

«تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتهما» حديث

(١٤٧١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(١) الْمُتَشَبِّهُ: «وَكِتَابَاتُهُ نَوْعَانِ، فَالظَّاهِرَةُ: أَنْتِ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ... وَالْخَفِيَّةُ: أَخْرَجِي، وَادْهَبِي... وَيَقَعُ بظَاهِرَةِ ثَلَاثٍ وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً».

زَوْجَهَا، لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَاقًا<sup>(١)</sup>.  
وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ إِلَّا فِي الْمَجْلِسِ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ لَهَا فِيمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ قَالَ  
لَهَا: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، أَوْ طَلَّقِي نَفْسَكَ، فَهُوَ فِي يَدِهَا، حَتَّى يَفْسَخَ أَوْ يَطَأَ.

### بابُ تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ

يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ، بِشُرُوطٍ بَعْدَ النِّكَاحِ وَالْمِلْكِ، وَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ،  
فَلَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ، أَوْ إِنْ مَلَكَتُهَا فَهِيَ حُرَّةٌ؛ لَمْ تَطْلُقْ، وَلَمْ تَعْتِقْ.  
وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ سِتٌّ: إِنْ، وَإِذَا، وَأَيُّ، وَمَنْ، مَتَى، وَكُلَّمَا، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي  
التَّكْرَارَ إِلَّا كُلَّمَا.

وَكُلُّهَا إِذَا كَانَتْ مُثَبَّتَةً، ثَبَتَ حُكْمُهَا، عِنْدَ وُجُودِ شَرْطِهَا، فَإِذَا قَالَ: إِنْ قُمْتَ  
فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَامَتْ، طَلَّقْتَ، وَانْحَلَّ شَرْطُهُ، وَإِنْ قَالَ: كُلَّمَا قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ،  
طَلَّقْتَ كُلَّمَا قَامَتْ.

وَإِنْ كَانَتْ نَافِيَةً، كَقَوْلِهِ: إِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، كَانَتْ عَلَى التَّرَاخِي، فَلَا  
يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا فِي آخِرِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ.

وَسَائِرُ الْأَدَوَاتِ عَلَى الْفَوْرِ، فَإِذَا قَالَ: مَتَى لَمْ أُطْلَقْ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ  
يُطْلَقْهَا، طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الطلاق» باب «من خير نساءه» حديث (٥٢٦٣)، ومسلم في

كتاب «الطلاق» باب «بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية» حديث (١٤٧٧).

وَأِنْ قَالَ: كُلَّمَا لَمْ أَطْلُقْكَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ طَلَّاقَهَا فِيهِ ثَلَاثًا وَلَمْ يُطْلَقْهَا، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا، وَإِنْ قَالَ: كُلَّمَا وَلَدَتْ وَلَدًا، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَوَلَدَتْ تَوْأَمَيْنِ، طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ، وَبِالنَّثَانِي؛ لِإِنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِهِ، وَلَمْ تَطْلُقْ بِهِ.

وَأِنْ قَالَ: إِنْ حِضَّتْ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، طَلَّقَتْ بِأَوَّلِ الْحَيْضِ، فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ، لَمْ تَطْلُقْ بِهِ، وَإِنْ قَالَتْ: قَدْ حِضْتُ فَكَذَّبَهَا طَلَّقَتْ، وَإِنْ قَالَ: قَدْ حِضَّتْ فَكَذَّبَتْهُ، طَلَّقَتْ بِإِقْرَارِهِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ وَضَرْتُكَ طَالِقَتَانِ، فَقَالَتْ: قَدْ حِضْتُ، فَكَذَّبَهَا، طَلَّقَتْ دُونَ ضَرَّتِهَا.

### بابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ وَغَيْرُهُ

الْمَرْأَةُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا تُبَيِّنُهَا الطَّلَاقُ، وَتُحَرِّمُهَا الثَّلَاثُ مِنَ الْحُرِّ، وَالْإِنْتِسَانِ مِنَ الْعَبْدِ، إِذَا وَقَعَتْ مَجْمُوعَةً، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ. وَإِنْ أَوْقَعَهُ مُرْتَبًا، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ، أَوْ ثُمَّ طَالِقٌ، أَوْ طَالِقٌ بَلْ طَالِقٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ إِنْ طَلَّقْتُكَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا، أَوْ كُلَّمَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ كُلَّمَا لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَأَشْبَاهَ هَذَا؛ لَمْ يَقَعْ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ. وَإِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا وَقَعَ بِهَا جَمِيعُ مَا أَوْقَعَهُ.

وَمَنْ شَكََّ فِي الطَّلَاقِ أَوْ عَدِيدِهِ، أَوْ الرِّضَاعِ أَوْ عَدِيدِهِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ. وَإِنْ قَالَ لِنِسَائِهِ: إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ، وَلَمْ يَنْوِ وَاحِدَةً بَعَيْنِهَا، أَخْرَجَتْ بِالْقُرْعَةِ.

وَإِنْ طَلَّقَ جُزْءًا مِنْ أَمْرَيْنِ مُشَاعًا أَوْ مُعَيَّنًا، كِإِصْبَعِهَا أَوْ يَدِهَا، طَلَّقَتْ كُلَّهَا، إِلَّا السِّنَّ، وَالظُّفْرَ، وَالشَّعْرَ، وَالرِّيْقَ، وَالذَّمْعَ وَنَحْوَهُ لَا تَطْلُقُ بِهِ.  
وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ هَذَا، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً.

### بَابُ الرَّجْعَةِ

وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، بَعْدَ الدَّخُولِ بِغَيْرِ عَوْضٍ، أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ، أَوِ الْعَبْدُ أَقَلَّ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَلَهُ رَجَعْتُهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وَالرَّجْعَةُ: أَنْ يَقُولَ لِرَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: أَشْهَدَا عَلَيَّ أَنِّي قَدْ رَاجَعْتُ زَوْجَتِي أَوْ رَدَدْتُهَا أَوْ أَمْسَكْتُهَا مِنْ غَيْرِ وَلِيٍّ، وَلَا صَدَاقٍ يَزِيدُهُ، وَلَا رِضَاهَا، وَإِنْ وَطَّئَهَا كَانَ رَجْعَةً.

وَالرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ، يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ وَالظُّهَارُ، وَلَهَا التَّزْوِجُ لِرِزْوَجِهَا وَالتَّشْرِيفُ لَهُ، وَلَهُ وَطْؤُهَا وَالْحُلُوءُ بِهَا وَالسَّقَرُ بِهَا. وَإِذَا ارْتَجَعَهَا، عَادَتْ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا. وَلَوْ تَرَكَهَا حَتَّى بَانَتْ ثُمَّ نَكَحَتْ غَيْرَهُ، ثُمَّ بَانَتْ مِنْهُ، وَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ رَجَعَتْ إِلَيْهِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا.

وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا إِذَا ادَّعَتْ مِنْ ذَلِكَ مُمَكِّنًا. وَإِنْ ادَّعَى الزَّوْجُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا أَنَّهُ كَانَ قَدْ رَاجَعَهَا فِي عِدَّتِهَا، فَأَنكَرَتْهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا. وَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ، حُكِمَ لَهُ بِهَا. فَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَزَوَّجَتْ، رُدَّتْ إِلَيْهِ، سَوَاءً دَخَلَ بِهَا الثَّانِي أَوْ لَمْ يَدْخُلْ.

## بابُ الْعِدَّةِ

وَلَا عِدَّةَ عَلَى مَنْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا فِي الْحَيَاةِ قَبْلَ الْمَيْسِرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وَالْمُعْتَدَاتُ يَنْقَسِمْنَ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:

إِحْدَاهُنَّ: أُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ، وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا بِتَوَآمِينَ لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا حَتَّى تَضَعَ الثَّانِي مِنْهُمَا، وَالْحَمْلُ الَّذِي تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَتَصِيرُ بِهِ الْأُمَةُ أُمٌّ وَلَدٍ، مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ.

الثَّانِي: اللَّائِي تُوفِّيَ أَزْوَاجُهُنَّ، يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَالْإِمَاءُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا قَبْلَ الْمَيْسِرِ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ.

الثَّلَاثُ: الْمُطَلَّقَاتُ مِنْ ذَوَاتِ الْقُرُوءِ، يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَقُرُءُ الْأُمَةِ حَيْضَتَانِ.

الرَّابِعُ: اللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ، فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ، وَلِلْأُمَةِ شَهْرَانِ.

وَيُسْرَعُ التَّرَبُّصُ مَعَ الْعِدَّةِ فِي مَوَاضِعَ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: إِذَا ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لَا تَذَرِي مَا رَفَعَهُ، فَإِنَّهَا تَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْإِسَاتِ، وَإِنْ عَرَفَتْ مَا رَفَعَ الْحَيْضُ، فَإِنَّهَا لَمْ تَرَلْ فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَعُودَ الْحَيْضُ، فَتَعْتَدُ بِهِ.

الثَّانِي: امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ الَّذِي قُتِلَ فِي مَهْلَكَةٍ، أَوْ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ، فَلَمْ يُعْلَمْ خَبَرُهُ. تَرَبَّصْ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ تَعَدُّ لِلْوَفَاةِ. وَإِنْ قُتِلَ فِي غَيْرِ هَذَا، لَمْ تَنْكِحْ حَتَّى تَتَيَقَّنَ مَوْتَهُ<sup>(١)</sup>.

الثَّالِثُ: إِذَا ارْتَابَتْ الْمَرْأَةُ بَعْدَ قَضَاءِ عِدَّتِهَا؛ لِظُهُورِ أَمَارَاتِ الْحَمْلِ، لَمْ تَنْكِحْ حَتَّى تَزُولَ الرَّيْبَةُ، فَإِنْ نَكَحَتْ لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ، وَإِنْ ارْتَابَتْ بَعْدَ نِكَاحِهَا، لَمْ يَبْطُلْ نِكَاحُهَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمْ أَنَّهَا نَكَحَتْ وَهِيَ حَامِلٌ.

وَمَتَى نَكَحَتْ الْمُعْتَدَّةُ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ فُرِقَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ، أَتَمَّتْ عِدَّةَ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ بَنَتْ عَلَى عِدَّةِ الْأَوَّلِ، مِنْ حِينَ دَخَلَ بِهَا الثَّانِي، وَاسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ لِلثَّانِي، وَلَهُ نِكَاحُهَا بَعْدَ قَضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ، وَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا، انْقَضَتْ بِهِ عِدَّتُهُ، وَاعْتَدَّتْ لِلْآخِرِ، وَإِنْ أَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا، أَرَى الْقَافَةَ، فَأَلْحَقَ بِمَنْ أَلْحَقُوهُ مِنْهُمَا، وَانْقَضَتْ بِهِ عِدَّتُهُ مِنْهُ، وَاعْتَدَّتْ لِلْآخِرِ.

## بَابُ الْإِحْدَادِ

وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَهُوَ: اجْتِنَابُ الطَّيِّبِ وَالزَّيْنَةِ، وَالْكُحْلِ بِالْإِثْمِيدِ، وَلُبْسِ الثِّيَابِ الْمَضْبُوعَةِ لِلتَّحْسِينِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْدُ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيًّا، إِلَّا إِذَا اغْتَسَلَتْ، تُبَدِّلُهُ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ»<sup>(٢)</sup>، وَعَلَيْهَا الْمَيِّتُ فِي مَنْزِلِهَا الَّذِي وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَهِيَ

(١) الْمُتَهَيَّ: «انْتَظِرْ بِهِ تِمَّةً تَسْعِينَ سَنَةً مِنْذُ وُلِدَ».

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الجنائز» باب «إحْدَادِ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا» حديث (١٢٨٠)،

سَاكِنَةٌ فِيهِ، إِذَا أُمْكِنَهَا ذَلِكَ، فَإِنْ خَرَجَتْ لِسَفَرٍ أَوْ حَجٍّ؛ فَتُوفَّى زَوْجُهَا وَهِيَ قَرِيبَةٌ، رَجَعَتْ لِتَعْتَدَّ فِي بَيْتِهَا، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ مَضَتْ فِي سَفَرِهَا، وَالْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا مِثْلُهَا، <sup>(١)</sup> إِلَّا فِي الْإِعْتِدَادِ فِي بَيْتِهَا.

### بابُ نَفَقَةِ الْمُعْتَدَاتِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: الرَّجْعِيَّةُ، وَهِيَ: مَنْ يُمَكِّنُ زَوْجَهَا إِمْسَاكُهَا، فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى، وَلَوْ أَسْلَمَتْ امْرَأَةً الْكَافِرِ أَوْ ارْتَدَّ زَوْجُ الْمُسْلِمَةِ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ، وَإِنْ أَسْلَمَ زَوْجُ الْكَافِرَةِ أَوْ ارْتَدَّتِ امْرَأَةُ الْمُسْلِمِ فَلَا نَفَقَةَ لَهُمَا.

الثَّانِي: الْبَائِنُ فِي الْحَيَاةِ بِطَلَاقٍ أَوْ بَفَسْخٍ، فَلَا سُكْنَى لَهَا بِحَالٍ، وَلَهَا النَّفَقَةُ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَإِلَّا فَلَا.

الثَّالِثُ: الَّتِي تُوفَّى زَوْجُهَا عَنْهَا، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى.

### بابُ اسْتِبْرَاءِ الْإِمَاءِ

وَهُوَ وَاجِبٌ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: مَنْ مَلَكَ أَمَةً، لَمْ يُصْبَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا.

ومسلم في كتاب «الطلاق» باب «وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام» حديث (١٤٨٦)، من حديث أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) الْمُتَشَهَّى: «وَيَجِبُ عَلَى زَوْجِهِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَلَوْ ذِمِّيَّةً أَوْ أَمَةً أَوْ غَيْرَ مُكَلَّفَةٍ، زَمَنَ عِدَّتِهِ وَيَجُوزُ لِبَائِنٍ».



الثَّانِي: أُمُّ الْوَلَدِ وَالْأُمَّةُ الَّتِي يَطُؤُهَا سَيِّدُهَا، لَا يَجُوزُ لَهُ تَزْوِيجُهُمَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَهُمَا.  
الثَّالِثُ: إِذَا أَعْتَقَهُمَا سَيِّدُهُمَا أَوْ عَتَقَا بِمَوْتِهِ، لَمْ تَنْكِحَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَا أَنْفُسَهُمَا.  
وَالِإِسْتِبْرَاءُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بِوَضْعِ الْحَمْلِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، أَوْ حَيْضَةٍ إِنْ  
كَانَتْ تَحِيضُ، أَوْ شَهْرٍ إِنْ كَانَتْ آيَسَةً أَوْ مِنَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ، أَوْ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ  
إِنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لَا تَدْرِي مَا رَفَعَهُ.



## كِتَابُ الظَّاهَرِ

وَهُوَ: أَنْ يَقُولَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ<sup>(١)</sup>.  
 أَوْ يَقُولَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَأَبِي، يُرِيدُ تَحْرِيمَهَا بِهِ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يُكْفِّرَ، بِتَحْرِيرِ رَقَبَةٍ مِنْ  
 قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا، فَمَنْ لَمْ  
 يَسْتَطِعْ فَأَطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا. وَحُكْمُهَا وَصِفَتُهَا كَكَفَّارَةِ الْجِمَاعِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ.  
 فَإِنْ وَطِئَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، عَصَى، وَلِزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ الْمَذْكُورَةُ.  
 وَمَنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرٍ مَرَارًا، وَلَمْ يُكْفِرْ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.  
 وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ كَكَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ. وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ بِكَلِمَاتٍ  
 فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ.  
 وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ أُمِّهِ أَوْ حَرَمِهَا، أَوْ حَرَمٍ شَيْنًا مُبَاحًا، أَوْ ظَاهَرَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ  
 زَوْجِهَا<sup>(٢)</sup>. أَوْ حَرَمَتُهُ، لَمْ يَحْرُمْ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.  
 وَالْعَبْدُ كَالْحُرِّ فِي الْكَفَّارَةِ سَوَاءً، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ إِلَّا بِالصَّيَامِ.



(١) الْمُتَشَبِّهُ: «وَهُوَ أَنْ يُشَبَّهَ أَمْرُهَا أَوْ عُضْوٌ مِنْهَا بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ وَلَوْ إِلَى أَمَدٍ».

(٢) الْمُتَشَبِّهُ: «وَلَا ظَهَرَ إِنْ قَالَتْ لِزَوْجِهَا أَوْ عَلَّقَتْ بِتَزْوِيجِهِ نَظِيرَ مَا يَصِيرُ بِهِ مُظَاهَرًا، وَعَلَيْهَا  
 كَفَّارَتُهُ [أي: الظَّاهَرُ]».

## كِتَابُ اللَّعَانِ

إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، الْبَالِغَةَ، الْعَاقِلَةَ، الْحُرَّةَ، الْمُسْلِمَةَ الْعَفِيفَةَ، بِالزَّئِي، لَزِمَهُ الْحَدُّ إِنْ لَمْ يُلَاعِنْ.

وَإِنْ كَانَتْ ذَمِيَّةً أَوْ أَمَةً، فَعَلَيْهِ التَّغْزِيرُ، إِنْ لَمْ يُلَاعِنْ، وَلَا يُعْرَضُ لَهُ حَتَّى تُطَالِبَهُ. وَاللَّعَانُ: أَنْ يَقُولَ بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ أَوْ نَائِبِهِ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ، فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ امْرَأَتِي هَذِهِ مِنَ الزَّئِي، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً سَمَاهَا وَنَسَبَهَا، ثُمَّ يُوقِفُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ، فَيَقَالُ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّهَا الْمُوجِبَةُ، وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُتِمَّ فَلْيُقْل: وَإِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ امْرَأَتِي هَذِهِ مِنَ الزَّئِي. وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ: أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّئِي، ثُمَّ تُوَقَّفُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَتُخَوَّفُ، كَمَا خُوفَ الرَّجُلُ، فَإِنْ أَبَتْ إِلَّا أَنْ تُتِمَّ، فَلْتُقْل: وَإِنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ زَوْجِي هَذَا مِنَ الزَّئِي.

ثُمَّ يَقُولُ الْحَاكِمُ: قَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا، فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فَتَفَاهُ انْتَفَى عَنْهُ، سَوَاءٌ كَانَ حَمَلًا أَوْ مَوْلُودًا، مَا لَمْ يَكُنْ أَقْرَبَ بِهِ، أَوْ وُجِدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ، لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ: أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْأُمِّ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب «الطلاق واللعان» عن رسول الله ﷺ باب «ما جاء في اللعان» حديث

## ﴿فَصْلٌ فِي لُحُوقِ النَّسَبِ﴾

وَمَنْ وَلَدَتْ امْرَأَتُهُ أَوْ أَمَتُهُ الَّتِي أَقَرَّ بَوَاطِنَهَا وَلَدًا يُمَكِّنُ كَوْنُهُ مِنْهُ، لَحِقَهُ نَسَبُهُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاوِرِ الْحَجَرِ»<sup>(١)</sup>، وَلَا يَنْتَفِي وَلَدُ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِاللَّعَانِ، وَلَا وَلَدُ الْأَمَةِ إِلَّا بِدَعْوَى اسْتِبْرَائِهَا. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ مِنْهُ، مِثْلَ أَنْ تَلِدَ أَمَتُهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِبْتَةِ أَشْهَرٍ مُنْذُ وَطْنِهَا، أَوْ امْرَأَتُهُ لِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ مُنْذُ أَمَكَنَ اجْتِمَاعُهُمَا، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ مِمَّنْ لَا يُوَلَدُ لِمِثْلِهِ، كَمَنْ لَهُ دُونَ عَشْرِ سِنِينَ، أَوْ الْخَصِيِّ أَوْ<sup>(٢)</sup> الْمَجْبُوبِ، لَمْ يَلْحَقْهُ.

## ﴿فَصْلٌ فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ بِقَوْلِ الْقَائِفِ﴾

وَإِذَا وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ بِشُبْهَةٍ، أَوْ وَطِئَ الشَّرِيكَانِ أَمَتَهُمَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ، فَأَنْتَ بِوَلَدٍ، أَوْ ادَّعَى نَسَبَ مَجْهُولِ النَّسَبِ رَجُلَانِ، وَإِنْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ، أَوْ تَعَارَضَ قَوْلُ الْقَائِفِ، أَوْ لَمْ يُوجَدْ قَافَةٌ، تُرِكَ حَتَّى يَبْلُغَ، فَيَلْحَقَ بِمَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup>، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْقَائِفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، ذَكَرًا، مُجَرَّبًا فِي الْإِصَابَةِ.

(١٢٠٣)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم». وذكره الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (١٢٠٣).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الفرائض» باب «الولد للفراش حرة كانت أو أمة» حديث (٦٧٤٩)، ومسلم في كتاب «الرضاع» باب «الولد للفراش وتوقي الشبهات» حديث (١٤٥٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) الْمُتَّهَى: «إِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ لِصِغَرِهِ، أَوْ لِكُزْنِهِ خَصِيًّا مَجْبُوبًا أَوْ لَوْلَا دَيْهَا لِدُونِ نِصْفِ سَنَةٍ».

(٣) الْمُتَّهَى: «وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ قَافَةٌ، أَوْ نَفْتَهُ، أَوْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ، اخْتَلَفَ قَائِفَانِ أَوْ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ، صَاعَ نَسَبُهُ».

## بابُ الْحَضَانَةِ

أَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ أُمُّهُ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهَا وَإِنْ عَلَوْنَ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ، ثُمَّ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ الْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ، ثُمَّ الْخَالَةُ ثُمَّ الْعَمَّةُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا حَضَانَةُ لِرَقِيقٍ، وَلَا فَاسِقٍ، وَلَا امْرَأَةً مُرَوَّجَةً لِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الطِّفْلِ، فَإِنْ زَالَتِ الْمَوَانِعُ مِنْهُمْ، عَادَ حَقُّهُمْ مِنَ الْحَضَانَةِ.

وَلِذَا بَلَغَ الْعُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ، خَيْرَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ، فَكَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْهُمَا، وَإِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ سَبْعًا، فَأَبُوهَا أَحَقُّ بِهَا.

وَعَلَى الْأَبِ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لَوْلَدِهِ، إِلَّا أَنْ تَشَاءَ الْأُمُّ أَنْ تُرْضِعَهُ بِأَجْرِ مِثْلِهَا، فَتَكُونُ أَحَقَّ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي حَبَالِ الزَّوْجِ أَوْ مُطْلَقَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ وَلَا مَالٌ، فَعَلَى وَرَثَتِهِ أَجْرُ رَضَاعِهِ، عَلَى قَدْرِ مِيرَاثِهِمْ مِنْهُ.

## بابُ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالْمَمَالِكِ

وَعَلَى الْإِنْسَانِ نَفَقَةُ وَالِدَيْهِ وَإِنْ عَلَوْا، وَأَوْلَادِهِ وَإِنْ سَفَلُوا، وَمَنْ يَرْتَهُ بِفَرَضٍ أَوْ تَعَصُّيبٍ، إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً، وَلَهُ مَا يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ.

(١) الْمُتَشَبِّهُ: «ثُمَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأُمِّ، ثُمَّ لِأَبٍ».

(٢) الْمُتَشَبِّهُ: «ثُمَّ لِأَقْرَبِ الْعَصَبَةِ الْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبُ... ثُمَّ لِإِذِي رَحِمٍ ذَكَرًا وَأُنْثَى غَيْرَ مَنْ تَقَدَّمَ، وَأَوْلَاهُمْ: أَبُو أُمِّ، فَأُمُّهُاتُهُ، فَأَخُّ لِأُمِّ، فَخَالَ، ثُمَّ حَاكِمٌ».

وَإِنْ كَانَ لِلْفَقِيرِ وَارِثَانٍ فَأَكْثَرُ، فَتَفَقَّطَتْ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدَرِ مِيرَاثِهِمْ، إِلَّا مَنْ لَهُ أَبٌ فَإِنَّ تَفَقُّطَهُ عَلَى أَبِيهِ خَاصَّةٌ.

وَعَلَى مُلَّاكِ الْمَمْلُوكِينَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِمْ، وَمَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ مُؤْنَةٍ وَكِسْوَةٍ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، أُجْبِرُوا عَلَى بَيْعِهِمْ، إِذَا طَلَبُوا ذَلِكَ.

### بابُ الْوَلِيْمَةِ

وَهِيَ: دَعْوَةُ الْعُرْسِ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ حِينَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلَمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»<sup>(١)</sup>.

وَالِإِجَابَةُ إِلَيْهَا وَاجِبَةٌ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ لَمْ يُحِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(٢)</sup>، وَمَنْ لَمْ يُحِبَّ أَنْ يَطْعَمَ، دَعَا، وَانْصَرَفَ.

وَالنَّشَارُ وَالتَّقَاطُطُ مُبَاحٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَإِنْ قَسَمَ عَلَى الْحَاضِرِينَ، كَانَ أَوْلَى.



(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «الوليمة ولو بشاة» حديث (٥١٦٧)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به» حديث (١٤٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله» حديث (٥١٧٧)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة» حديث (١٤٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

## كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

وَهِيَ نَوَعَانِ: حَيَوَانٌ وَغَيْرُهُ، فَأَمَّا غَيْرُ الْحَيَوَانِ، فَكُلُّهُ مُبَاحٌ، إِلَّا مَا كَانَ نَجِسًا  
أَوْ مُضِرًّا، كَالسُّمُومِ، وَالْأَشْرِبَةِ كُلِّهَا مُبَاحٌ، إِلَّا مَا أَسْكَرَ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كَثِيرُهُ وَقَلِيلُهُ،  
مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ، وَمَا  
أَسْكَرَ الْفَرْقُ مِنْهُ، فَمِلْهُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>.

وَأِنْ تَخَلَّلَتِ الْخَمْرُ، طَهَّرَتْ وَحَلَّتْ، وَإِنْ خُلِّلَتْ، لَمْ تَطْهَرْ.

﴿فَصُلِّ: فِيمَا يُبَاحُ أَكْلُهُ وَمَا لَا يُبَاحُ﴾

وَالْحَيَوَانُ قِسْمَانِ: بَحْرِيٌّ وَبَرِّيٌّ، فَأَمَّا الْبَحْرِيُّ، فَكُلُّهُ حَلَالٌ، إِلَّا الْحَيَّةَ،  
وَالضَّفْدَعَ، وَالتَّمْسَاحَ، وَأَمَّا الْبَرِّيُّ فَيَحْرُمُ مِنْهُ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلُّ ذِي  
مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَالْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ، وَالْبَعَالُ، وَمَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ مِنَ الطَّيْرِ،  
كَالنُّسُورِ وَالرَّخِمِ، وَغُرَابِ الْبَيْنِ وَالْأَبْقَعِ، وَمَا يُسْتَخْبَثُ مِنَ الْحَشَرَاتِ، كَالْفَأْرِ  
وَنَحْوِهَا، إِلَّا الْيَرْبُوعَ وَالضَّبَّ؛ وَمَا عَدَا هَذَا مُبَاحٌ، وَيُبَاحُ أَكْلُ الْخَيْلِ وَالضَّبُعِ؛

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الأشربة» باب «النهى عن المسكر» حديث (٣٦٨٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وذكره الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣٦٨٧).

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ <sup>(١)</sup>. وَسَمَّى الضَّبْعَ صَيْدًا <sup>(٢)</sup>.

## بابُ الذَّكَاةِ

يُبَاحُ كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «الْحِلُّ مَيْتُهُ» <sup>(٣)</sup>، إِلَّا مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، فَلَا يُبَاحُ حَتَّى يُذَكَّى، إِلَّا السَّرَطَانُ وَنَحْوُهُ، وَلَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنَ الْبَرِّ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ، إِلَّا الْجَرَادُ وَشِبْهَهُ.  
وَالذَّكَاةُ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ: نَحْرٍ، وَذَبْحٍ، وَعَقْرٍ.  
وَيُسْتَحَبُّ نَحْرُ الْإِبِلِ، وَذَبْحُ مَا سِوَاهَا، فَإِنْ نَحَرَ مَا يُذْبَحُ أَوْ ذَبَحَ مَا يُنْحَرُ، فَجَائِزٌ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الذبائح والصيد» باب «النحر والذبح» حديث (٥٥١٠)، ومسلم في كتاب «الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان» باب «في أكل لحوم الخيل» حديث (١٩٤٢)، من حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ.

(٢) فقد أخرج أبو داود في كتاب «الأطعمة» باب «في أكل الضبع» حديث (٣٨٠١) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الضَّبْعِ، فَقَالَ: «هُوَ صَيْدٌ وَيُجَعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحَرَّمُ»، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَطْعِمَةِ» بَابِ «مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الضَّبْعِ» حَدِيثَ (١٧٩١) عَنْ ابْنِ أَبِي عِمَارٍ قَالَ: قُلْتُ لَجَابِرٍ: الضَّبْعُ صَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَكَلَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب «الطهارة» باب «الوضوء بماء البحر» حديث (٨٣)، والتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ «الطَهَارَةِ» بَابِ «مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ» حَدِيثَ (٦٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».



وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاءِ كُلِّهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ.

أَحَدُهَا: أَهْلِيَّةُ الْمَذَكِّي، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا، قَادِرًا عَلَى الذَّبْحِ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا، فَأَمَّا الطِّفْلُ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّكَرَانُ وَالْكَافِرُ الَّذِي لَيْسَ بِكِتَابِيٍّ فَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ.

الثَّانِي: أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ عِنْدَ الذَّبْحِ، أَوْ إِزْسَالِ الْآلَةِ فِي الصَّيْدِ، إِنْ كَانَ نَاطِقًا. وَإِنْ كَانَ أَخْرَسَ، أَشَارَ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ عَامِدًا، لَمْ تَحِلَّ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَاهِيًا، حَلَّتْ، وَإِنْ تَرَكَهَا عَلَى الصَّيْدِ، لَمْ يَحِلَّ، عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَذَكِّي بِمُحَدَّدٍ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ قَصَبٍ أَوْ غَيْرِهِ، إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ»<sup>(١)</sup>.

وَيُعْتَبَرُ فِي الصَّيْدِ أَنْ يَصِيدَ بِمُحَدَّدٍ أَوْ يُزْسِلَ جَارِحًا يَجْرَحُ الصَّيْدَ، فَإِنْ قَتَلَ الصَّيْدَ بِحَجَرٍ، أَوْ بُنْدُقٍ أَوْ شَبَكَةٍ، أَوْ قَتَلَ الْجَارِحُ الصَّيْدَ بِصَدْمَتِهِ أَوْ خَنْقِهِ أَوْ رَوْعَتِهِ، لَمْ يَحِلَّ، وَإِنْ صَادَ بِالْمِعْرَاضِ، أَكَلَ مَا قُتِلَ بِحَدِّهِ دُونَ مَا قُتِلَ بِعَرَضِهِ، وَإِنْ نَصَبَ الْمَنَاجِلَ لِلصَّيْدِ وَسَمَّى، فَعَقَرَتِ الصَّيْدَ أَوْ قَتَلَتْهُ، حَلَّ.

﴿فَضْلٌ فِي شُرُوطِ الذَّبْحِ وَالنَّخْرِ وَالْعَقْرِ﴾

وَيُشْتَرَطُ فِي الذَّبْحِ وَالنَّخْرِ خَاصَّةً شَرْطَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ، فَيَقْطَعُ الْحُلُقُومَ وَالْمَرِيَّ، وَمَا لَا تَبْقَى

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الذبائح والصيد» باب «التسمية على الذبيحة، ومن ترك متعمدا» حديث (٥٤٩٨)، ومسلم في كتاب «الأضاحي» باب «جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام» حديث (١٩٦٨) من حديث رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْحَيَاةَ مَعَ قَطْعِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي الْمَذْبُوحِ حَيَاةٌ يُذْهِبُهَا الذَّبْحُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا كَحَيَاةِ الْمَذْبُوحِ، وَمَا أُيِّنَتْ حَشَوَتُهُ، لَمْ يَحِلَّ بِالذَّبْحِ وَلَا النَّخْرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، حَلٌّ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَتْ لَنَا غَنَمٌ تَرْعَى بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرْتُ جَارِيَةً لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا، فَكَسَرْتُ حَجَرًا، فَذَبَحْتُهَا بِهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْعَقْرُ، فَهُوَ: الْقَتْلُ بِجُرْحٍ فِي غَيْرِ الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ، وَيُشْرَعُ فِي كُلِّ حَيَوَانٍ مَعْجُوزٍ عَنْهُ مِنَ الصَّيْدِ وَالْأَنْعَامِ؛ لِمَا رَوَى رَافِعٌ أَنَّ بَعِيرًا نَدَّ فَأَغْيَاهُمْ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»<sup>(٢)</sup>. وَلَوْ تَرَدَّى بَعِيرٌ فِي بئرٍ، فَتَعَدَّرَ نَحْرُهُ، فَجُرِحَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ جَسَدِهِ، فَمَاتَ بِهِ، حَلٌّ أَكْلُهُ.



(١) أخرجه البخاري في كتاب «الوكالة» باب «إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت، أو شيئاً يفسد، ذبح وأصلح ما يخاف عليه الفساد» حديث (٢٣٠٤).

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الذبائح والصيد» باب «ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد» حديث (٥٥٠٣)، ومسلم في كتاب «الأضاحي» باب «جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن» حديث (١٩٦٨)، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

## كِتَابُ الصَّيْدِ

كُلُّ مَا أُمِّكَنَ ذَبْحُهُ مِنَ الصَّيْدِ، لَمْ يُبَحَّ إِلَّا بِذَبْحِهِ، وَمَا تَعَذَّرَ ذَبْحُهُ فَمَاتَ بِعَقْرِهِ، حَلَّ بِشُرُوطِ سِتَّةٍ، ذَكَّرْنَا مِنْهَا ثَلَاثَةً فِي الذَّكَاةِ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْجَارِحُ الصَّائِدُ مُعَلِّمًا، وَهُوَ: مَا يَسْتَرْسِلُ إِذَا أُرْسِلَ، وَيُجِيبُ إِذَا دُعِيَ. وَيُعْتَبَرُ فِي الْكَلْبِ وَالْفَهْدِ خَاصَّةً، أَنَّهُ إِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الطَّائِرِ.

الثَّانِي [الخَامِسُ]: أَنْ يُرْسَلَ الصَّائِدُ لِلصَّيْدِ، فَإِنْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ، لَمْ يُبَحَّ صَيْدُهُ.  
الثَّلَاثُ [السَّادِسُ]: أَنْ يَقْصِدَ الصَّيْدَ، فَإِنْ أُرْسَلَ سَهْمُهُ، لِيُصِيبَ بِهِ غَرَضًا أَوْ كَلْبَهُ وَلَا يَرَى صَيْدًا، فَأَصَابَ صَيْدًا، لَمْ يُبَحَّ.

وَمَتَى شَارَكَ فِي الصَّيْدِ مَا لَا يُبَاحُ قَتْلُهُ، مِثْلُ أَنْ يُشَارِكَ كَلْبُهُ أَوْ سَهْمُهُ كَلْبٌ أَوْ سَهْمٌ لَا يَعْلَمُ مُرْسَلُهُ، أَوْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ سُمِّيَ عَلَيْهِ، أَوْ رَمَاهُ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ، أَوْ غَرَّقَ فِي الْمَاءِ، أَوْ وَجَدَ بِهِ أَثَرًا غَيْرَ أَثَرِ السَّهْمِ أَوْ الْكَلْبِ، يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَاتَ بِهِ، لَمْ يَحِلَّ؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلِّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ، فَأَذَرَكْتَهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ، وَإِنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ، فَكُلْهُ، فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ لَهُ ذَكَاةً، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِذَا أُرْسَلَتْ سَهْمُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ غَابَ

عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ وَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْهُ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الْمَاءَ قَتْلَهُ أَوْ سَهْمَكَ»<sup>(١)</sup>.

### بابُ الْمُضْطَرِّ

وَمَنْ اضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ، فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مُحَرَّمًا، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ. وَإِنْ وَجَدَ مُتَّفَقًا عَلَى تَحْرِيمِهِ وَمُخْتَلَفًا فِيهِ، أَكَلَ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا طَعَامًا لِغَيْرِهِ، بِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ، لَمْ يُبَحِّ لَهُ أَخْذُهُ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ، أَخْذَهُ مِنْهُ بِشَمْنِهِ، فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ، أَخْذَهُ قَهْرًا، وَضَمِنَهُ لَهُ مَتَى قَدَرَ، فَإِنْ قَتَلَ الْمُضْطَرَّ، فَهُوَ شَهِيدٌ، وَعَلَى قَاتِلِهِ ضَمَانُهُ، وَإِنْ قَتَلَ الْمَانِعُ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ. وَلَا يُبَاحُ التَّدَاوِي بِمُحَرَّمٍ، وَلَا شَرْبُ الْخَمْرِ مِنْ عَطَشٍ، وَبُيَاحُ دَفْعِ الْغُصَّةِ بِهَا، إِذَا لَمْ يَجِدْ مَائِعًا غَيْرَهَا.

### بابُ النَّذْرِ

مَنْ نَذَرَ طَاعَةً، لَزِمَ فِعْلُهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ، فَلْيُطِيعْهُ»<sup>(١)</sup>، فَإِنْ كَانَ لَا يُطِيقُ مَا نَذَرَ، كَشَيْخٍ نَذَرَ صِيَامًا لَا يُطِيقُهُ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الذبايح والصيد» باب «الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة» حديث (٥٤٨٥)، ومسلم في كتاب «الصيد والذبايح وما يؤكل من الحيوان» باب «الصيد بالكلاب المعلمة» حديث (١٩٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الآيمان والنذور» باب «النذر في الطاعة» حديث (٦٦٩٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

يَمِينٍ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا الْمَشْيُ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ، رَكِبَ وَكَفَّرَ. وَإِنْ نَذَرَ صِيَامًا مُتَتَابِعًا، فَعَجَزَ عَنِ التَّابِعِ، صَامَ مُتَفَرِّقًا، وَكَفَّرَ، وَإِنْ تَرَكَ التَّابِعَ لِعُذْرِ فِي أَثْنَائِهِ، خَيْرٌ بَيْنَ اسْتِثْنَائِهِ وَبَيْنَ الْبِنَاءِ وَالتَّكْفِيرِ، وَإِنْ تَرَكَهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ وَجَبَ اسْتِثْنَاؤُهُ. وَإِنْ نَذَرَ مُعِينًا، فَأَفْطَرَ فِي بَعْضِهِ، أَتَمَّهُ وَقَضَى، وَكَفَّرَ بِكُلِّ حَالٍ. وَمَنْ نَذَرَ رَقَبَةً، فَهِيَ الَّتِي تُجْزَى عَنِ الْوَاجِبِ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ رَقَبَةً بِعَيْنِهَا.

وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا مُبَاحٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَا فِيمَا قَصَدَ بِهِ الْيَمِينُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِي مَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ»<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ: «لَا نَذَرَ إِلَّا فِي مَا

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الآيمان والنذور» باب «من نذر نذرا لا يطيقه» حديث (٣٣٢٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقال أبو داود: «روى هذا الحديث وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند أوقفوه على ابن عباس»، وذكره ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١٧٦/٤) وقال: «رواه أبو داود من حديث كريب عن ابن عباس، وإسناده حسن، فيه طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه، وقال أبو داود: روي موقوفا. يعني: وهو أصح».

(٢) الْمُشْتَهَى: «فِيخَيْرَ بَيْنَ فِعْلٍ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ... الثَّالِثُ نَذْرُ مُبَاحٍ، كُلِّهِ عَلَيْهِ أَنْ أَلَسَ نَوْبِي أَوْ أَرْكَبَ دَابَّتِي فَيُخَيَّرَ أَيْضًا... الرَّابِعُ نَذْرُ مَكْرُوهِ كَطَّلَاقٍ وَنَحْوِهِ فَيَسُنُّ أَنْ يُكْفَرَ وَلَا يَفْعَلُهُ، الْخَامِسُ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ كَشَرْبِ خَمْرٍ وَصَوْمِ يَوْمٍ عِيدٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَيَحْرُمُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَيُكْفَرُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَيَقْضَى غَيْرَ يَوْمٍ حَيْضٍ».

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب «الآيمان والنذور» باب «ما يؤمر به من الوفاء بالنذر» حديث (٣٣١٣)، من حديث ثابت بن الضحاك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وذكره ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١٨٠/٤) وصححه إسناده.

ابْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ جَمَعَ فِي النَّذْرِ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَغَيْرِهَا، فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِالطَّاعَةِ وَخُذَهَا؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: أَبْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا قَائِمًا فِي الشَّمْسِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ، فَقَالَ: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ»<sup>(٢)</sup>.  
وَإِنْ قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ، وَلَمْ يُسَمِّهِ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.



(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١١ / ٣٤٤) حديث (٦٧٣٢)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» حديث (٧٥٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الأيمان والنذور» باب «النذر فيما لا يملك وفي معصية» حديث (٦٧٠٤).

## كِتَابُ الْإِيمَانِ

وَمَنْ حَلَفَ أَلَّا يَفْعَلَ شَيْئًا، فَفَعَلَهُ، أَوْ لَيَفْعَلَنَّهُ فِي وَفْتٍ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ فِيهِ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَّصِلًا بِيَمِينِهِ، أَوْ يَفْعَلَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْحَلْفِ عَلَى مَاضٍ، سِوَاءٍ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ أَوْ ظَنَّهُ كَمَا حَلَفَ، فَلَمْ يَكُنْ، وَلَا فِي الْيَمِينِ الْجَارِيَةِ عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهَا، كَقَوْلِهِ فِي عَرَضِ حَدِيثِهِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، كَعِلْمِهِ، وَكَلَامِهِ، وَعِزَّتِهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَعَظَمَتِهِ، وَعَهْدِهِ، وَمِيثَاقِهِ، وَأَمَانَتِهِ، إِلَّا فِي النَّذْرِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

وَلَوْ حَلَفَ بِهَذَا كُلِّهِ، وَالْقُرْآنَ جَمِيعِهِ فَحَنَثَ، أَوْ كَرَّرَ الْيَمِينَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، أَوْ حَلَفَ عَلَى أَشْيَاءَ يَمِينٍ وَاحِدَةٍ، لَمْ يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ، وَإِنْ حَلَفَ أَيْمَانًا عَلَى أَشْيَاءَ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَتُهَا.

وَمَنْ تَأَوَّلَ فِي يَمِينِهِ، فَلَهُ تَأْوِيلُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا، فَلَا يَنْفَعُهُ تَأْوِيلُهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان» باب «يمين الحالف على نية المستحلف» حديث (١٦٥٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ..

## بَابُ جَامِعِ الْأَيْمَانِ

وَيُرْجَعُ فِيهَا إِلَى النِّيَّةِ، فِيمَا مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، فَإِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ رَجُلًا، يُرِيدُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ، أَوْ لَا يَتَغَدَّى، يُرِيدُ غِذَاءَ بَعِيْنِهِ، اخْتَصَّتْ يَمِيْنُهُ بِهِ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ لَهُ الْمَاءَ مِنَ الْعَطَشِ، يُرِيدُ قَطْعَ مَتْنِهِ، حَيْثُ بِكُلِّ مَا فِيهِ مَنَّةٌ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزْلِهَا، يُرِيدُ قَطْعَ مَتْنِهَا، فَبَاعَهُ وَانْتَفَعَ بِشَمَنِ، حَيْثُ. وَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ غَدًا، يُرِيدُ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَهُ، فَقَضَاهُ الْيَوْمَ، لَمْ يَخْنَثْ، وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَبِيْعَ ثَوْبَهُ إِلَّا بِمَنَّتِهِ، فَبَاعَهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا، لَمْ يَخْنَثْ، إِذَا أَرَادَ أَنْ لَا يَنْقُصَهُ عَنْ مَنَّتِهِ. وَإِنْ حَلَفَ لَيَنْزَوِجَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ، يُرِيدُ غِيْظَهَا، لَمْ يَبْرِّ إِلَّا بِتَرْوِيحٍ يَغِيْظُهَا، وَإِنْ حَلَفَ لَيَضْرِبَنَّهَا، يُرِيدُ تَأْلِيمَهَا، لَمْ يَبْرِّ إِلَّا بِضَرْبٍ يُؤْلِمُهَا، وَإِنْ حَلَفَ لَيَضْرِبَنَّهَا عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ، فَجَمَعَهَا فَضْرَبَهَا بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً، لَمْ يَبْرِّ.

فَإِنْ عَدِمَتِ النِّيَّةُ، رَجَعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِيْنِ وَمَا هَبَّجَهَا، فَيَقُومُ مَقَامَ نِيَّتِهِ؛ لِإِدْلَالِهِ عَلَيْهَا، فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ، حُمِلَتْ يَمِيْنُهُ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عُرْفٌ شَرْعِيٌّ، كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، حُمِلَتْ يَمِيْنُهُ عَلَيْهِ، وَتَنَاولَتْ صَحِيْحَهُ، فَلَوْ حَلَفَ لَا يَبِيْعُ، فَبَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا، لَمْ يَخْنَثْ، إِلَّا أَنْ يُضَيِّفَهُ إِلَى مَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، كَالْخُرِّ وَالْخَمْرِ، فَتَنَاولَ يَمِيْنُهُ صُورَةَ الْبَيْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُرْفٌ شَرْعِيٌّ وَكَانَ لَهُ عُرْفٌ فِي الْعَادَةِ، كَالرَّأْيَةِ وَالطَّعِيْنَةِ، حُمِلَتْ يَمِيْنُهُ عَلَيْهِ، فَلَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً، فَيَمِيْنُهُ عَلَى الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْمُ الرِّيحَانَ، فَيَمِيْنُهُ عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شِوَاءً، حَيْثُ بِأَكْلِ اللَّحْمِ الْمَشْوِيِّ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَطَأُ امْرَأَتَهُ، حَيْثُ بِجَمَاعِهَا، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَطَأُ دَارًا، حَيْثُ بِدُخُولِهَا كَيْفَ مَا كَانَ، وَإِنْ



حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا وَلَا رَأْسًا وَلَا بَيْضًا، فَيَمِينُهُ عَلَى كُلِّ لَحْمٍ وَرَأْسٍ كُلِّ حَيَوَانٍ وَبَيْضِهِ، وَالْأَذْمُ كُلُّ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِ الْخُبْزِ بِهِ، مِنْ مَائِعٍ وَجَامِدٍ، كَاللَّحْمِ، وَالْبَيْضِ، وَالْمِلْحِ، وَالْجُبْنِ، وَالزَّيْتُونِ. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارًا، تَنَاولَ مَا يُسَمَّى سَكْنًا، فَإِنْ كَانَ سَاكِئًا بِهَا، فَأَقَامَ بِهَا بَعْدَ مَا أَمَكْنَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا، حِنْثٌ، وَإِنْ أَقَامَ لِنَقْلِ قِمَاشِهِ، أَوْ كَانَ لَيْلًا، فَأَقَامَ حَتَّى يَضْبَحَ، أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، فَأَقَامَ حَتَّى أَمِنَ، لَمْ يَحِنْثَ.

### بَابُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

وَكَفَّارَتُهَا: إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْحِنْثِ وَتَأْخِيرِهَا عَنْهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»<sup>(١)</sup>.

وَيُجْزئُهُ فِي الْكِسْوَةِ مَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ، وَيُجْزئُهُ أَنْ يُطْعِمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ، وَيَكْسُوَ خَمْسَةَ، لَوْ أَعْتَقَ نِصْفَ رَقَبَةٍ أَوْ أَطْعَمَ خَمْسَةَ، أَوْ كَسَاهُمْ، أَوْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدَيْنِ، لَمْ يُجْزئُهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الآيمان» باب «ندب من حلف يمينًا، فرأى غيرها خيرًا منها» حديث

(٣١١٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْمُتَّهَى: «وَمَنْ أَعْتَقَ جُزْءًا ثُمَّ مَا بَقِيَ أَوْ نِصْفَ قَتْنٍ أَجْزَأَ».

وَلَا يُكْفِّرُ الْعَبْدُ إِلَّا بِالصَّيَامِ، وَيُكْفِّرُ بِالصَّوْمِ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُكْفِّرُ بِهِ، فَاضْبَلَا  
عَنْ مُؤَنَّتِهِ، وَمُؤَنَّةِ عِيَالِهِ وَقَضَاءِ دِينِهِ.

وَلَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَبِيعَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنِ، وَخَادِمٍ، وَأَثَاثٍ،  
وَكُتُبٍ، وَأَنْيَّةٍ، وَبِضَاعَةٍ يَخْتَلُ رِبْحُهَا الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَمَنْ أَيْسَرَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ، لَمْ يُلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ عَنْهُ.  
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مِسْكِينَ وَاحِدًا، رَدَّدَ عَلَيْهِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ.



## كِتَابُ الْجَنَايَاتِ

الْقَتْلُ بِغَيْرِ حَقٍّ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا:

أَحَدُهَا: الْعَمْدُ الْمَخْضُ، وَهُوَ: أَنْ يَقْتُلَهُ بِجُرْحٍ، أَوْ فِعْلٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ، كَضَرْبِهِ بِمِثْقَلٍ كَبِيرٍ، أَوْ يُكْرِّرُهُ بِصَغِيرٍ، أَوْ إِلقَائِهِ مِنْ شَاهِقٍ، أَوْ خَنْقِهِ أَوْ تَحْرِيقِهِ، أَوْ تَغْرِيقِهِ، أَوْ سَفْيِهِ سُمًّا، أَوْ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ زُورًا بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُ، أَوْ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِهِ، وَنَحْوَ هَذَا، قَاصِدًا، عَالِمًا بِكَوْنِ الْمَقْتُولِ آدَمِيًّا مَعْصُومًا، فَهَذَا يُخَيِّرُ الْوَلِيَّ فِيهِ بَيْنَ الْقَوَدِ وَالِدِّيَّةِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى»<sup>(١)</sup>. وَإِنْ صَالَحَ الْقَاتِلُ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَّةِ جَازَ.

الثَّانِي: شِبْهُ الْعَمْدِ، وَهُوَ: أَنْ يَتَعَمَّدَ الْجَنَايَةَ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَقْتُلُهُ غَالِبًا، فَلَا قَوْدَ فِيهِ، وَالِدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ<sup>(٢)</sup>.

الثَّالِثُ: الْخَطَأُ وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا لَا يُرِيدُ بِهِ الْمَقْتُولَ، فَيُفْضِي إِلَى قَتْلِهِ، أَوْ يَتَسَبَّبَ إِلَى قَتْلِهِ بِحَفْرِ بئرٍ وَنَحْوِهِ. وَقَتْلُ النَّائِمِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ شِبْهِ الْعَمْدِ. النَّوْعُ الثَّانِي: أَنْ يَقْتُلَ مُسْلِمًا فِي دَارِ الْحَرْبِ يَطْنُهُ حَرْبِيًّا، أَوْ يَقْصِدَ رَمِيَّ صَفِّ الْكُفَّارِ، فَيُصِيبُ سَهْمُهُ مُسْلِمًا، فَفِيهِ كَفَّارَةٌ بِلا دِيَّةٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الديات» باب «من قُتل له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين» حديث (٦٨٨٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْمُتَمَتَّى: «فِيهِ الْكُفَّارَةُ فِي مَالِ جَانٍ، وَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ».

مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴿[النساء: ٩٢].

## بابُ شُرُوطِ وَجُوبِ الْقِصَاصِ وَاسْتِيفَائِهِ

وَيُشْتَرَطُ لِوُجُوبِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: كَوْنُ الْقَاتِلِ مُكَلَّفًا، فَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِمَا.

الثَّانِي: كَوْنُ الْمَقْتُولِ مَعْصُومًا، فَإِنْ كَانَ حَرْبِيًّا، أَوْ مُرْتَدًّا، أَوْ قَاتِلًا فِي الْمُحَارَبَةِ،

أَوْ زَانِيًا مُخَصَّنًا، أَوْ قَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ حُرْمَتِهِ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ.

الثَّالِثُ: كَوْنُ الْمَقْتُولِ مُكَافِئًا لِلْقَاتِلِ، فَيُقْتَلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ بِالْحُرِّ الْمُسْلِمِ، ذَكَرًا

كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ، وَلَا مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ

بِكَافِرٍ»<sup>(١)</sup>، وَيُقْتَلُ الذَّمِّيُّ بِالذَّمِّيِّ وَالْمُسْلِمُ، وَيُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْحُرُّ بِالْحُرِّ.

الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَكُونَ أَبَا لِلْمَقْتُولِ، فَلَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بِوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، وَالْأَبَوَانِ فِي

هَذَا سَوَاءٌ، وَلَوْ كَانَ وَلِيُّ الدَّمِّ وَلَدًا، أَوْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ وَإِنْ قُلَّ، لَمْ يَجِبِ الْقَوْدُ.

فصلٌ في شُرُوطِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ:

وَيُشْتَرَطُ لِحَوَازِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ لِمُكَلَّفٍ، فَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ، أَوْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ وَإِنْ قُلَّ، لَمْ يَجُزِ

اسْتِيفَاؤُهُ، وَإِنْ اسْتَوْفَى غَيْرُ الْمُكَلَّفِ حَقَّهُ بِنَفْسِهِ، أَجَزَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: اتِّفَاقُ جَمِيعِ الْمُسْتَحْقِّينَ عَلَى اسْتِيفَائِهِ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ بَعْضُهُمْ، أَوْ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الديات» باب «لا يقتل المسلم بالكافر» حديث (٦٩١٥) من

حديث علي رضي الله عنه.

كَانَ فِيهِمْ غَائِبٌ، لَمْ يَجْزِ اسْتِيفَاؤُهُ، فَإِنْ اسْتَوْفَاهُ بَعْضُهُمْ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ بَقِيَّةُ دَيْتِهِ لَهُ، وَلِشُرَكَائِهِ حَقُّهُمْ فِي تَرْكَةِ الْجَانِي، وَيَسْتَحِقُّ الْقِصَاصَ كُلُّ مَنْ يَرِثُ الْمَالَ عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ.

الثَّالِثُ: الْأَمْنُ مِنَ التَّعَدِّي فِي الْإِسْتِيفَاءِ، فَلَوْ كَانَ الْجَانِي حَامِلًا، لَمْ يَجْزِ اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ مِنْهَا فِي نَفْسٍ وَلَا جُرْحٍ، وَلَا اسْتِيفَاءُ حَدٍّ مِنْهَا، حَتَّى تَضَعَ وَلَدَهَا، وَيَسْتَغْنِي عَنْهَا.

**فصل في سقوط القصاص:**

وَيَسْقُطُ بَعْدَ وَجوبِهِ بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: الْعَفْوُ عَنْهُ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ. فَلَوْ عَفَى بَعْضُ الْوَرِثَةِ عَنْ حَقِّهِ أَوْ عَنْ بَعْضِهِ، سَقَطَ كُلُّهُ، وَلِلْبَاقِينَ حَقُّهُمْ مِنَ الدَّيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ، فَلَهُ حَقُّهُ مِنَ الدَّيَّةِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الثَّوَابُ.

الثَّانِي: أَنْ يَرِثَ الْقَاتِلُ، أَوْ بَعْضُ وَلَدِهِ شَيْئًا مِنْ دَمِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَمُوتَ الْقَاتِلُ، فَيَسْقُطُ، وَتَجِبُ الدَّيَّةُ فِي تَرْكِتِهِ.

وَلَوْ قَتَلَ وَاحِدًا اثْنَيْنِ عَمْدًا، فَاتَّفَقَ أَوْلِيَائُهُمَا عَلَى قَتْلِهِ بِهِمَا، جَازَ، وَإِنْ تَشَاخَوْا فِي الْمُسْتَوْفَى، قُتِلَ بِالْأَوَّلِ، وَلِلثَّانِي الدَّيَّةُ، فَإِنْ سَقَطَ قِصَاصُ الْأَوَّلِ، فَلِأَوْلِيَاءِ الثَّانِي اسْتِيفَاؤُهُ.

وَيُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ بِالسَّيْفِ فِي الْعُنُقِ، وَلَا يُمَثَّلُ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا، فَيُفْعَلَ بِهِ مِثْلُهُ<sup>(١)</sup>.

(١) الْمُتَنَهَّى: «وَيَحْرُمُ أَنْ يُسْتَوْفَى فِي نَفْسٍ إِلَّا بِسَيْفٍ».

## باب الاشتراك في القتل

وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ قَتْلُ أَحَدِهِمْ؛ لِأُبُوتِهِ، أَوْ عَدَمِ مُكَافَأَةِ الْقَتِيلِ لَهُ، أَوْ الْعَفْوِ عَنْهُ، قُتِلَ شُرَكَاءُهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ، أَوْ خَاطِئًا، لَمْ يَجِبِ الْقَوْدُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَإِنْ أَكْرَهَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى الْقَتْلِ، فَقَتَلَ، أَوْ جَرَحَ أَحَدَهُمَا جُرْحًا وَالْآخَرَ مِيتَةً، أَوْ قَطَعَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْكُوعِ وَالْآخَرُ مِنَ الْمِرْفَقِ، فَهُمَا قَاتِلَانِ، وَعَلَيْهِمَا الْقِصَاصُ، وَإِنْ وَجَبَتِ الدِّيَّةُ، اسْتَوَيَا فِيهَا.

وَإِنْ ذَبَحَهُ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ قَطَعَ الْآخَرُ يَدَهُ، أَوْ قَدَّهُ نِصْفَيْنِ، فَالْقَاتِلُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ قَطَعَهُ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ ذَبَحَهُ الثَّانِي، قُطِعَ الْقَاطِعُ، وَذُبِحَ الذَّابِحُ.

فَإِنْ أَمَرَ مَنْ يَعْلَمُ تَحْرِيمَ الْقَتْلِ بِهِ، فَقَتَلَ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْمُبَاشِرِ، وَيُؤَدَّبُ الْأَمِيرُ، وَإِنْ أَمَرَ مَنْ لَا يَعْلَمُ تَحْرِيمَهُ بِهِ، أَوْ لَا يُمَيِّزُ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْأَمِيرِ.

وَإِنْ أَمْسَكَ إِنْسَانًا لِلْقَتْلِ، فَقَتَلَ، قُتِلَ الْقَاتِلُ، وَحُبِسَ الْمُمْسِكُ حَتَّى يَمُوتَ.

## باب القود في الجروح

يَجِبُ الْقَوْدُ فِي كُلِّ غُضْوٍ بِمِثْلِهِ، فَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ بِالْعَيْنِ، وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَفْنِ وَالشَّفَةِ، وَاللِّسَانِ وَالسِّنِّ، وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَالذِّكْرِ، وَالْأُنْثَيْنِ بِمِثْلِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَمَكَنَ الْقِصَاصُ فِيهِ.

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مُكَافِئًا لِلْجَانِي، وَكَوْنُ الْجِنَايَةِ عَمْدًا، وَالْأَمْنُ مِنَ التَّعَدِّي، بَأَن يُقَطَعَ مِنْ مِفْصَلٍ، أَوْ حَدٍّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، كَالْمَوْضِحَةِ الَّتِي تَنْتَهِي إِلَى الْعِظَامِ، فَأَمَّا كَسْرُ الْعِظَامِ، وَالْقَطْعُ مِنَ السَّاعِدِ وَالسَّاقِ، فَلَا قَوْدَ فِيهِ. وَلَا قَوْدَ فِي

الْجَائِفَةِ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ شَجَاجِ الرَّأْسِ، إِلَّا الْمَوْضِحَةُ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى فِيمَا فَوْقَ الْمَوْضِحَةِ بِمَوْضِحَةٍ، وَلَا فِي الْأَنْفِ إِلَّا مِنَ الْمَارِنِ، وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ. وَيُشْتَرَطُ التَّسَاوِي فِي الْإِسْمِ وَالْمَوْضِعِ، فَلَا تُؤْخَذُ وَاحِدَةٌ مِنَ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى وَالْعُلْيَا وَالسُّفْلَى إِلَّا بِمِثْلِهَا، وَلَا تُؤْخَذُ إِصْبَعٌ وَلَا أُنْمَلَةٌ وَلَا سِنٌَّ إِلَّا بِمِثْلِهَا، وَلَا تُؤْخَذُ كَامِلَةٌ الْأَصَابِعِ بِنَاقِصَةٍ، وَلَا صَحِيحَةٌ بِشَلَاءٍ، وَتُؤْخَذُ النَّاقِصَةُ بِالْكَامِلَةِ، وَالشَّلَاءُ بِالصَّحِيحَةِ إِذَا أُمِنَ التَّلَفُ.

### فصل في الجناية على بعض العضو:

وَإِذَا قَطَعَ بَعْضُ لِسَانِهِ أَوْ مَارِنِهِ أَوْ شَفْتِهِ أَوْ حَشَفَتِهِ أَوْ أُذُنِهِ، أُخِذَ مِثْلُهُ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ، كَالنُّصْفِ وَالثُّلُثِ وَنَحْوِهِمَا، وَإِنْ أُخِذَتْ دَيْتُهُ، أُخِذَ بِالْقِسْطِ مِنْهَا، وَإِنْ كُسِرَ بَعْضُ سِنِّهِ، بُرِدَ مِنْ سِنَّ الْجَانِي مِثْلُهُ، إِذَا أُمِنَ انْقِلَاعُهَا. وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ السِّنِّ حَتَّى يَبْأَسَ مِنْ عَوْدِهَا، وَلَا مِنَ الْجُرْحِ حَتَّى يَبْرَأَ. وَسِرَايَةُ الْقَوْدِ مُهْدَرَةٌ، وَسِرَايَةُ الْجِنَايَةِ مَضْمُونَةٌ بِالْقِصَاصِ وَالِدِّيَّةِ، إِلَّا أَنْ يُسْتَوْفَى قِصَاصُهَا قَبْلَ بُرْئِهَا، فَيَسْقُطُ ضَمَانُهَا.



## كِتَابُ الدِّيَاتِ

دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، أَلْفٌ مِثْقَالٍ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، أَوْ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ<sup>(١)</sup>.  
 فَإِنْ كَانَتْ دِيَةُ عَمْدٍ، فَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً<sup>(٢)</sup>،  
 وَهِيَ الْحَوَامِلُ، وَتَكُونُ حَالَةً فِي مَالِ الْقَاتِلِ.  
 وَإِنْ كَانَ شَبَهُ عَمْدٍ فَكَذَلِكَ فِي أَسْنَانِهَا، وَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فِي ثَلَاثِ سِنِينَ،  
 فِي رَأْسِ كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثُهَا.  
 وَإِنْ كَانَتْ دِيَةُ خَطَأٍ، فَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهَا عِشْرُونَ بَنُو مَخَاضٍ،  
 وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً.  
 وَدِيَةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ، وَتُسَاوِي جِرَاحُهَا جِرَاحَهُ إِلَى ثُلْثِ  
 الدِّيَةِ، فَإِذَا زَادَتْ، صَارَتْ عَلَى النِّصْفِ.  
 وَدِيَةُ الْكِتَابِيِّ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَنَسَاؤُهُمْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.  
 وَدِيَةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِ مِائَةٍ دِرْهَمٍ، وَنَسَاؤُهُمْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.

(١) الْمُتَنَهَى: «دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ: مِائَةٌ بَعِيرٍ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ، أَوْ أَلْفٌ مِثْقَالٍ ذَهَبًا، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِضَّةً، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ فَقَطْ أُصُولُهَا».

(٢) الْمُتَنَهَى: «وَيَجِبُ مِنَ إِبِلٍ فِي عَمْدٍ وَشَبَنِهِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً».



وَدِيَّةُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ قِيمَتُهُمَا بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ.

وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ، فَفِيهِ بِالْحِسَابِ مِنْ دِيَّةِ حُرٍّ وَقِيمَةِ عَبْدٍ.

وَدِيَّةُ الْجَنِينِ الْحُرِّ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا غُرَّةً؛ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، قِيمَتُهَا خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ مَوْرُوثَةٌ عَنْهُ، وَلَوْ شَرِبَتِ الْحَامِلُ دَوَاءً فَأَسْقَطَتْ بِهِ جَنِينَهَا، فَعَلَيْهَا غُرَّةٌ، لَا تَرِثُ مِنْهَا شَيْئًا. وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ كِتَابِيًّا، فَفِيهِ عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا، فَفِيهِ عَشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ، وَإِنْ سَقَطَ الْجَنِينُ حَيًّا، ثُمَّ مَاتَ مِنَ الضَّرْبَةِ، فَفِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، إِذَا كَانَ سُقُوطُهُ لَوْ قَتَلَ يَعِيشُ فِي مِثْلِهِ.

### بَابُ الْعَاقِلَةِ وَمَا تَحْمِلُهُ

وَهِيَ عَصَبَةُ الْقَاتِلِ كُلُّهُمْ، قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ، مِنَ النَّسَبِ وَالْمَوَالِي، إِلَّا الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ وَالْفَقِيرَ، وَمَنْ يُخَالِفُ دِينَهُ دِينَ الْقَاتِلِ<sup>(١)</sup>.

وَيُرْجَعُ فِي تَقْدِيرِ مَا يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، فَيَقْرَضُ عَلَيْهِ قَدْرًا يَسْهُلُ عَلَيْهِ وَلَا يَشُقُّ، وَمَا فَضَلَ فَعَلَى الْقَاتِلِ، وَكَذَلِكَ الدِّيَّةُ فِي حَقِّ مَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صُلَحًا، وَلَا اغْتِرَافًا، وَلَا مَا دُونَ الثَّلَاثِ.

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَيَغْفُلُ هَرِمٌ وَزَمِنٌ وَأَعْمَى وَغَائِبٌ كَضِدِّهِمْ لَا فَقِيرٌ وَلَوْ مُغْتَمِلًا، وَلَا صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ نُحْشَى مُشْكِلاً». فِي الْإِنْصَافِ أَنْ ظَاهَرَ نَصَ الْعَمْدَةِ تَحْمِلُهَا.

(٢) الْمُتَهَيَّ: «وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، أَوْ لَهُ وَعَجَزَتْ عَنْ الْجَمِيعِ فَالْوَاجِبُ مِنَ الدِّيَّةِ أَوْ تَتِمَّتْ مَعَ كُفْرِ جَانٍ عَلَيْهِ، وَمَعَ إِسْلَامِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ حَالًا».

وَيَتَعَاوَلُ أَهْلَ الذِّمَّةِ، وَلَا عَاقِلَةً لِمُرْتَدٍّ، وَلَا لِمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ جِائِيَّتِهِ،<sup>(١)</sup> أَوْ اُنْجَرَ  
وَلَاؤُهُ بَعْدَهَا.

وَجِنَايَةُ الْعَبْدِ فِي رَقَبَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ السَّيِّدُ بِأَقْلٍ الْأَمْرَيْنِ، مِنْ أَرْضِهَا أَوْ قِيمَتِهِ،  
وَدِيَّةُ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهِ فِي مَالِ الْجَانِي.

وَجِنَايَةُ الْبَهَائِمِ هَدَرٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ إِنْسَانٍ، كَالرَّاكِبِ وَالْقَائِدِ وَالسَّائِقِ،  
فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا جَنَّتْ بِيَدِهَا أَوْ فَمِهَا، دُونَ مَا جَنَّتْ بِرِجْلِهَا أَوْ ذَنْبِهَا.  
وَإِنْ تَعَدَّى بِرِجْلِهَا فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ، أَوْ طَرِيقٍ، ضَمِنَ جِنَايَتَهَا كُلَّهَا.  
وَمَا أَتَلَفَتْ مِنَ الزَّرْعِ نَهَارًا، لَمْ يَضْمَنْهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي يَدِهِ، وَمَا أَتَلَفَتْ لَيْلًا،  
فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ.

### بابُ دِيَاتِ الْجِرَاحِ

كُلُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَفِيهِ دِيَّةٌ، كِلْسَانِهِ، وَأَنْفِهِ، وَذَكَرُهُ، وَسَمْعُهُ،  
وَبَصَرُهُ، وَشَمُّهُ، وَعَقْلُهُ، وَكَلَامُهُ، وَبَطْنُهُ، وَمَشْيُهُ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَعْرِهِ،  
وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ وَجْهَهُ فِي جَانِبِهِ، وَتَسْوِيدَ وَجْهِهِ، وَخَدْيِهِ، وَاسْتِطْلَاقَ بَوْلِهِ أَوْ غَائِطِهِ،  
وَقَرَعَ رَأْسِهِ، وَلَحْيَتَهُ دِيَّةٌ.

وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ، فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا، كَالْعَيْنَيْنِ، وَالْحَاجِبَيْنِ،  
وَالشَّفَتَيْنِ، وَالْأَذْنَيْنِ، وَاللِّحْيَيْنِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالثَّدْيَيْنِ، وَالْأَلْيَتَيْنِ، وَالْإِسْكَتَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ.

(١) الْمُتَهْتِئُ: «وَمَنْ تَغَيَّرَ دِينُهُ فَالْوَجِبُ فِي مَالِهِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ دِينُ جَارِحٍ حَالَتِي جُرْحٍ وَزُهْوَقٍ حَمَلَتْهُ  
عَاقِلَتُهُ حَالَ جُرْحٍ».

وَفِي الْأَجْفَانِ الْأَرْبَعَةِ الدِّيَّةُ، وَفِي أَهْدَابِهَا الدِّيَّةُ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ رُبْعُهَا، فَإِنْ قَلَعَهَا بِأَهْدَابِهَا، وَجَبَتْ.

وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرُهَا، وَفِي كُلِّ أَنْمَلَةٍ ثَلَاثُ عَقْلِهَا، إِلَّا الْإِبْهَامَ فَبِهَا كُلُّ أَنْمَلَةٍ نِصْفُ عَقْلِهَا.

وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ إِذَا لَمْ تَعُدَّ.

وَفِي مَارِنِ الْأَنْفِ، وَحَلْمَةِ الثَّدْيِ، وَالْكَفِّ، وَالْقَدَمِ، وَحَشْفَةِ الذَّكْرِ، وَمَا ظَهَرَ مِنَ السِّنِّ، وَتَسْوِيدِهَا دِيَّةُ الْعُضْوِ كُلِّهِ، وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ بِالْحِسَابِ مِنْ دِيَّتِهِ.

وَفِي الْأَشْلِ مِنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالذَّكْرِ، وَذَكَرِ الْخَصِيِّ وَالْعَيْنِ، وَلِسَانِ الْأَخْرَسِ، وَالْعَيْنِ الْقَائِمَةِ، وَالسِّنِّ السُّودَاءِ، وَالذَّكْرِ دُونَ حَشْفَتِهِ، وَالثَّدْيِ دُونَ حَلْمَتِهِ، وَالْأَنْفِ دُونَ أَرْزَنِيَّتِهِ، وَالزَّائِدِ مِنَ الْأَصَابِعِ وَغَيْرِهَا، حُكُومَةٌ.

وَفِي الْأَشْلِ مِنَ الْأُذُنِ وَالْأَنْفِ الْأَخْشَمِ، وَأُذُنِ الْأَصَمِّ دِيَّتُهَا كَامِلَةٌ.

### بابُ الشَّجَاجِ وَغَيْرِهَا

الشَّجَاجُ هِيَ: جُرُوحُ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ، وَهِيَ تَسْعُ<sup>(١)</sup>:

أَوَّلُهَا: الْحَارِصَةُ: الَّتِي تَشُقُّ الْجِلْدَ شَقًّا لَا يَظْهَرُ مِنْهُ دَمٌ، ثُمَّ الْبَارِزَةُ: الَّتِي يَنْزِلُ مِنْهَا دَمٌ يَسِيرٌ، ثُمَّ الْبَاضِعَةُ: الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ بَعْدَ الْجِلْدِ، ثُمَّ الْمُتَلَحِّمَةُ: الَّتِي

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَهِيَ عَشْرٌ... ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الدَّمِ، وَتُسَمَّى الْأَمَّةُ وَأَمَّ الدِّمَاغِ، ثُمَّ الدَّامِغَةُ الَّتِي تَخْرِقُ الْجِلْدَةَ».

أَخَذَتْ فِي اللَّحْمِ، ثُمَّ السَّمْحَاقُ: الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ قَشْرَةٌ رَقِيقَةٌ، فَهَذِهِ  
الْخَمْسُ لَا تَوْقِيتَ فِيهَا، وَلَا قِصَاصَ بِحَالٍ. ثُمَّ الْمُوضِحَةُ، وَهِيَ الَّتِي وَصَلَتْ  
إِلَى الْعَظْمِ، وَفِيهَا خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْقِصَاصُ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا، ثُمَّ الْهَاشِمَةُ،  
وَهِيَ الَّتِي تُوَضِّحُ الْعَظْمَ وَتُهَشِّمُهُ، وَفِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، ثُمَّ الْمُنْقَلَةُ وَهِيَ الَّتِي  
تُوَضِّحُ وَتُهَشِّمُ وَتَنْقُلُ عِظَامَهَا، وَفِيهَا خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ وَهِيَ  
الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الدِّمَاغِ، وَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَهِيَ  
الَّتِي تَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ، فَإِنْ خَرَجَتْ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ، فَهِيَ جَائِفَتَانِ.

وَفِي الضَّلَعِ بَعِيرٌ، وَفِي التَّرْقُوتَيْنِ بَعِيرَانِ، وَفِي الزَّنْدَيْنِ أَرْبَعَةُ أَبْعَرَةٍ.  
وَمَا عَدَا هَذَا مِمَّا لَا مُقَدَّرَ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ، وَهِيَ: أَنْ يُقَوِّمَ  
الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جِنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يُقَوِّمَ، وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرَأَتْ، فَمَا نَقَصَ مِنْ  
قِيَمَتِهِ، فَلَهُ بِقِسْطِهِ مِنْ دِيَّتِهِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْجِنَايَةُ عَلَى عُضْوٍ فِيهِ مُقَدَّرٌ، فَلَا يُجَاوِزُ  
بِهِ أَرْشَ الْمُقَدَّرِ، مِثْلُ أَنْ يَشْجَهُ دُونَ الْمُوضِحَةِ، فَلَا يَجِبُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْشِهَا، أَوْ  
يَجْرَحَ أَنْمَلَةً، فَلَا يَجِبُ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّتِهَا.

### بابُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ

وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا أَوْ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ شَارَكَ فِيهِ، وَفِي إِسْقَاطِ جَنِينٍ، فَعَلَيْهِ  
كَفَّارَةٌ، وَهِيَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، تَوْبَةً مِنْ  
اللَّهِ، سِوَاءِ كَانَ مُكَلَّفًا أَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا.

فَلَوْ تَصَادَمَ نَفْسَانِ فَمَاتَا، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ، وَدِيَّةٌ صَاحِبِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَا فَارِسَيْنِ، فَمَاتَ فَرَسَاهُمَا فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمَانُ فَرَسِ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا وَاقِفًا وَالْآخَرُ سَائِرًا، فَعَلَى السَّائِرِ ضَمَانُ ذَابَّةِ الْوَاقِفِ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَاقِفُ مُتَعَدِّيًا بِوُقُوفِهِ، كَالْقَاعِدِ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ، أَوْ مِلْكِ السَّائِرِ، عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَضَمَانُ السَّائِرِ وَدَابَّتِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَى السَّائِرِ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ.

وَإِذَا رَمَى ثَلَاثَةً بِالْمَنْجَنِيْقِ، فَقَتَلَ الْحَجَرُ مَعْصُومًا، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَفَّارَةٌ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ ثَلَاثُ دِيَّتِهِ، وَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمْ فَكَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَسْقُطُ ثَلَاثُ دِيَّتِهِ فِي مُقَابَلَةٍ فِعْلِهِ، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ، سَقَطَتْ حِصَّةُ الْقَتِيلِ وَبَاقِي الدِّيَةِ فِي أَمْوَالِ الْبَاقِينَ.

### بَابُ الْقَسَامَةِ

رَوَى سَهْلُ بْنُ أَبِي حَنِمَةَ، وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ: أَنَّ مُحَبِّصَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْرٍ فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، فَأَتَاهُمُ الْيَهُودُ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ» فَقَالُوا: أَمَرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ، فَكَيْفَ نَخْلِفُ؟ قَالَ: «فَتَبَرُّنَاكُمْ يَهُودُ بِإِيمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ» قَالُوا: قَوْمٌ كُفَّارٌ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ <sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «القسامة والمحاربين والقصاص والديات» باب «القسامة» حديث

(١٦٦٩) من حديث سهل بن أبي حنمة ورافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَمَتَى وَجِدَ قَتِيلٌ، فَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ عَلَى رَجُلٍ قَتَلَهُ، وَكَانَتْ بَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ وَلَوْثٌ،  
 كَمَا كَانَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ، وَأَهْلِ خَيْبَرَ، أَقْسَمَ الْأَوْلِيَاءُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسِينَ  
 يَمِينًا، وَاسْتَحَقُّوا دَمَهُ، فَإِنْ لَمْ يَخْلِفُوا حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَبَرِئَ،  
 فَإِنْ نَكَلُوا فَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ، فَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدَّعُونَ، وَلَمْ يَرْضَوْا بِيَمِينِ الْمُدَّعَى  
 عَلَيْهِ، وَدَاهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا يُقْسَمُونَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 بَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ، حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينًا وَاحِدَةً، وَبَرِئَ.



## كِتَابُ الْحُدُودِ

لَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مُكَلَّفٍ، عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ.  
وَلَا يُقِيمُهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، إِلَّا السَّيِّدَ، فَإِنَّ لَهُ إِقَامَتَهُ بِالْجَلْدِ خَاصَّةً عَلَى رَقِيقِهِ الْقِنْ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ، فَلْيَجْلِدْهَا»<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ لَهُ قَطْعُهُ فِي السَّرِقَةِ، وَلَا قَتْلُهُ فِي الرَّدَّةِ، وَلَا جَلْدُ مُكَاتِبِهِ وَلَا أَمَتِهِ الْمُزَوَّجَةِ.  
وَحَدُّ الرَّقِيقِ فِي الْجَلْدِ نِصْفُ حَدِّ الْحُرِّ.  
وَمَنْ أَقْرَبَ بِحَدٍّ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ سَقَطَ.

### ﴿فَضْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ إِقَامَةِ الْحَدِّ﴾

وَيُضْرَبُ فِي الْحَدِّ بِسَوْطٍ، لَا جَدِيدٍ وَلَا خَلْقٍ، وَلَا يُمَدَّدُ، وَلَا يُرَبِّطُ وَلَا يُجَرَّدُ، وَيُتَّقَى وَجْهُهُ وَرَأْسُهُ وَفَرْجُهُ.  
وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا، وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، وَتُمْسَكُ يَدَاهَا، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا يُرَجَى بُرُؤُهُ، أُخِّرَ حَتَّى يَبْرَأَ؛<sup>(٢)</sup> لِمَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي رَافَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ أَمَةً لِرَسُولِ اللَّهِ

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «اليوع» باب «بيع المدبر» حديث (٢٢٣٤)، ومسلم في كتاب «الحدود» باب «رجم اليهود أهل الذمة في الزنى» حديث (١٧٠٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْمُتَمَتَّى: «وَلَا يُؤَخَّرُ اسْتِيفَاءُ حَدِّ لِمَرَضٍ وَلَوْ رَجَى زَوَالُهُ».

﴿ زَنْتَ، فَأَمَرْتُ أَنْ أُجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُهُ عَهْدِ بِنِقَاسٍ، فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ»<sup>(١)</sup>. فَإِنْ لَمْ يُرَجَّ بُرُّهُ وَخُشْيِي عَلَيْهِ مِنَ السَّوْطِ، جُلِدَ بِضَغْثٍ فِيهِ عِيدَانٌ بَعْدَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

### ﴿فصل: في تداخل الحدود:﴾

وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا قَتْلٌ، قُتِلَ، وَسَقَطَ سَائِرُهَا.

وَلَوْ زَنَى مِرَارًا، أَوْ سَرَقَ مِرَارًا، وَلَمْ يُحَدَّ، فَحَدٌّ وَاحِدٌ.

وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودٌ مِنْ أَجْنَاسٍ لَا قَتْلَ فِيهَا، اسْتُوفِيَتْ كُلُّهَا، وَيُبْدَأُ بِالْأَخَفِّ فَالْأَخَفُّ مِنْهَا.

وَتُنذَرُ الْحُدُودُ بِالشُّبُهَاتِ، فَلَوْ زَنَى بِجَارِيَةٍ لَهُ فِيهَا شِرْكٌ وَإِنْ قُلَّ، أَوْ لَوْلَدِهِ، أَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ حَقٌّ، أَوْ لَوْلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، أَوْ مِنْ مَالٍ غَرِيمِهِ الَّذِي يَعْجِزُ عَنْ تَخْلِيصِهِ مِنْهُ بِقَدْرِ حَقِّهِ، لَمْ يُحَدَّ.

### ﴿فصل: في استيفاء القصاص في الحرم والغزو:﴾

وَمَنْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ الْحَرَمِ، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ، أَوْ لَجَأَ إِلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ، لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ حَتَّى يَخْرُجَ، لَكِنْ لَا يُبَايَعُ وَلَا يُشَارَى، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ، اسْتُوفِيَ مِنْهُ فِيهِ، وَإِنْ أَتَى حَدًّا فِي الْغَزْوِ، لَمْ يُسْتَوْفَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الحدود» باب «تأخير الحد عن النفساء» حديث (١٧٠٥).



## بَابُ حَدِّ الزَّانِي

الزَّانِي، مَنْ أَتَى الْفَاحِشَةَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ، مِنْ امْرَأَةٍ لَا يَمْلِكُهَا، أَوْ مِنْ غُلَامٍ، أَوْ مَنْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ، فَحَدُّهُ الرَّجْمُ، إِنْ كَانَ مُحْصَنًا، أَوْ جُلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْصَنًا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا؛ الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ، جُلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ الرَّجْمُ»<sup>(١)</sup>.

وَالْمُحْصَنُ هُوَ: الْحُرُّ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الَّذِي قَدْ وَطِئَ زَوْجَةً مِثْلَهُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، فِي قُبُلِهَا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

وَلَا يَنْبُتُ الزَّانِي إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِقْرَارُهُ بِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، مُصَرِّحًا بِذِكْرِ حَقِيقَتِهِ، أَوْ شَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ أَوْ أَرْبَعَةِ نِسَاءٍ عَدُولٍ، يَصِفُونَ الزَّانِيَّ، وَيَجِئُونَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَيَتَّفِقُونَ عَلَى الشَّهَادَةِ بِزَنَى وَاحِدٍ.

## بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

وَمَنْ رَمَى مُحْصَنًا بِالزَّانِي، أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ، فَلَمْ تَكْمُلِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ، جُلْدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، إِذَا طَالَِبَ الْمَقْدُوفُ.

وَالْمُحْصَنُ هُوَ الْحُرُّ، الْمُسْلِمُ، الْبَالِغُ<sup>(٢)</sup> الْعَقِيفُ.  
وَيُحَدُّ مَنْ قَذَفَ الْمُلَاعِنَةَ أَوْ وَلَدَهَا.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الحدود» باب «حد الزنى» حديث (١٦٩٠)، من حديث عبادة بن

الصامت رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْمُتَمَتَّى: «وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ مِثْلِهِ يَطَأُ أَوْ يُوطَأُ، لَا بُلُوغُهُ».

وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَحَدٌّ وَاحِدٌ، إِذَا طَالَبُوا أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَإِنْ عَفَى بَعْضُهُمْ، لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ غَيْرِهِ.

### بابُ حَدِّ الْمُسْكِرِ

وَمَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا، قَلَّ أَوْ كَثُرَ، مُخْتَارًا، عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ، جُلِدَ الْحَدُّ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً؛ <sup>(١)</sup> لَأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ، وَقَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ <sup>(٢)</sup>. وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَمَنْ أَتَى مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ مَا لَا حَدَّ فِيهِ، لَمْ يَزِدْ عَلَى عَشْرِ جَلَدَاتٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بُرْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ جَلَدَاتٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يَطَأَ جَارِيَةً أَمْرَأَتَهُ بِإِذْنِهَا، فَإِنَّهُ يُجْلَدُ مِثَّةً» <sup>(٣)</sup>.

### بابُ حَدِّ السَّرْقَةِ

وَمَنْ سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ مِنَ الْعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ مِنَ الْوَرِقِ، أَوْ مَا يُسَاوِي أَحَدَهُمَا مِنْ سَائِرِ الْمَالِ، وَأَخْرَجَهُ مِنَ الْحِرْزِ، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مِفْصَلِ الْكَفِّ وَحُسِمَتْ، فَإِنْ عَادَ، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ مِفْصَلِ الْكَعْبِ وَحُسِمَتْ،

(١) الْمُتَنَهَى: «حَدُّ خُرِّ ثَمَانِينَ».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الْحُدُودِ» بَابِ «حَدِّ الْخَمْرِ» حَدِيثَ (١٧٠٧).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْحُدُودِ» بَابِ «كَمْ التَّعْزِيرُ وَالْأَدَبُ» حَدِيثَ (٦٨٤٨)،

وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الْحُدُودِ» بَابِ «قَدْرُ أَسْوَاطِ التَّعْزِيرِ» حَدِيثَ (١٧٠٨).

فَإِنْ عَادَ حُبْسٌ، وَلَا يُقْطَعُ غَيْرُ يَدٍ وَرِجْلِ.

لَا تَثْبُتُ السَّرِقَةُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، أَوْ اعْتِرَافٍ مَرَّتَيْنِ.

وَلَا يُقْطَعُ حَتَّى يُطَالِبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ بِمَالِهِ، وَإِنْ وَهَبَهَا لِلْسَّارِقِ، أَوْ بَاعَهُ إِيَّاهَا

قَبْلَ ذَلِكَ، سَقَطَ الْقَطْعُ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ، لَمْ يَسْقُطْ.

وَإِنْ نَقَصَتْ عَنِ النَّصَابِ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ لَمْ

يَجِبُ.

وَإِذَا قُطِعَ، فَعَلَيْهِ رَدُّ الْمَسْرُوقِ، إِنْ كَانَ بَاقِيًا، أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا.

### بابُ حَدِّ الْمُحَارِبِينَ

وَهُمُ الَّذِينَ يَغْرِضُونَ لِلنَّاسِ فِي الصَّخَرَاءِ<sup>(٢)</sup> جَهْرَةً؛ لِيَأْخُذُوا أَمْوَالَهُمْ.

فَمَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ، وَأَخَذَ الْمَالَ، قُتِلَ وَصُلِبَ حَتَّى يَشْتَهَرَ، وَدُفِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَمَنْ

قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ، قُتِلَ وَلَمْ يُصْلَبْ، وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ، قُطِعَتْ يَدُهُ

الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ، وَحُسِمَتَا، وَلَا يُقْطَعُ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مَا يُقْطَعُ

السَّارِقِ بِهِ، وَمَنْ أَخَافَ السَّبِيلَ وَلَمْ يَقْتُلْ وَلَا أَخَذَ مَالًا، نُفِيَ مِنَ الْأَرْضِ.

وَمَنْ تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، سَقَطَتْ عَنْهُ حُدُودُ اللَّهِ، وَأُخِذَ بِحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ،

إِلَّا أَنْ يُعْفَى لَهُ عَنْهَا.

(١) الْمُتَهَيَّ: «وَإِنْ مَلَكَهُ سَارِقٌ بَيْعَ أَوْ هِبَةً أَوْ نَحْوَهُمَا لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ».

(٢) الْمُتَهَيَّ: «الَّذِينَ يَغْرِضُونَ لِلنَّاسِ بِسِلَاحٍ وَلَوْ عَصًا أَوْ حَجَرًا فِي صَخَرَاءٍ أَوْ بُنْيَانٍ أَوْ بَحْرٍ».

## ﴿فَصْلٌ فِي دَفْعِ الصَّائِلِ﴾

وَمَنْ عَرَضَ لَهُ مَنْ يُرِيدُ نَفْسَهُ، أَوْ مَالَهُ، أَوْ حَرِيمَهُ، أَوْ حَمَلَ عَلَيْهِ سِلَاحًا، أَوْ دَخَلَ مَنْزِلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَلَهُ دَفْعُهُ بِأَسْهَلِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِقَتْلِهِ، فَلَهُ قَتْلُهُ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قُتِلَ الدَّافِعُ، فَهُوَ شَهِيدٌ، وَعَلَى قَاتِلِهِ ضَمَانُهُ. وَمَنْ صَالَتْ عَلَيْهِ بِهِيمَةٌ، فَلَهُ دَفْعُهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَلَا ضَمَانَ فِيهَا. وَمَنْ أَطْلَعَ فِي دَارِ إِنْسَانٍ، أَوْ بَيْنَهُ مِنْ خَصَائِصِ الْبَابِ أَوْ نَحْوِهِ، فَحَذَفَهُ بِخَصَاةٍ، فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَإِنْ عَضَّ إِنْسَانٌ يَدَهُ فَانْتَزَعَ فَسَقَطَتْ ثَنَائِيَاهُ، فَلَا ضَمَانَ فِيهَا.

## ﴿بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ﴾

وَهُمْ: الْخَارِجُونَ عَلَى الْإِمَامِ، يُرِيدُونَ إِزَالَتَهُ عَنْ مَنْصِبِهِ، فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مَعُونَةُ إِمَامِهِمْ فِي دَفْعِهِمْ بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُونَ بِهِ، فَإِنْ آَلَ إِلَى قَتْلِهِمْ، أَوْ تَلَفِ مَالِهِمْ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الدَّافِعِ، وَإِنْ قُتِلَ الدَّافِعُ كَانَ شَهِيدًا. وَلَا يُتَّبَعُ لَهُمْ مُذَبِّرٌ، وَلَا يُجَاوَزُ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يُغْنَمُ لَهُمْ مَالٌ، وَلَا تُسَبَّى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ، وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ غُسِّلَ، وَكُفِّنَ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ. وَلَا ضَمَانَ عَلَى أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ فِيمَا أَتْلَفَ حَالَ الْحَرْبِ، مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ. وَمَا أَحَدَ الْبُغَاةِ حَالَ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ زَكَاةٍ، أَوْ جَزْيَةٍ، أَوْ خَرَجٍ لَمْ يُعَذَّ عَلَيْهِمْ، وَلَا عَلَى الدَّافِعِ إِلَيْهِمْ. وَلَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ، إِلَّا مَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ.

## بابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ

وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَجَبَ قَتْلُهُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>، وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ، وَمَنْ جَحَدَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ جَعَلَ لَهُ شَرِيكًا، أَوْ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا، وَكَذَّبَ اللَّهَ تَعَالَى أَوْ سَبَّهُ، أَوْ كَذَّبَ رَسُولَهُ أَوْ سَبَّهُ، أَوْ جَحَدَ نَبِيًّا، أَوْ كَتَابَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، أَوْ جَحَدَ أَحَدَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، أَوْ أَحَلَّ مُحَرَّمًا ظَهَرَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، فَقَدْ ارْتَدَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تَخْفَى عَلَيْهِ الْوَاجِبَاتُ وَالْمُحَرَّمَاتُ، فَيَعْرِفُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ، كَفَرَ.

وَيَصِحُّ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ، وَإِنْ ارْتَدَّ لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا بَعْدَ بُلُوغِهِ، وَمَنْ ثَبَتَ رِدَّتُهُ فَأُسْلِمَ، قَبْلَ مِنْهُ، وَيَكْفِي فِي إِسْلَامِهِ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُفْرُهُ بِجَحْدِ نَبِيِّ، أَوْ كِتَابٍ، أَوْ فَرِيضَةٍ، أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً، فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ حَتَّى يُقَرَّ بِمَا جَحَدَهُ.

وَإِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ وَلَحِقَا بِدَارِ الْحَرْبِ فَسُيًّا، لَمْ يَجْزِ اسْتِرْقَاقُهُمَا، وَلَا اسْتِرْقَاقُ مَنْ وُلِدَ قَبْلَ رِدَّتِهِمَا، وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ سَائِرِ أَوْلَادِهِمَا.



(١) أخرجه البخاري في كتاب «استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم» باب «حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم» حديث (٦٩٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

## كِتَابُ الْجِهَادِ

وَهُوَ قَرَضٌ كِفَايَةٌ، إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي، سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، وَتَعَيَّنَ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ، أَوْ حَصَرَ الْعَدُوَّ بَلَدَهُ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى ذَكَرٍ حُرٍّ، بَالِغٍ، عَاقِلٍ، مُسْتَطِيعٍ.

وَالْجِهَادُ أَفْضَلُ التَّطَوُّعِ؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ، أَوْ أَيُّ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ»<sup>(١)</sup>. وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَعَزَّوُ الْبَحْرِ أَفْضَلُ مِنْ عَزَّوِ الْبَرِّ، وَيُغْزَى مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيُقَاتِلُ كُلُّ قَوْمٍ مَنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ.

وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الإيمان» باب «من قال: إن الإيمان هو العمل» حديث (٢٦)، ومسلم في كتاب «الإيمان» باب «بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال» حديث (٨٣).

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الجهاد والسير» باب «أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله» حديث (٢٧٨٦)، ومسلم في كتاب «الإمارة» باب «فضل الجهاد والرباط» حديث (١٨٨٨).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب «فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ» باب «ما جاء في فضل المرباط» =

شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، جَرَى لَهُ أَجْرُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَوَقِيَ  
الْفُتْنَانَ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يُجَاهِدُ مَنْ أَحَدُ آبَائِهِ مُسْلِمٌ، إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَّعِينَ عَلَيْهِ، وَلَا يَدْخُلُ مِنَ  
النِّسَاءِ أَرْضَ الْحَرْبِ إِلَّا امْرَأَةٌ طَاعِنَةٌ فِي السِّنِّ؛ لِسَقْيِ الْمَاءِ وَمُعَالَجَةِ الْجَرْحِ،  
وَلَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ الْجِهَادُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ، إِلَّا  
أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ، أَوْ تَعْرِضَ فُرْصَةٌ يَخَافُونَ فَوْتَهَا، وَإِذَا دَخَلُوا  
أَرْضَ الْحَرْبِ، لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْعَسْكَرِ لَتَعْلَفٍ، أَوْ اخْتِطَابٍ، أَوْ  
غَيْرِهِ، إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ.

وَمَنْ أَخَذَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ، لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ، إِلَّا الطَّعَامُ  
وَالْعَلْفَ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَإِنْ بَاعَهُ، رَدَّ ثَمَنَهُ فِي الْمَغْنَمِ، وَإِنْ  
فَضَلَ مَعَهُ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى بَلَدِهِ، لَزِمَهُ رَدُّهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا<sup>(٢)</sup>، فَلَهُ  
أَكْلُهُ وَهَدْيُهُ.

وَيَجُوزُ نَيْسُ الْكُفَّارِ وَرَمْيُهُم بِالْمَنْجَنِيقِ، وَقِتَالُهُمْ قَبْلَ دُعَائِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ  
عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى

حديث (١٦٦٧) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وذكره الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (١٦٦٧).

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإمارة» باب «فضل الرباط في سبيل الله عز وجل» حديث (١٩١٣) من حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْمُتَسَهِّلُ: «وَيُرَدُّ فَاضِلًا وَلَوْ يَسِيرًا».

ذَرَارِيَهُمْ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يُقْتَلُ مِنْهُمْ صَبِيٌّ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا رَاهِبٌ، وَلَا شَيْخٌ قَانٍ، وَلَا زَمِنٌ، وَلَا أَعْمَى، وَلَا مَنْ لَا رَأْيَ لَهُمْ، إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا.

وَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي أَسَارَى الرِّجَالِ، بَيْنَ الْقَتْلِ، وَالْإِسْتِرْقَاقِ، وَالْفِدَاءِ، وَالْمَنْ، وَلَا يَخْتَارُ إِلَّا الْأَصْلَحَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ اسْتَرْقَوْهُمْ أَوْ فَادَاهُمْ بِمَالٍ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ.

وَلَا يُفَرَّقُ فِي السَّبْيِ بَيْنَ ذَوِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا بِالْغَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَمَنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ ذُوو رَحِمٍ، فَبَانَ خِلَافُهُ، رُدَّ الْفَضْلُ الَّذِي فِيهِ بِالتَّفْرِيقِ.

وَمَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَزْوِهِ، فَإِذَا رَجَعَ، فَلَهُ مَا فَضَلَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُعْطَ لِعَزْوَةٍ بَعِيْنَهَا، فَيَرُدُّ الْفَضْلَ فِي الْعَزْوِ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهِيَ لَهُ إِذَا رَجَعَ، إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ حَيْسًا.

وَمَا أَخَذَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، رُدَّ إِلَيْهِمْ، إِذَا عُلِمَ صَاحِبُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَإِنْ قُسِمَ قَبْلَ عِلْمِهِ، فَلَهُ أَخْذُهُ بِثَمَنِهِ الَّذِي حُسِبَ بِهِ عَلَى أَخْذِهِ، وَإِنْ أَخْذَهُ مِنْهُمْ أَحَدُ الرَّعِيَّةِ بِثَمَنٍ، فَلِصَاحِبِهِ أَخْذُهُ بِثَمَنِهِ، وَإِنْ أَخْذَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ رَدَّهُ.

وَمَنْ اشْتَرَى أَسِيرًا مِنَ الْعَدُوِّ، فَعَلَى الْأَسِيرِ أَدَاءُ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «العتق» باب «من ملك من العرب رقيقاً، فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية» حديث (٢٥٤١)، ومسلم في كتاب «الجهاد والسير» باب «جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة» حديث (١٧٣٠)، من حديث نافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْمُتَّهَى: «وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ ذَوِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ إِلَّا بِعَيْنٍ...» فيمنع التفريق وإن كانوا بالغين كما صرح به في الإقناع.



## بَابُ الْأَنْفَالِ

وَهِيَ: الزِّيَادَةُ عَلَى السَّهْمِ الْمُسْتَحَقِّ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَضْرِبٍ:

أَحَدُهَا: سَلْبُ الْمَقْتُولِ غَيْرِ مَخْمُوسٍ لِقَاتِلِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ مِنْ لِبَاسٍ، وَحُلِيِّ، وَسِلَاحٍ، وَفَرَسِهِ بِآلَتِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ مَنْ قَتَلَهُ حَالَ قِيَامِ الْحَرْبِ غَيْرِ مُتَحَنٍّ، وَلَا مُمْتَنِعٍ مِنَ الْقِتَالِ.

الثَّانِي: أَنْ يُنْقَلَ الْأَمِيرُ مَنْ أَغْنَى عَنِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءً مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، كَمَا أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ يَوْمَ ذِي قَرْدٍ سَهْمَ فَارِسٍ وَرَاجِلٍ<sup>(٢)</sup>، وَنَقَلَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلَةً جَاءَهُ بِتِسْعَةِ أَهْلِ أَبْيَاتٍ امْرَأَةً مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup>.

الثَّالِثُ: مَا يُسْتَحَقُّ بِالشَّرْطِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ الْأَمِيرُ: مَنْ دَخَلَ النَّقَبَ، أَوْ صَعِدَ السُّورَ، فَلَهُ كَذَا، وَمَنْ جَاءَ بِعَشْرِ مِنَ الْبَقَرِ، أَوْ غَيْرِهَا، فَلَهُ وَاحِدَةٌ مِنْهَا، فَيَسْتَحِقُّ مَا جُعِلَ لَهُ.

الثَّانِي: أَنْ يَبْعَثَ الْأَمِيرُ فِي الْبَدَاءَةِ سَرِيَّةً، وَيَجْعَلَ لَهَا الرُّبْعَ، وَفِي الرَّجْعَةِ

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «فرض الخمس» باب «من لم يخمس الأسلاب، ومن قتل قتيلا فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه» حديث (٣١٤٢)، ومسلم في كتاب «الجهاد والسير» باب «استحقاق القاتل سلب القاتل» حديث (١٧٥١)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الجهاد والسير» باب «غزوة ذي قرد وغيرها» حديث (١٨٠٧) من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «الجهاد والسير» باب «التنفيل، وفداء المسلمين بالأسارى» حديث (١٧٥٥) من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أُخْرَى، وَيَجْعَلُ لَهَا الثُّلُثَ، فَمَا جَاءَتْ بِهِ، أَخْرَجَ خُمُسَهُ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ مَا جَعَلَ لَهَا، وَقَسَمَ الْبَاقِي فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعًا.

﴿فَصُلِّ: فِي الرِّضْخِ لِمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ:﴾

وَرِضْخُ لِمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ، وَالصَّبِيَّانِ، وَالْعَبِيدِ، وَالْكَفَّارِ، فَيُعْطِيهِمْ عَلَى قَدْرِ غَنَائِهِمْ، وَلَا يَبْلُغُ بِالرَّاجِلِ مِنْهُمْ سَهْمَ رَاجِلٍ، وَلَا بِالْفَارِسِ مِنْهُمْ سَهْمَ فَارِسٍ، وَإِنْ غَزَا الْعَبْدُ عَلَى فَرَسٍ لِسَيِّدِهِ، فُسِمَ لِسَيِّدِهِ سَهْمُ الْفَرَسِ، وَرِضْخُ لِلْعَبْدِ.

### ﴿بَابُ الْغَنَائِمِ وَقِسْمَتِهَا﴾

وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْأَرْضُ، فَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَ قَسْمِهَا وَوَقْفِهَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَجًا مُسْتَمَرًّا، يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ كُلِّ عَامٍ أَجْرًا لَهَا، وَمَا وَقَفَهُ الْأَئِمَّةُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ تَغْيِيرُهُ وَلَا بَيْعُهُ.

الثَّانِي: سَائِرُ الْأَمْوَالِ، فَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ، مِمَّنْ يُمَكِّنُهُ الْقِتَالُ، وَيَسْتَعِدُّ لَهُ، مِنَ التَّجَارِ وَغَيْرِهِمْ، سِوَاءٍ قَاتَلَ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي شَهِدَ الْوُقُوعَ فِيهَا، مِنْ كَوْنِهِ فَارِسًا، أَوْ رَاجِلًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ مُسْلِمًا، أَوْ كَافِرًا.

وَلَا يُعْتَبَرُ مَا قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ، وَلَا حَقٌّ فِيهَا لِعَاجِزٍ عَنِ الْقِتَالِ بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا لِمَنْ جَاءَ بَعْدَ مَا تَنَقَّضِيَ الْحَرْبُ مِنْ مَدَدٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَمَنْ بَعَثَهُ الْأَمِيرُ لِمَصْلَحَةٍ الْجَيْشِ، أَسْهَمَ لَهُ. وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ، وَتُشَارِكُهُ فِيمَا غَنِمَ.

وَيَبْدَأُ بِإِخْرَاجِ مُؤَنَةِ الْغَنِيمَةِ؛ لِحِفْظِهَا وَتَقْلِيلِهَا، وَسَائِرِ حَاجَاتِهَا، ثُمَّ يَدْفَعُ  
الْأَسْلَابَ إِلَى أَهْلِهَا، وَالْأَجْعَالَ لِأَصْحَابِهَا، ثُمَّ يُخَمِّسُ بَاقِيَهَا، فَيَقْسِمُ خُمْسَهَا  
خَمْسَةَ أَصْهُمٍ: سَهْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ، يُصْرَفُ فِي السَّلَامِ وَالْكَرَاعِ، وَمَصَالِحِ  
الْمُسْلِمِينَ، وَسَهْمٌ لِذَوِي الْقُرْبَى، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ غَنِيَهُمْ وَفَقِيرُهُمْ،  
لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى الْفُقَرَاءِ، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ  
السَّبِيلِ، ثُمَّ يُخْرِجُ بَاقِيَ الْأَنْفَالِ، وَالرَّضَخِ، ثُمَّ يَقْسِمُ مَا بَقِيَ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ،  
وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ، لَهُ سَهْمٌ وَلِفَرَسِهِ سَهْمَانِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلصَاحِبِهِ سَهْمًا<sup>(١)</sup>. وَإِنْ كَانَ الْفَرَسُ غَيْرَ عَرَبِيٍّ، فَلَهُ  
سَهْمٌ وَلصَاحِبِهِ سَهْمٌ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الرَّجُلِ فَرَسَانِ، أُسْهِمَ لَهُمَا، وَلَا يُسْهِمُ لِأَكْثَرِ  
مِنْ فَرَسَيْنِ، وَلَا يُسْهِمُ لِذَابَةِ غَيْرِ الْخَيْلِ.

### ﴿فَصْلٌ فِي الْفَيْءِ﴾

وَمَا تَرَكَهُ الْكُفَّارُ فَرَعًا وَهَرَبُوا، لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، وَأُخِذَ مِنْهُمْ  
بِغَيْرِ قِتَالٍ، فَهُوَ فَيْءٌ يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.  
وَمَنْ وَجَدَ كَافِرًا ضَالًّا عَنِ الطَّرِيقِ أَوْ غَيْرِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، فَأَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ،  
وَإِنْ دَخَلَ قَوْمٌ لَا مَنَعَ لَهُمْ أَرْضَ الْحَرْبِ مُتَلَصِّصِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، فَمَا أَخَذُوا،  
فَهُوَ لَهُمْ بَعْدَ الْخُمْسِ.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «الجهاد والسير» باب «سهم الفرس» حديث (٢٨٦٣)،

ومسلم في كتاب «الجهاد والسير» باب «كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين» حديث (١٧٦٢).

## باب الأمان

وَمَنْ قَالَ لِحَرْبِي: قَدْ أَجْرْتُكَ، أَوْ أَمْسَكَ، أَوْ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، وَنَحْوَ هَذَا، فَقَدْ أَثَمَهُ، وَيَصِحُّ الْأَمَانُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ، عَاقِلٍ، مُخْتَارٍ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ»<sup>(١)</sup>، وَيَصِحُّ أَمَانُ أَحَادِ الرِّعَايَةِ لِلْجَمَاعَةِ الْيَسِيرَةِ، وَأَمَانُ الْأَمِيرِ لِلْبَلَدِ الَّذِي أُقِيمَ بِإِزَائِهِ، وَأَمَانُ الْإِمَامِ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِأَمَانِهِمْ، فَقَدْ أَمَّنَهُمْ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ خَلَّوْا أَسِيرًا مِنَّا بِشَرَطٍ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ مَعْلُومًا، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ لَهُمْ، فَإِنْ شَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِمْ، إِنْ عَجَزَ عَنْهُ، لَزِمَهُ الْعَوْدُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ.

### فصل في الهدنة

وَتَجُوزُ مُهَادَنَةُ الْكُفَّارِ، إِذَا رَأَى الْإِمَامُ الْمَصْلَحَةَ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ عَقْدُهَا إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ، وَعَلَيْهِ حِمَايَتُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، دُونَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَإِنْ خَافَ نَقْضَ الْعَهْدِ مِنْهُمْ نَبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ، وَإِنْ سَبَّاهُمْ كُفَّارًا آخَرُونَ، لَمْ يَجْزُ لَنَا شِرَاؤُهُمْ.

وَتَحِبُّ الْهَجْرَةُ عَلَى مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَتُسْتَحَبُّ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا تَقْطَعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْكُفَّارُ، إِلَّا مِنْ بَلَدٍ بَعْدَ فَتْحِهِ.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الجهاد» باب «في السرية ترد على أهل العسكر» حديث (٢٧٥١) من

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وذكره الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٥١).

## بَابُ الْحِزْيَةِ

وَلَا تُؤْخَذُ الْحِزْيَةُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهُمْ الْيَهُودُ وَمَنْ دَانَ بِالتَّوْرَةِ،  
وَالنَّصَارَى وَمَنْ دَانَ بِالْإِنْجِيلِ، وَالْمَجُوسُ إِذَا التَّزَمُوا أَدَاءَ الْحِزْيَةِ وَأَحْكَامَ الْمِلَّةِ،  
وَمَتَى طَلَبُوا ذَلِكَ، لَزِمَ إِجَابَتُهُمْ وَحَرَمَ قِتَالُهُمْ.

وَتُؤْخَذُ الْحِزْيَةُ فِي رَأْسِ كُلِّ حَوْلٍ. مِنَ الْمَوْسِرِ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَمِنْ  
الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَمِمَّنْ دُونَهُ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا.

وَلَا حِزْيَةٌ عَلَى صَبِيٍّ، وَلَا امْرَأَةٍ، وَلَا شَيْخٍ قَانٍ، وَلَا زَمِينٍ، وَلَا أَعْمَى، وَلَا  
عَبْدٍ، وَلَا فَقِيرٍ عَاجِزٍ عَنْهَا. وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ وُجُوبِهَا، سَقَطَتْ عَنْهُ، وَإِنْ مَاتَ،  
أُخِذَتْ مِنْ تَرِكَتِهِ.

وَمَنْ اتَّجَرَ مِنْهُمْ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ، ثُمَّ عَادَ، أُخِذَ مِنْهُ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَإِنْ دَخَلَ إِلَيْنَا  
تَاجِرٌ حَرْبِيٌّ، أُخِذَ مِنْهُ الْعُشْرُ.

وَمَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ بِامْتِنَاعِهِ مِنَ التِّزَامِ الْحِزْيَةِ، أَوْ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ، أَوْ قِتَالِ  
الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوِهِ، أَوْ الْهَرَبِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، حَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ، وَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُ  
نِسَائِهِ وَأَوْلَادِهِ بِنَقْضِهِ، إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ بِهِمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ<sup>(١)</sup>.



(١) الْمُتَّهَى: مَنْ أَبَى بِذَلِكَ حِزْيَةً، أَوْ الصَّغَارَ، أَوْ التِّزَامَ أَحْكَامِنَا، أَوْ قَاتَلَنَا أَوْ لَحِقَ بِدَارِ حَرْبٍ...  
وَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُ نِسَائِهِ وَأَوْلَادِهِ.

## كِتَابُ الْقَضَاءِ

وَهُوَ قَرَضٌ كِفَايَةٌ، يُلْزَمُ الْإِمَامَ نَصَبُ مَنْ يُكْتَفَى بِهِ فِي الْقَضَاءِ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ  
يُصْلَحُ لَهُ، إِذَا طُلِبَ وَلَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ، الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ، وَإِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ، فَلَا فَضْلَ تَرْكُهُ.  
وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا، حُرًّا، مُسْلِمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مُتَكَلِّمًا، عَدْلًا، عَالِمًا.  
وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ رِشْوَةً، وَلَا هَدِيَّةً مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ يَهْدِي إِلَيْهِ، وَلَا الْحُكْمَ قَبْلَ  
مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ، شَاوَرَ فِيهِ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْأَمَانَةِ، وَلَا يَحْكُمُ وَهُوَ  
غَضَبَانٌ، وَلَا فِي حَالٍ يَمْنَعُ اسْتِيفَاءَ الرَّأْيِ، وَلَا يَتَّخِذُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ بَوَابًا.  
وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَدْلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهِ، وَالْمَجْلِسِ، وَالْخِطَابِ.

### بَابُ صِفَةِ الْحُكْمِ

إِذَا جَلَسَ إِلَيْهِ الْخَصْمَانِ، فَادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، لَمْ تَسْمَعْ الدَّعْوَى إِلَّا  
مُحَرَّرَةً تَحْرِيرًا يَعْلَمُ بِهِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ دَيْنًا، ذَكَرَ قَدْرَهُ وَجِنْسَهُ، وَإِنْ كَانَ  
عَقَارًا، ذَكَرَ مَوْضِعَهُ وَحُدُودَهُ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا حَاضِرَةً عَيْنَهَا. وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً ذَكَرَ  
جِنْسَهَا وَقِيمَتَهَا، ثُمَّ يَقُولُ لِخَصْمِهِ: مَا تَقُولُ؟ فَإِنْ أَقَرَّ، حُكِمَ لِلْمُدَّعِي، وَإِنْ أَنْكَرَ،  
لَمْ يَخْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، فَيَقُولُ لِلْمُدَّعِي: أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ،  
وَأَقَامَهَا، حَكَمَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، قَالَ لَهُ: فَلَيْكَ يَمِينُهُ، فَإِنْ طَلَبَهَا، اسْتَحْلَفَهُ

وَبَرِيءٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، لَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ، وَرَدَّهَا عَلَى الْمُدَّعِي<sup>(٢)</sup> اسْتَحْلَفَهُ، وَحَكَمَ لَهُ، وَإِنْ نَكَلَ أَيْضًا، صَرَفَهُمَا. وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، حَكَمَ بِهَا لِلْمُدَّعِي، وَإِنْ أَقَرَّ صَاحِبُ الْيَدِ لِغَيْرِهِ، صَارَ الْمُقَرَّرُ لَهُ الْخَصَمَ فِيهَا، وَقَامَ مَقَامَ صَاحِبِ الْيَدِ فِي مَا ذَكَرْنَا. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ فِي يَدَيْهِمَا، فَإِنْ كَانَتْ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ، حَكَمَ لَهُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، أَوْ لَهُمَا بَيِّنَتَانِ، قُسِمَتْ بَيْنَهُمَا، وَحَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى النِّصْفِ الْمَحْكُومِ لَهُ بِهِ، وَإِنْ ادَّعَا أَحَدُهُمَا، وَادَّعَى الْآخَرُ نِصْفَهَا، وَلَا بَيِّنَةَ، قُسِمَتْ بَيْنَهُمَا، وَالْيَمِينُ عَلَى مُدَّعِي النِّصْفِ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُمَا بَيِّنَتَانِ، حَكَمَ بِهَا لِلْمُدَّعِي الْكُلَّ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا، فَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِأَحَدِهِمَا، أَوْ لِغَيْرِهِمَا، صَارَ الْمُقَرَّرُ لَهُ كَصَاحِبِ الْيَدِ، وَإِنْ أَقَرَّ لَهُمَا، صَارَتْ كَالَّتِي فِي يَدَيْهِمَا، وَإِنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ صَاحِبَهَا مِنْهُمَا، وَلَا أَحَدَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَهِيَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمَا بَيِّنَةٌ، أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَيِّنَةٌ، اسْتَهَمَا عَلَى الْيَمِينِ، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ، حَلَفَ وَأَخَذَهَا.

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب «تفسير القرآن» باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ

ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ حديث (٤٥٥٢)، ومسلم في كتاب «الأقضية» باب «اليمين

على المدعى عليه» حديث (١٧١١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الْمُتَشَتَّى: «وَمَنْ فَلَمْ يَخْلِفْ قَالَ لَهُ حَاكِمٌ: إِنْ حَلَفْتَ وَإِلَّا قَضَيْتُ عَلَيْكَ بِالْكَوْلِ، وَيُسْنُ تَكَرُّرُهُ

ثَلَاثًا، فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ قَضَى عَلَيْهِ بِشَرْطِهِ» فلا رد على المدعى.

## بابُ تَعَارُضِ الدَّعَاوِي

إِذَا تَنَازَعَا قِمِصًا، أَحَدُهُمَا لِابْنِهِ، وَالْآخَرُ أَخَذَ بِكُمِهِ، فَهُوَ لِلْإِبْنِ.  
وَأِنْ تَنَازَعَا دَابَّةً، أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا، أَوْ لَهُ عَلَيْهَا حِمْلٌ، فَهِيَ لَهُ.  
وَأِنْ تَنَازَعَا أَرْضًا فِيهَا شَجَرٌ أَوْ بِنَاءٌ، أَوْ زَرْعٌ لِأَحَدِهِمَا، فَهِيَ لَهُ.  
وَأِنْ تَنَازَعَ صَانِعَانِ فِي قِمَاشٍ دُكَّانٍ، فَالَّذِي كُلُّ صِنَاعَةٍ لِصَاحِبِهَا.  
وَأِنْ تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ فِي قِمَاشِ الْبَيْتِ، فَلِلرَّجُلِ مَا يَصْلُحُ لِلرَّجَالِ، وَلِلْمَرْأَةِ مَا  
يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ، وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا، فَهُوَ بَيْنَهُمَا.  
وَأِنْ تَنَازَعَا حَائِطًا مَعْقُودًا بَيْنَهُمَا، أَوْ مَحْلُولًا مِنْهُمَا، فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَ  
مَعْقُودًا بِنِجْنٍ أَحَدِهِمَا وَحْدَهُ، فَهُوَ لَهُ.  
وَأِنْ تَنَازَعَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ فِي السَّقْفِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، أَوْ تَنَازَعَ صَاحِبُ  
الْأَرْضِ وَالنَّهْرِ فِي الْحَائِطِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، أَوْ تَنَازَعَا قِمِصًا أَحَدُهُمَا أَخَذَ بِكُمِهِ  
وَبَاقِيهِ مَعَ الْآخَرِ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا.  
وَأِنْ تَنَازَعَ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ مِيرَاثَ مَيِّتٍ، يَزْعُمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ عَلَى دِينِهِ،  
فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُ دِينِهِ، حُمِلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ أَصْلُ دِينِهِ، فَالْمِيرَاثُ لِلْمُسْلِمِ<sup>(١)</sup>،  
وَإِنْ كَانَ لَهُمَا بَيِّنَتَانِ، فَكَذَلِكَ،<sup>(٢)</sup> وَإِنْ كَانَتْ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ، حُكِمَ لَهُ بِهَا.  
وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْعَبْدِ أَنَّ شَرِيكَهُ أَغْتَقَ نَصِيبَهُ مِنْهُ، وَهُمَا

(١) الْمُتَمَتَّى: «فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُهُ قَبْلَ قَوْلِ مُدَّعِيهِ، وَإِلَّا فَمِيرَاثُهُ لِلْكَافِرِ إِنْ اعْتَرَفَ الْمُسْلِمُ بِأُخُوَّتِهِ أَوْ  
بَيِّنَتِ بَيِّنَةٌ، وَإِلَّا فَبَيْنَهُمَا».

(٢) الْمُتَمَتَّى: «وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ دِينِهِ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بِدَعْوَاهُ، تَسَاقَطَتَا فَتَكُونُ بَيْنَهُمَا».



مُوسِرَانِ، عَتَقَ كُلَّهُ وَلَا وَلَا لَهُمَا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُعْسِرًا، عَتَقَ نَصِيبُ الْمُعْسِرِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ لَمْ يَغْتَقِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ، عَتَقَ حِينْتَهُ وَلَمْ يَسِرْ إِلَى بَاقِيهِ، وَلَا وَلَا لَهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُوسِرَيْنِ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ، تَحَالَفَا وَكَانَ وَلَاؤُهُ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: إِنْ بَرَأْتُ مِنْ مَرَضِي هَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ، وَإِنْ قُتِلْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَادَّعَى الْعَبْدُ بُرْءَهُ، أَوْ قَتْلَهُ، وَأَنْكَرَ الْوَرَثَةُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ، وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَيِّنَةً بِقَوْلِهِ، عَتَقَ الْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ بَيِّنَتُهُ تَشْهَدُ بِزِيَادَةِ.

وَلَوْ مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَفَ ابْنَيْنِ وَعَبْدَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ الْقِيَمَةِ، لَا مَالَ لَهُ سِوَاهُمَا، فَافْتَرَا الْإِبْنَانِ أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا فِي مَرَضِهِ، عَتَقَ ثُلَاثَاهُ إِنْ لَمْ يُحْزِرَا عِتْقَهُ كُلَّهُ، وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أَبِي أَعْتَقَ هَذَا، وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ هَذَا، عَتَقَ ثُلُثُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكَانَ لِكُلِّ ابْنٍ سُدُسُ الَّذِي اعْتَرَفَ بِعِتْقِهِ وَنِصْفُ الْآخَرِ، وَإِنْ قَالَ الثَّانِي: أَبِي أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا لَا أَذْرِي مَنْ مِنْهُمَا، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا، وَقَامَتِ الْقُرْعَةُ مَقَامَ تَعْيِينِهِ.

### بَابُ حُكْمِ كِتَابِ الْقَاضِي

يَجُوزُ الْحُكْمُ عَلَى الْغَائِبِ، إِذَا كَانَتْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ، وَمَتَى حَكَمَ عَلَى غَائِبٍ، ثُمَّ كَتَبَ بِحُكْمِهِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ، وَأَخَذَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِهِ. وَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، يَقُولَانِ: قَرَأَهُ عَلَيْنَا، أَوْ قُرِئَ عَلَيْهِ بِحَضْرَتِنَا، فَقَالَ: اشْهَدَا عَلَيَّ أَنَّ هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ، أَوْ إِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ.

فَإِنْ مَاتَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، أَوْ عُزِّلَ، فَوَصَّلَ إِلَى غَيْرِهِ، عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْكَاتِبُ، أَوْ عُزِّلَ بَعْدَ حُكْمِهِ، جَازَ قَبُولُ كِتَابِهِ.

وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي فِي كُلِّ حَقٍّ، إِلَّا الْحُدُودَ وَالْقِصَاصَ <sup>(١)</sup>.

### باب الْقِسْمَةِ

وَهِيَ تَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: قِسْمَةُ إِجْبَارٍ، وَهِيَ: قِسْمَةُ مَا يُمَكِّنُ قِسْمَتُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، وَلَا رَدٍّ عَوَضٍ إِذَا طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ قِسْمَهُ، فَأَبَى الْآخَرُ، أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ مِلْكُهُمَا بَيِّنَةً، فَإِنْ أَقَرَّ بِهِ، لَمْ يُجْبَرْ الْمُتَنَبِّعُ عَلَيْهِ، وَإِنْ طَلَبَاهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ، قُسِمَتْ بَيْنَهُمَا، وَاثْبَتَ فِي الْقَضِيَّةِ أَنَّ قِسْمَهُ كَانَ عَنْ إِقْرَارِهِمَا، لَا بَيِّنَةٍ.

وَالثَّانِي: قِسْمَةُ التَّرَاضِي، وَهِيَ قِسْمَةُ مَا فِيهِ ضَرَرٌ؛ بِأَنْ لَا يَتَنَبَّعَ أَحَدُهُمَا بِنَصِيهِهِ فِيمَا هُوَ لَهُ، أَوْ لَا يُمَكِّنُ تَعْدِيلُهُ، إِلَّا بِرَدِّ عَوَضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَلَا إِجْبَارَ فِيهَا.

وَالْقِسْمَةُ إِفْرَازُ حَقٍّ لَا يُسْتَحَقُّ بِهَا شُفْعَةٌ، وَلَا يَثْبُتُ فِيهَا خِيَارٌ، وَتَجُوزُ فِي الْمَكِيلِ وَزَنَا، وَفِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا، وَفِي الثَّمَارِ خَرْصًا، وَتَجُوزُ قِسْمَةُ الْوَقْفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَدُّ عَوَضٍ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ طَلَقًا، وَبَعْضُهُ وَقْفًا، وَفِيهَا رَدُّ عَوَضٍ مِنْ صَاحِبِ الطَّلُقِ لَمْ يَجْزُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ رَبِّ الْوَقْفِ جَازٌ.

وَإِذَا عُدِلَتِ الْأَجْزَاءُ، أُقْرِعَ عَلَيْهَا، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ عَلَى شَيْءٍ، صَارَ لَهُ، وَلَزِمَ بِذَلِكَ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَاسِمُ الْحَاكِمِ عَدْلًا، وَكَذَلِكَ كَاتِبُهُ.



(١) الْمُتَهَيَّ: «وَيُقْبَلُ فِي كُلِّ حَقٍّ لِأَدَمِيٍّ حَتَّى مَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ كَقَوْدٍ...».

## كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ وَأَدَاؤَهَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ، إِذَا لَمْ يُوْجَدْ مَنْ يَقُومُ بِهَا سِوَى اثْنَيْنِ، لَزِمَهُمَا الْقِيَامُ بِهَا، عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، إِذَا أَمَكَّنَهُمَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِينَ بِأَلْقُسُطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

المَشْهُودُ بِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: الزَّنى وَمَا يُوجِبُ حَدَّهُ، فَلَا يَنْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ رِجَالٍ أَحْرَارٍ عُدُولٍ.  
الثَّانِي: الْمَالُ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، فَيَنْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ، أَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَبِرَجُلٍ مَعَ يَمِينِ الطَّلَبِ.

الثَّالِثُ: مَا عَدَا هَذَيْنِ مِمَّا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، فَلَا يَنْبُتُ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ.  
الرَّابِعُ: مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، كَالْوِلَادَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالْعِدَّةِ، وَالْعُيُوبِ تَحْتَ الثِّيَابِ، فَيَنْبُتُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ عَدْلٍ؛ لِأَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ، فَجَاءَتْ أُمَّةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «كَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «شهادة المرضعة» حديث (٥١٠٤) من حديث عقبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أُمَةٍ فِيمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ؛ لِلخَبَرِ، وَشَهَادَةُ الْعَبْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، <sup>(١)</sup> وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ، كَالْمُرْضِعَةِ عَلَى الرِّضَاعِ، وَالْقَاسِمِ عَلَى الْقِسْمَةِ، وَشَهَادَةُ الْأَخِ لِأَخِيهِ، وَالصَّدِيقِ لِصَدِيقِهِ، وَشَهَادَةُ الْأَصَمِّ عَلَى الْمَرْثِيَّاتِ، وَشَهَادَةُ الْأَعْمَى إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتَ، وَشَهَادَةُ الْمُسْتَخْفِي. وَمَنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يُقَرُّ بِحَقٍّ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلشَّاهِدِ: اشْهَدْ عَلَيَّ وَمَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ، وَاسْتَقَرَّتْ مَعْرِفَتُهُ فِي قَلْبِهِ، جَازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى النَّسَبِ وَالْوِلَادَةِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَدٍّ وَلَا قِصَاصٍ. وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ، بَعْدَ تَوْبَتِهِ.

### بابُ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ

لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ صَبِيٍّ، وَلَا زَائِلِ الْعَقْلِ، وَلَا أَخْرَسَ، وَلَا كَافِرٍ، وَلَا فَاسِقٍ، وَلَا مَجْهُولِ الْحَالِ، وَلَا جَارٍ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا، وَلَا دَافِعٍ عَنْهَا شَرًّا، وَلَا شَهَادَةُ وَالِدٍ وَإِنْ عَلَا لَوْلَدِهِ، وَلَا وَلَدٍ لِيُوَالِدِهِ، وَلَا سَيِّدٍ لِعَبْدِهِ وَلَا مُكَاتِبِهِ، وَلَا شَهَادَتُهُمَا لَهُ، وَلَا أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ، وَلَا شَهَادَةُ الْوَصِيِّ فِيمَا هُوَ وَصِيٌّ فِيهِ، وَلَا الْوَكِيلِ فِيمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ، وَلَا الشَّرِيكَ فِيمَا هُوَ شَرِيكَ فِيهِ، وَلَا الْعَدُوُّ عَلَى عَدُوِّهِ، وَلَا مَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ الْغُلَطِ وَالْغَفْلَةِ، وَلَا مَنْ لَا مُرُوءَةَ لَهُ، كَالشُّخْرَةِ، وَكَاشِفِ عَوْرَتِهِ لِلنَّاظِرِينَ فِي حِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَمَنْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ يَتَّهِمُ فِي بَعْضِهَا، رُدَّتْ كُلُّهَا.

(١) الْمُتَّهَى: «فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ عَبْدٍ، وَأُمَةٍ فِي كُلِّ مَا يُقْبَلُ فِيهِ حُرٌّ وَحُرَّةٌ».

وَلَا يُسْمَعُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَالتَّرْجَمَةِ، وَنَحْوِهَا، إِلَّا شَهَادَةُ اثْنَيْنِ.  
وَإِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، قُدِّمَ الْجَرْحُ.

وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِالْفِ، وَآخَرُ، بِالْفَيْنِ، قُضِيَ لَهُ بِالْفِ، وَحَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ  
عَلَى الْأَلْفِ الْآخَرِ إِنْ أَحَبَّ، وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أَلْفٌ مِنْ قَرْضٍ، وَقَالَ الْآخَرُ: مِنْ  
ثَمَنِ مَبِيعٍ، لَمْ تَكْمُلِ الشَّهَادَةُ.

وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةُ بِالزَّيِّ، أَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى فِعْلٍ سِوَاهُ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَكَانِ،  
أَوْ الزَّمَانِ، أَوْ الصِّفَةِ لَمْ تَكْمُلِ شَهَادَتُهُمْ.

### بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالرُّجُوعِ عَنْهَا

وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ كِتَابُ الْقَاضِي، إِذَا تَعَذَّرَتْ شَهَادَةُ  
الْأَصْلِ؛ بِمَوْتٍ، أَوْ غَيْبَةٍ، أَوْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ، بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَدْعِيَهُ شَاهِدُ الْأَصْلِ،  
فَيَقُولَ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي، أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقَرَّ عِنْدِي، أَوْ أَشْهَدُنِي بِكَذَا.

وَتُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ الْعَدَالَةِ فِي شُهُودِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ. وَمَتَى لَمْ يُحْكَمْ بِشَهَادَةِ  
الْفَرْعِ حَتَّى حَضَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ، وَقَفَ الْحُكْمُ عَلَى سِمَاعِ شَهَادَتِهِمْ. وَإِنْ حَدَّثَ  
مِنْ بَعْضِهِمْ مَا يَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ، لَمْ يُحْكَمْ بِهَا.

### فَصْلٌ فِي الرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ:

وَمَتَى غَيَّرَ الْعَدْلُ شَهَادَتَهُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، فَرَادَ أَوْ نَقَصَ، قُبِلَتْ، وَإِنْ حَدَّثَ  
مِنْهُ مَا يَمْنَعُ قَبُولَهَا بَعْدَ أَدَائِهَا، رُدَّتْ، وَإِنْ حَدَّثَ ذَلِكَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا لَمْ يُؤْتَر.

وَإِنْ رَجَعَ الشُّهُودُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمْ، لَمْ يُنْقَضِ الْحُكْمُ، وَلَمْ يُمْنَعِ  
الِاسْتِيفَاءُ، إِلَّا فِي الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ، وَعَلَيْهِمْ غَرَامَةٌ مَا فَاتَ بِشَهَادَتِهِمْ بِمِثْلِهِ، إِنْ  
كَانَ مِثْلِيًّا، وَقِيمَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ، فَإِنْ رَجَعَ  
أَحَدُهُمْ، فَعَلَيْهِ حِصَّتُهُ.

وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ قَتْلًا، أَوْ جَرْحًا، فَقَالُوا: تَعَمَّدْنَا، فَعَلَيْهِمُ الْقِصَاصُ، وَإِنْ  
قَالُوا: أَخْطَأْنَا، غَرِمُوا الدِّيَّةَ، أَوْ أَرَسَ الْجُرْحَ.

### بابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوِي

الْيَمِينُ الْمَشْرُوعَةُ فِي الْحُقُوقِ، هِيَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى، سَوَاءً كَانَ الْحَالِفُ  
مُسْلِمًا، أَوْ كَافِرًا.

وَيَجُوزُ الْقَضَاءُ فِي الْأَمْوَالِ وَأَشْبَاهِهَا بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى  
بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ<sup>(١)</sup>.

وَالْإِيمَانُ كُلُّهَا عَلَى الْبَتِّ، إِلَّا الْيَمِينَ عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِهِ، فَإِنَّهَا عَلَى نَفْيِ  
الْعِلْمِ، وَإِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ أَوْ الْمُفْلِسِ حَقٌّ بِشَاهِدٍ، فَحَلَفَ الْمُفْلِسُ، أَوْ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ  
مَعَهُ ثَبَتَ، وَإِنْ لَمْ يَخْلِفُوا، فَبَدَلَ الْغُرْمَاءُ الْيَمِينَ لَمْ يُسْتَحْلَفُوا.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الأفضية» باب «القضاء باليمين والشاهد» حديث (٣٦١٠)،  
والترمذي في كتاب «الأحكام عن رسول الله ﷺ» باب «ما جاء في اليمين مع الشاهد» حديث  
(١٣٤٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حديث حسن».

وَإِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى لِحِمَاةٍ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينٌ، وَإِنْ قَالَ: أَنَا أَخْلِفُ  
يَمِينًا وَاحِدَةً لِحَمِيْعِهِمْ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَرْضَوْا.  
وَإِنْ أَدَّعَى وَاحِدٌ حُقُوقًا عَلَى وَاحِدٍ، فَعَلَيْهِ فِي كُلِّ حَقٍّ يَمِينٌ.  
وَتُشْرَعُ الْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمِيٍّ،<sup>(١)</sup> وَلَا تُشْرَعُ فِي حُقُوقِ اللَّهِ مِنَ الْحُدُودِ  
وَالْعِبَادَاتِ.

### بَابُ الْإِقْرَارِ

وَإِذَا أَقَرَّ الْمُكَلَّفُ، الرَّشِيدُ، الْحُرُّ، الصَّحِيحُ، الْمُخْتَارُ بِحَقٍّ، أَخَذَ بِهِ، وَمَنْ أَقَرَّ  
بِدَرَاهِمٍ، ثُمَّ سَكَتَ سُكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: زُبُوفًا أَوْ صِغَارًا، أَوْ  
مَوْجَلَةً، لَزِمَتْهُ جِيَادًا، وَافِيَةً، حَالَةً، وَإِنْ وَصَفَهَا بِذَلِكَ مُتَّصِلًا بِإِقْرَارِهِ، لَزِمَتْهُ  
كَذَلِكَ.

وَإِنْ اسْتَشْنَى مِمَّا أَقَرَّ بِهِ، أَقَلَّ مِنْ نِصْفِهِ مُتَّصِلًا بِهِ، صَحَّ اسْتِشْنَاؤُهُ، وَإِنْ فَصَلَ  
بَيْنَهُمَا بِسُكُوتٍ يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ، أَوْ بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ اسْتَشْنَى أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِهِ، أَوْ  
مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ، لَزِمَهُ كُلُّهُ.

وَمَنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ دَرَاهِمٌ، ثُمَّ قَالَ: وَدِيعَةٌ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ. وَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي،  
ثُمَّ قَالَ: وَدِيعَةٌ قُبِلَ قَوْلُهُ.

(١) الْمُتَشَهَّى: «وَيُسْتَخْلَفُ مُتَكِرٌّ فِي كُلِّ حَقٍّ آدِمِيٍّ غَيْرِ نِكَاحٍ، وَرَجْعَةٍ، وَطَلَاقٍ، وَإِبْلَاءٍ، وَأَصْلُ رِقٍّ  
كَدَعْوَى رِقٍّ لَقِيْطٍ، وَوَلَاءٍ، وَاسْتِيْلَاءٍ، وَنَسَبٍ، وَقَذْفٍ، وَقِصَاصٍ فِي غَيْرِ قَسَامَةٍ».

وَمَنْ أَقَرَّ بِدَرَاهِمٍ، فَأَقْلُ مَا يَلْزَمُهُ ثَلَاثَةٌ، إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فِي أَقْلٍ مِنْهَا.  
وَمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ مُجْمَلٍ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِمَا يَحْتَمِلُهُ.

**فصل:** فِيمَنْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَمَنْ لَا يَصِحُّ:

وَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ بِشَيْءٍ، إِلَّا الْمَأْذُونُ لَهُ مِنَ الصَّبِيَّانِ فِي التَّصَرُّفِ  
فِي قَدَرٍ مَا أُذِنَ لَهُ.

وَأِنْ أَقَرَّ السَّفِيهُ بِحَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ، أَوْ طَلَاقٍ، أَخَذَ بِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِمَالٍ، لَمْ يُقْبَلْ  
إِقْرَارُهُ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي إِقْرَارِ الْعَبْدِ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ، يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ، فَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ فِي قَدَرٍ مَا أُذِنَ لَهُ.

وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ بِالذَّيْنِ لِأَجْنَبِيِّ، وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ  
لِوَارِثٍ، إِلَّا بِتَصَدِيقِ سَائِرِ الْوَرَثَةِ، وَلَوْ أَقَرَّ لِوَارِثٍ، فَصَارَ غَيْرَ وَارِثٍ، لَمْ يَصِحَّ،  
وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ وَهُوَ غَيْرُ وَارِثٍ، ثُمَّ صَارَ وَارِثًا صَحَّ إِقْرَارُهُ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِوَارِثٍ.

وَإِذَا كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ، لَمْ يَلْزَمِ الْوَرَثَةُ وَفَاؤُهُ، إِلَّا أَنْ يُخْلَفَ تَرَكَةً، فَيَتَعَلَّقَ  
دَيْنُهُ بِهَا، فَإِنْ أَحَبَّ الْوَرَثَةُ وَفَاءَ الدَّيْنِ، وَأَخَذَ تَرَكَّتِهِ، فَلَهُمْ ذَلِكَ.

وَإِنْ أَقَرَّ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ بِدَيْنٍ عَلَى مُورَثِهِمْ، ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِمْ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ بَعْضُهُمْ،  
ثَبَتَ بِقَدَرِ حَقِّهِ.

فَلَوْ خَلَفَ ابْنَيْنِ وَمِثْنَيْنِ دَرَاهِمَ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِمِثْنٍ دِينَارًا عَلَى أَبِيهِ لَزِمَهُ خَمْسُونَ  
دِرْهَمًا، فَإِنْ كَانَ عَدْلًا وَشَهِدَ بِهَا، فَلِلْغَرِيمِ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ شَهَادَتِهِ، وَيَأْخُذَ بِأَقْيَمِهَا  
مِنْ أَخِيهِ.



وَإِنْ خَلَّفَ ابْنًا وَمِثَّةً، فَادَّعَى رَجُلٌ مِثَّةً عَلَى أَبِيهِ، فَصَدَّقَهُ، ثُمَّ ادَّعَى آخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ وَصَدَّقَهُ الْإِبْنُ، فَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَالْمِثَّةُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسَيْنِ فَهِيَ لِلأَوَّلِ، وَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ ادَّعَاهَا وَدِيعَةً، فَصَدَّقَهُ الْإِبْنُ، ثُمَّ ادَّعَاهَا آخَرُ، فَصَدَّقَهُ الْإِبْنُ فَهِيَ لِلأَوَّلِ، وَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي، وَيَغْرُمُهَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَهَا عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ.



# مُحتويات الكتاب

مقدمة.....	٥
كِتَابُ الطَّهَّارَةِ.....	٩
بَابُ أَحْكَامِ الْمِيَاهِ.....	٩
بَابُ الْآيَةِ.....	١٠
بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ.....	١١
بَابُ الْوُضُوءِ.....	١٢
بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.....	١٤
بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ.....	١٥
بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ.....	١٥
بَابُ التَّيْمُمِ.....	١٦
بَابُ الْحَيْضِ.....	١٧
بَابُ النَّفَاسِ.....	١٩
كِتَابُ الصَّلَاةِ.....	٢٠
بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.....	٢٠
بَابُ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ.....	٢١

بَابُ آدَابِ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ ..... ٢٤

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ..... ٢٥

بَابُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَوَاجِبَاتِهَا ..... ٢٨

بَابُ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ ..... ٢٩

بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ..... ٣٠

بَابُ السَّاعَاتِ الَّتِي تُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا ..... ٣٢

بَابُ الْإِمَامَةِ ..... ٣٢

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ..... ٣٤

بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ ..... ٣٥

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ ..... ٣٥

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ..... ٣٦

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ..... ٣٨

كِتَابُ الْجَنَائِزِ ..... ٤٠

كِتَابُ الزَّكَاةِ ..... ٤٣

بَابُ زَكَاةِ السَّائِمَةِ ..... ٤٣

بَابُ زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ..... ٤٥

بَابُ زَكَاةِ الْأَثْمَانِ ..... ٤٦

بَابُ حُكْمِ الدِّينِ ..... ٤٧

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ ..... ٤٧

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ ..... ٤٨

٤٩.....	بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ.....
٤٩.....	بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ.....
٥١.....	بَابُ مَنْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ.....
٥٢.....	كِتَابُ الصَّيَامِ.....
٥٢.....	بَابُ أَحْكَامِ الْمُفْطِرِينَ فِي رَمَضَانَ.....
٥٢.....	وَيُبَاحُ الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ لِأَرْبَعَةِ أَفْسَامٍ.....
٥٣.....	بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ.....
٥٤.....	بَابُ صِيَامِ التَّطَوُّعِ.....
٥٥.....	بَابُ الْإِعْتِكَافِ.....
٥٧.....	كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.....
٥٧.....	بَابُ الْمَوَاقِيتِ.....
٥٨.....	بَابُ الْإِحْرَامِ.....
٥٩.....	بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.....
٦٠.....	بَابُ الْفِدْيَةِ.....
٦١.....	بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ.....
٦٣.....	بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ.....
٦٥.....	بَابُ مَا يَفْعَلُهُ بَعْدَ الْحِلِّ.....
٦٦.....	بَابُ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.....
٦٧.....	بَابُ الْهَذْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ.....
٦٩.....	بَابُ الْعَقِيقَةِ.....

٧٠.....	كِتَابُ الْبَيْعِ
٧١.....	فَصْلٌ: [فِي الْبَيْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا]
٧٣.....	بَابُ الرِّبَا
٧٤.....	بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالْثَّمَارِ
٧٤.....	فَصْلٌ: فِي حُكْمِ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا
٧٥.....	بَابُ الْخِيَارِ
٧٦.....	بَابُ السَّلَمِ
٧٧.....	بَابُ الْقَرْضِ
٧٧.....	بَابُ أَحْكَامِ الدِّينِ
٧٩.....	بَابُ الْحِوَالَةِ وَالضَّمَانِ
٧٩.....	بَابُ الرَّهْنِ
٨٠.....	بَابُ الصُّلْحِ
٨١.....	بَابُ الْوِكَالَةِ
٨١.....	بَابُ الشَّرَكَةِ
٨٢.....	بَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ
٨٣.....	بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ
٨٣.....	بَابُ الْجَعَالَةِ
٨٤.....	بَابُ اللَّقْطَةِ
٨٥.....	فَصْلٌ: فِي اللَّقِيطِ
٨٦.....	بَابُ السَّبْقِ

٨٧.....	بَابُ الْوَدِيعَةِ.....
٨٧.....	بَابُ الْإِجَارَاتِ.....
٨٨.....	بَابُ الْعَضْبِ.....
٩٠.....	بَابُ الشُّفْعَةِ.....
٩٢.....	كِتَابُ الْوَقْفِ.....
٩٣.....	بَابُ الْهَبَةِ.....
٩٤.....	بَابُ عَطِيَّةِ الْمَرِيضِ.....
٩٧.....	كِتَابُ الْوَصَايَا.....
٩٩.....	فَصْلٌ: فِي بُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ.....
١٠٠.....	بَابُ الْمُوصَى إِلَيْهِ.....
١٠٠.....	فَصْلٌ: فِي الرُّشْدِ، وَالْحَجْرِ.....
١٠١.....	فَصْلٌ: فِي الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ.....
١٠٢.....	كِتَابُ الْفَرَائِضِ.....
١٠٢.....	فَصْلٌ: فِي مِيرَاثِ الْأَبِ.....
١٠٢.....	فَصْلٌ: فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ.....
١٠٣.....	فَصْلٌ: فِي مِيرَاثِ الْأُمِّ.....
١٠٤.....	فَصْلٌ: فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ.....
١٠٤.....	فَصْلٌ: فِي مِيرَاثِ بَنَاتِ.....
١٠٤.....	فَصْلٌ: فِي مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ.....
١٠٥.....	فَصْلٌ: فِي مِيرَاثِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ.....

١٠٥	بَابُ الْحَجَبِ
١٠٥	بَابُ الْعَصَبَاتِ
١٠٦	فَصْلٌ: فِي مِيرَاثِ الْخُثَى
١٠٧	بَابُ ذَوِي الْأَرْحَامِ
١٠٨	بَابُ أَصُولِ الْمَسَائِلِ
١٠٨	بَابُ الرَّدِّ
١٠٨	بَابُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ
١٠٩	بَابُ الْمُتَنَاسَخَاتِ
١٠٩	بَابُ مَوَانِعِ الْمِيرَاثِ
١١٠	بَابُ مَسَائِلَ شَتَّى
١١١	بَابُ الْوَلَاءِ
١١٣	بَابُ الْمِيرَاثِ بِالْوَلَاءِ
١١٣	بَابُ الْعِتْقِ
١١٤	فَصْلٌ: فِي تَغْلِيْقِ الْعِتْقِ عَلَى شَرْطٍ
١١٤	بَابُ التَّنْذِيرِ
١١٥	بَابُ الْمُكَاتَبِ
١١٧	بَابُ حُكْمِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ
١١٨	كِتَابُ النِّكَاحِ
١١٩	بَابُ وَلَايَةِ النِّكَاحِ
١٢٠	فَصْلٌ: فِي الْإِسْتِثْنَانِ فِي النِّكَاحِ

- فَصْلٌ: فِي نِكَاحِ الْعَيْدِ وَالْإِمَاءِ ..... ١٢١
- بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ ..... ١٢١
- فَصْلٌ: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا وَخَالَتَيْهَا فِي النِّكَاحِ ..... ١٢٢
- فَصْلٌ: فِي الْوَطْءِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ ..... ١٢٢
- فَصْلٌ: فِي مَوَانِعِ نِكَاحِ الْأَمَةِ ..... ١٢٣
- بَابُ الرِّضَاعِ ..... ١٢٣
- فَصْلٌ: فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ وَفَسْخِهِ بِسَبَبِ الرِّضَاعِ ..... ١٢٥
- بَابُ نِكَاحِ الْكُفَّارِ ..... ١٢٦
- فَصْلٌ: فِي حُكْمِ فُسْخِ نِكَاحِ الْإِمَاءِ ..... ١٢٦
- بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ ..... ١٢٦
- بَابُ الْعُيُوبِ الَّتِي يُفْسَخُ بِهَا النِّكَاحُ ..... ١٢٧
- فَصْلٌ: فِي التَّفْرِيقِ لِلْعَتَقِ ..... ١٢٨
- كِتَابُ الصَّدَاقِ ..... ١٢٩
- فَصْلٌ: فِي الْمُفَوَّضَةِ ..... ١٢٩
- فَصْلٌ: فِي سُقُوطِ الْمَهْرِ وَثُبُوتِهِ ..... ١٣٠
- بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ ..... ١٣١
- فَصْلٌ: حَقُّ الزَّوْجَةِ فِي الْمَيْتِ وَحُكْمُ الْإِيلَاءِ ..... ١٣٢
- بَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُوزِ ..... ١٣٣
- فَصْلٌ: فِي آدَابِ الْجِمَاعِ ..... ١٣٤
- فَصْلٌ: فِي النُّشُوزِ ..... ١٣٤



١٣٥	بابُ الخُلْعِ .....
١٣٦	كِتَابُ الطَّلَاقِ .....
١٣٧	بابُ صَرِيحِ الطَّلَاقِ وَكِتَابَتِهِ .....
١٣٨	بابُ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ .....
١٣٩	بابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ وَغَيْرُهُ .....
١٤٠	بابُ الرَّجْعَةِ .....
١٤١	بابُ الْعِدَّةِ .....
١٤٢	بابُ الْإِحْدَادِ .....
١٤٣	بابُ نَفَقَةِ الْمُعْتَدَاتِ .....
١٤٣	بابُ اسْتِثْرَاءِ الْإِمَاءِ .....
١٤٥	كِتَابُ الظَّهَارِ .....
١٤٦	كِتَابُ اللَّعَانِ .....
١٤٧	فَضْلٌ: فِي لُحُوقِ النَّسَبِ .....
١٤٧	فَضْلٌ: فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ بِقَوْلِ الْقَائِفِ .....
١٤٨	بابُ الْحَضَانَةِ .....
١٤٨	بابُ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالْمَمَالِكِ .....
١٤٩	بابُ الْوَلِيْمَةِ .....
١٥٠	كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ .....
١٥٠	فَضْلٌ: فِيْمَا يُبَاحُ أَكْلُهُ وَمَا لَا يُبَاحُ .....
١٥١	بابُ الذَّكَاةِ .....

١٥٢	فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ وَالْعَقْرِ.....
١٥٤	كِتَابُ الصَّيْدِ.....
١٥٥	بَابُ الْمُضْطَرِّ.....
١٥٥	بَابُ النَّذْرِ.....
١٥٨	كِتَابُ الْإِيمَانِ.....
١٥٩	بَابُ جَامِعِ الْإِيمَانِ.....
١٦٠	بَابُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ.....
١٦٢	كِتَابُ الْحِنَايَاتِ.....
١٦٣	بَابُ شُرُوطِ وَجُوبِ الْقِصَاصِ وَاسْتِيفَائِهِ.....
١٦٣	فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ.....
١٦٤	فَصْلٌ: فِي سُقُوطِ الْقِصَاصِ.....
١٦٥	بَابُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْقَتْلِ.....
١٦٥	بَابُ الْقَوْدِ فِي الْجُرُوحِ.....
١٦٦	فَصْلٌ: فِي الْحِنَايَةِ عَلَى بَعْضِ الْعُضُوفِ.....
١٦٧	كِتَابُ الدِّيَّاتِ.....
١٦٨	بَابُ الْعَاقِلَةِ وَمَا تَحْمِلُهُ.....
١٦٩	بَابُ دِيَّاتِ الْجِرَاحِ.....
١٧٠	بَابُ الشُّجَاكِ وَغَيْرِهَا.....
١٧١	بَابُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ.....
١٧٢	بَابُ الْقَسَامَةِ.....

كتاب الحدود ..... ١٧٤

فصل: في كيفية إقامة الحد ..... ١٧٤

فصل: في تدأخل الحدود ..... ١٧٥

فصل: في استيفاء القصاص في الحرم والغزو ..... ١٧٥

باب حد الزنى ..... ١٧٦

باب حد القذف ..... ١٧٦

باب حد المسكر ..... ١٧٧

باب حد السرقة ..... ١٧٧

باب حد المحاربين ..... ١٧٨

فصل: في دفع الصائل ..... ١٧٩

باب قتال أهل البغي ..... ١٧٩

باب حكم المرتد ..... ١٨٠

كتاب الجهاد ..... ١٨١

باب الأنفال ..... ١٨٤

فصل: في الرضخ لمن لا سهم له ..... ١٨٥

باب الغنائم وقسمتها ..... ١٨٥

فصل: في الفبي ..... ١٨٦

باب الأمان ..... ١٨٧

فصل: في الهدنة ..... ١٨٧

باب الجزية ..... ١٨٨

١٨٩	كِتَابُ الْقَضَاءِ.....
١٨٩	بَابُ صِفَةِ الْحُكْمِ.....
١٩١	بَابُ تَعَارُضِ الدَّعَاوَى.....
١٩٢	بَابُ حُكْمِ كِتَابِ الْقَاضِي.....
١٩٣	بَابُ الْقِسْمَةِ.....
١٩٤	كِتَابُ الشَّهَادَاتِ.....
١٩٥	بَابُ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ.....
١٩٦	بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالرُّجُوعِ عَنْهَا.....
١٩٦	فَصْلٌ: فِي الرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ.....
١٩٧	بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوَى.....
١٩٨	بَابُ الْإِقْرَارِ.....
١٩٩	فَصْلٌ: فِيمَنْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَمَنْ لَا يَصِحُّ.....
٢٠١	محتويات الكتاب.....

ترجمہ اللہ